

الموافق رمضان سنة ١٣٤٣

ابريل (نيسان) سنة ١٩٢٥

الموضوعات الحقوقية الجنس والجريمة

إذا كانت الجنس أهم المميزات البشرية فهو أيضاً من أهم العوامل في الظواهر الاجرامية ، ففي جميع البلدان وفي كل الاعصار كانت ولا تزال المرأة اقل ميلا الى الاجرام من الرجل وكانت ولا تزال اوفر منه احكاماً وحذراً واقل اقلاماً وجراً في تدبير الجريمة وارتكابها .

وتؤيد احصاءات جميع الامم المتعدية هذا الرأي فنسبة الاجرام بين المرأة والرجل وبين الولد والبنت لا تتعدى في معظم البلدان الاوروبية واحداً الى خمسة بل هي اقل من ذلك في جنوب اوربا ، واقل منه بكثير ايضاً في بلدان المشرق حيث لا تكاد تصل النسبة الى واحد او اثنين في المائة

واذا كان الاجرام بالنسبة للمرأة الاوروبية امراً عادياً ممكناً بالرغم من ضالة هذه النسبة ، فهو يكاد يكون بالنسبة للمرأة الشرقية امراً خارقاً تحفه مصاعب حمة ووقوعه محصور في طبقة معينة من نساء الطبقة السفلى وذلك لان اندماج المرأة الاوروبية في مجتمعات الرجل وخوضها لغار الاعمال والحياة العامة وتفوقها في التربية واساليب التمدن كل ذلك اسبغ عليها اقلاماً وجراً واقتناناً في اطلاق العنان لاهوائها وارتكاب ما تعتقد انه محقق لاغراضها وآمالها من الاعمال التي يعتبرها القانون جرائم معاقب عليها أما المرأة الشرقية فانها لما توالى عليها من عصور الخسف والرق ، ولما زال يفرض عليها من ضروب التحجب والعزلة ، ولما يتقصها من اساليب التمدن ، وما يضطرها اليه كل

ذلك من الاجرام عن منازلة الرجل في ميدان الحياة العامة تكاد تكون بعيدة عن الجريمة وبالاخص ما كان فظيماً من صنوفها

كذلك يختلف نوع الجريمة الذي تميل المرأة غالباً الى ارتكابه عن النوع الذي يرتكبه الرجل وقد يكون ذلك النوع الاجرامي عند المرأة اخطر بكثير منه عند الرجل ، فالمرأة تضعفها المادى تلباً دائماً الى الغدر والخيلة ، وتسلك سبيل الظلام والخفاء ، وقلياً تلباً الى المهاجمة الواضحة او القوة المادية ، وهي ايضاً تضعفها الخلق وثابة العواطف مضطربة الاهواء ، مفرطة في الحب ، مفرطة في البغض ، تندفع الى سبيل الجريمة دون تدبر او تبصر ، متأثرة في معظم الاحوال بمؤثرات سريعة سطحية .

يقول العالمان «جرى» و«كشلي» استناداً الى مباحثتهما الجنائية ان المرأة في فرنسا اكثر ما تميل الى ارتكاب جرائم قتل الاطفال ، والاجهاض ، والتسميم ، والسرفات المنزلية ، وهذه كلها جرائم لا تحتاج في ارتكابها الى القوة المادية مما يؤيد ان ظاهرة الاجرام في المرأة هو الغدر والخفاء قبل كل شيء ، ثم هي تدبر ايضاً مع الرجل جريمة قتل الاب او الام او غيرهما من الاقارب طمعاً في الاستيلاء على الميراث . وهذه الجرائم بعينها هي ما تميل الشرفية الى ارتكابه في معظم الاحوال ، بل قد يكون الميل اشد عندها في ارتكاب بعض هذه الجرائم كالتسميم ، وقتل الاطفال ، وقتل الاقارب وذلك نظراً لما يترتب على نظام الاسرة الشرفية من الحقوق والتبعات الهامة .

ولشرح هذه الظاهرة الاجتماعية نقول ان المرأة اختصت في الحياة منذ احقاب مديدة بتربية الاولاد والعناية بشؤون الاسرة ، وكانت واجبات الامومة دائماً تحميها من سيئات طائفة من العواطف الخبيثة ، وتذكى في جوانحها طائفة من عواطف الخير والحسن ، فدارت هذه العواطف الطيبة بمرور الزمن طبيعة لازمة لها ، وعاملاً في تهذيب ميولها ومقاصدها ، بل لاشك في ان تربية النشء نفسها تساعد على ذلك التهذيب وتقويته في نفس المرأة ، ومن ثم يجعلها اكثر رزها في الشر والجريمة من الرجل .

كذلك لما كان ارتكاب معظم الجرائم يقتضي استعمال شيء من القوة الوحشية والعنف ،

بجرائم السطو ، والمسرقة بالاكرام وغيرها ، فان ضعف القوة المادية عند المرأة يمنعها من ارتكاب طائفة كبيرة من هذه الجرائم ، فقلما تملك المرأة من القوة المادية ما يكفي لتدبير جريمة من الجرائم التي يقترب بها الاكرام والعنف ، وعلى التقيض من ذلك ترتفع نسبة الاجرام عند المرأة في الجرائم التي يعدم فيها عنصر الاكرام المادي ، بل نستطيع ان نقول ان الرغبة في الجريمة قد لا تقل في هذه الحالة عند المرأة عنها عند الرجل ، فحيثما لا تتطلب الجريمة شيئاً من القوة المادية ، ترى المرأة اقل اجساماً ، واكثر اقداً ، فقتل الاطفال والاجهاض مثلاً نوعان من الجريمة لا يتطلبان سوى العزيمة ، والعزيمة في ارتكابها متوفرة عند المرأة بنسبة كبيرة .

ثم لا يجب ان ننسى ان المرأة تلعب دوراً كبيراً في التحريض على ارتكاب الجريمة وتدبيرها وانها كثيراً ما نلت من العقاب في حالات التحريض نظراً لانها لا تشترك اشتراكاً فعلياً في التنفيذ ، ففي معظم جرائم الجماعات تشترك المرأة في وضع الخطط التمهيديّة ، ثم تقوم بدور كبير في اخفاء ثمرات الجريمة كالمسروق مثلاً ، وقلما يصيبها شطر من العقاب الذي ينزل بالرجل مع انها في مثل هذه الاحوال ليست اقل منه تبعاً وهناك طائفة من الجرائم التي تقع في البيئات الراقية يصيب المرأة من تبعاتها اكثر مما يصيب الرجل وان كان الرجل هو الذي يتحمل فيها كل المسؤولية والعقاب . مثل جرائم التزوير والتفالس بالتقصير والنصب وخيانة الامة ، فهذه الجرائم التي يذهب ضحيتها في الغالب رجال من الطبقة المستنيرة والعليا ترجع روحها المدبرة الى المرأة مباشرة ، بل هي اثر محتوم لضعف المرأة الخلق ، وعواطفها الوثابة ، واهوائها الخطرة ، اذ كثيراً ما يحملها التبذير والشغف بحياة السذخ والبهو ، والجشع في اقتناء الثياب والحلى الغالية ، وعلى العموم ولها بكل ما ينبو عن طاقتها من صنوف التعميم والترف ان تدفع بزوجها او خليلها الى ارتكاب احدى هاتيه الجرائم التي كثيراً ما تقع وقوع الصاعقة في البيئات الراقية ثم تنتهي بالانتحار او المنفى ، ويترتب على ذلك ان المرأة تكون ابعد عن ذلك الخطر حيثما كانت تعيش في عزلة وبساطة ، وحيثما كانت النظم الاجتماعية بعيدة عن الاغراق في اسباب الترف والسذخ .

واذ كانت عزلة الاسرة وانقطاع المرأة للعناية بشؤون الامومة مما يرفع مستواها الخلقي ، وينهب بكثير من ميولها الاجرامية فان خروجها على ذلك النظام وخوضها لغمار الحياة العامة مما يشحذ عاطفة الجريمة عندها ويعصف بميزتها الخلقية . لقد سارت المرأة في الاعوام الاخيرة شوطاً بعيداً في سبيل افتتاح ابواب الحياة العامة ومنافسة الرجل في ميدانها ، مستعينة في ذلك الجهاد بما تخلقه لها اسباب النظم الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة من وسائل العمل الى جانب الرجل ، وقد سارت المرأة ايضاً شوطاً بعيداً في سبيل النضال السياسي والاجتماعي فألفت الجمعيات والهيئات المختلفة لمناهضة الرجل وانتزاع ما تستطيع انتزاعه مما تقرر انه من حقوقها الطبيعية ، واذا كنا ممن يجند ذلك الجهاد المشروع من ذلك النصف من المجتمع الذي قهره واستعبده النصف الآخر قروناً مديدة فانا لا نحجم عن المجاهرة ايضاً بان لذلك النضال اثر سيئ جداً في خلق المرأة وميولها السامية وعواطفها الشريفة ، وهذا الاثر السيئ لا يقف عند قتل الفرائض السامية في المرأة وحدها بل يتعداه الى النشئ لان المرأة وهي تؤدي نحوها واجبات الامومة والتربية ثبت اليه كثيراً من عواطفها وميولها

غير انه يمكن القول من جهة اخرى ان فتح ميدان الحياة والاعمال العامة لجهود المرأة قد يؤدي الى تخفيف البأساء التي تعصف بكثير من بنات جنسها ، وان كنا على اية حالة نعتقد ان خير النظم الاجتماعية هو ما تقتصر فيه جهود المرأة على الاسرة والمدرسة فهي تستطيع ان تؤدي فيهما انفع الجهود واشرفها .

➤ محل بكاري وخوري ➤

بتماطى التجارة والقويديون ونسجيل جميع ماركات الفبارك

وكلاء : سيارات اوكلاند المشهورة وغيرها

ما كنات زراعية واهم واشهر محلات الحرائر والاصواف والسرائر

ويوجد بمستودع هذا المحل للبيع قبانات ولوازم السيارات وصابون صابون المشهور وجميع اصناف الكحول

القدس باب الجديد صندوق البريد ٢٦ التافون ١٤٢

حرية الاديان

٢

ان اطلاق حرية الاديان من الامور الهامة جدا ولا سيما في اوروبا لان العلاقات بين الحكومة والكنيسة هامة ايضا وهذه المسألة تعتبر في ذاتها من المسائل الاخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية فلذلك يجب ان يكون رجال الدولة الذين يسفرون بين حكوماتهم والكنيسة من رجال العلم الذين لهم وقوف على الفقه والاقتصاد والتاريخ والسياسة واذا نظرنا في العلاقات التي تكون بين الدول والاديان نجدتها ترجع الى ثلاثة اقسام القسم الاول : ان تكون الكنيسة مطيعة متقادة للدولة بحيث تقيم الكنيسة اوامر الدولة كلها وان تجاريها في غاياتها

ويرى بعض الفلاسفة ان الحكومة اذا ارادت ان توفق في اعمالها وتنجح في مقاصدها فعليها ان تتجنب مناصبة الكنيسة ومعاداتها وتواليها لان للكنيسة سلطات كبير على نفوس المتدينين فاذا كانت الكنيسة موالية للحكومة فمن غير شك ان الكنيسة تلقن اتباعها وجوب طاعة الحكومة والعكس بالعكس فاذا كانت العلاقات بين الكنيسة والحكومة حسنة فان مهمة الحكومة تكون سهلة لان المتدينين من الرجال والنساء لهم اتصال برؤساء الدين

القسم الثاني : ان تكون الدولة تابعة للكنيسة كما كان شأن الحكومات في القرن الوسطى فقد كانت الحكومة تابعة للباباوات ولكن بعد ان اضمحل سلطان الباباوات زال ذلك .

القسم الثالث : ان نقطع الاسباب بين الحكومة والكنيسة وتعزل الكنيسة عن الولاية الزمنية قد حدث ذلك في اوروبا منذ اشرقت فيها شمس الحرية واكثر ذوي الراي في اوروبا يميل الى هذا الشكل ليس بين الكنيسة والحكومة قسم غير هذه الاقسام الثلاثة

حرية الاديان في فرنسا

لم تكن الحرية الدينية في الماضي مطلقة في فرنسا فلم يكن للبروتستانت حقوق مدنية ولا سياسية ولم يعترف لهم بعقود الزواج التي كانوا يعقدونها وكان اولادهم يعدون غير

شرعيين فلم يكونوا يولون المناصب وقد اتخذ آل (كيز) المذهب البروتستانتي وسيلة للانتقام من اخصامهم والكيد لهم وكانت الملكة كاترين تراس هذه العصبة التي كانت ترمي الى القضاء على الاميرال (كوليس) احد رؤساء البروتستانت الذي كان ينازع رجال هذه العصبة النفوذ وبعد مساع كثيرة تمكنت العصبة من اقناع الملك شارل بان البرتستانت اعداء للدولة الفرنسية وللشعب وله وانهم يترقبون الفرص لاغتياله فكان من نتيجة هذه السعابات ان وقعت فاجعة (سان بيرتلس) التي شوهت تاريخ فرانس وقد رُبت هذه المذبحة زنبياً محكماً فوضعت العلامات على ابواب بيوت رؤساء البروتستانت ورق ناقوس كنيسة (سان جرمن) منتصف الليل دقائق محزنة وتبعتهما نواقيس الكنائس الاخرى مرددة هذا الانين المنذر بالفاجعة وكانت هذه العلامة المتفق عليها بشروع في المذبحة فهجم الكاثوليك منتصف الليل على البروتستانت الآمنين في بيوتهم وذبحوهم في فراشهم كما تذيب النعاج حتى انه قيل ان الملك شارل كان يطلق من شرفة قصره الرصاص على الاطفال والنساء الذين كانوا فارين من الموت ثم ان البرتستانت بعد هذه الفتنة نالوا حقوقهم المدنية والسياسية في زمن الملك هنري الرابع وقانون «نانت» قد كفل حرية الاديان وكان هذا القانون عظيماً لان جميع الدول في ذلك العصر كانت حقوقها العمومية مبنية على التعصب والجهل ولم تمنح دولة من الدول الشعب الحرية الدينية وقد كان البروتستانت في المانيا اعداء للكاثوليك (والفالونستيون) في سويسرا كذلك اعداء للكاثوليك واللوثريين .

اول رجل فصل الدين عن السياسة هو وزير فرنسا المشهور الكردينال ريشيليو فقدم القومية على الدين ومن اقواله (ان البروتستانتية محترمة في عيني ما لم تكن مضرة بمنافع فرنسا الحيوية) فرجح بقوله هذا القومية على الدين وقد نصر هذا الكردينال البروتستانت في حرب الثلاثين على الكاثوليك في المانيا اية انه قدم مصالح دولته في تلك الحرية على روابط المذهب فكأن لسان حاله يقول الوطن اولاً ثم الدين وقد اعتدى بعد نشر قانون «نانت» على الحرية الدينية فلويس الرابع عشر ابطال هذا القانون المذكور بدعوى انه يجب ان يكون الناس على دين ملوكهم وعلى اثر ذلك حدثت فتن خطيرة من جملتها فاجعة (دارغونات) وقد كان الملوك في فرنسا حتى الانقلاب الكبير يحلفون حين توليهم الملك على استئصال ارباب المذاهب الاخرى في فرنسا وقهرهم حتى

ان لويس السادس عشر لما رأى ما وقع من التحول في الآراء لم يجرأ ان يحلف ميثاقاً كهذا علانية فتكلم ببعض كلمات غير مفهومة اثناء حلف اليمين ونجا منها .
والانقلاب الكبير في فرنسا لم يكفل حرية الاديان فانه مع انه لم يكن للحكومة دين رسمي وضعت قوانين تضابق المذهب الكاثوليكي فكان تعيين الكهنة للحكومة ومن تعين منهم عليه ان يحلف بيمين الاخلاص اليها ولم يقبل البابا بذلك .

وكان لويس السادس عشر متديناً فكان ذلك سبباً في وقوع النفرة بينه وبين رجال الانقلاب وقد قبل ان يصدر قانونا في مصلحة الكاثوليك بمساعي الملكة ماريه انطوانات اما رجال الانقلاب فقد قرروا فصل الحكومة عن الكنيسة وانكروا كل دين ومذهب وقتلوا من رجال الدين كثيراً واتخذوا الكنائس اسطبلات .

ولا ريب ان هذه الاعمال شنيعة سواء كان مصدرها التعصب للدين او عليه لان حقيقة حرية الاديان ان يترك كل انسان وما يدين ولا يعارض احد فيما يعتقد واجبار الناس على ترك الدين جريمة وخيمة العاقبة .

ولما تقلد نابليون ازمة الملك اراد ان يتخذ البابا آلة لاغراضه فعقد بينه وبين البابا معاهدة فجاء البابا بنفسه بباريس وتوجه نابليون وباركه وكان من مواد هذه المعاهدة تصديق الملك على رؤساء الدين الذي ينتخبهم البابا وان يلتزم رجال الدين الدعاء للملك والدولة عقب كل صلاة وان تنظم دوائر الرهبانية بمشاركة الحكومة ومنها ان رجال الدين اذا تجاوزوا ما لم او ادتوا عملاً معيياً او عارضوا احداً في مذهبه او فعلوا ما يخل بالآداب العامة فللحكومة او من اعتدي عليه ان يقيم الدعوي على المعتدي منهم وكانت لمجلس شورى الدولة الحق في تدقيق تلك الشكاية فيصدر امره باتخاذ الوسائل القانونية او بعدمه وبقيت احكام تلك المعاهدة نافذة منذ ذلك العهد ولا سيما بعد قيام الجمهورية الثالثة لان الحزب الريدكالي فيها جعل من مبادئه الاساسية فصل الكنيسة عن الحكومة وقد جاهد في سبيل ذلك بضع سنين وقد سهلت قصة دريفوس المشهورة قبول هذا المبدأ لان الكاثوليك في فرنسا كانوا اخصام دريفوس فقامت قيامة الاحرار عليهم واخذوا يذيعون عنهم انهم اعداء الحق والعدل في كل حين وانهم يقدحون في دريفوس مع علمهم ببرائته تعصباً منهم عليه لانه يهودي وكان من نتيجة تلك الحملات ان مال الجمهور في فرنسا الى الريدكاليين وغضب من الكاثوليك ونال

بذلك الريد كاليون الاكثرية في الانتخابات واخذوا في تطبيق مبدئهم الذي هو فصل الحكومة عن الكنيسة رويداً رويداً الى ان حدث في عهد وزارة (جول قري) مدارس علمانية ونزعت الصلبان التي كانت معلنة في المدارس الابتدائية ووضع القانون المدني للنكاح والطلاق مما هو ضربات من الحكومة للكاتوليك ثم ابطلت المدارس الكاثوليكية والغني امتياز كهنة الكاثوليك الذي هو المعافاة من الجندية كما ان البرلمان قبل اللائحة التي قدمها رئيس الوزارة المسيو بريان لفصل الكنيسة عن الحكومة وقد كانت الحكومة تدفع مرتبات سنوية لروءساء الدين في فرانس وكان لها سفير لدى الفاتيكان وللغاتيكان سفير لديها وقد اعتبر قداسة البابا على هذا القانون باعتبار انه مغاير للحقوق الطبيعية الالهية وانقطعت العلاقات بين الفاتيكان والحكومة الفرنسية وقد اعاد على ما نذكر المسيو كلمانصو رئيس وزارة فرانس بعد الحرب السفارة بين الحكومة والفاتيكان ولكن لما تولت وزارة المسيو هريو كان من بونامجيه السياسي الغاء هذه السفارة فعرض ذلك على البرلمان فاقره الا ان مجلس الشيوخ عارض فيه وقد سقطت وزارة هريو لخذلانها في مجلس الشيوخ ومن اسباب خذلان هذا المجلس له سياسته ضد الكنيسة التي لا يوافقها عليها مجلس الشيوخ .

والحاصل ان حرية الاديان في فرانس قد دخلت في اطوار كثيرة ففي الطور الاول: لم تكن الاديان حرة ثم منحت الاديان الحرية مع التزام الحكومة للمذهب الكاثوليكي رسمياً ثم ألغى البرلمان هذا الالتزام وجعل عوضاً عنه في الدستور الاعتراف بان اكثرية الشعب الفرنسي منتحلة لمذهب الكاثوليك ومع ذلك فلم يذهب الكاثوليكي موقع رسمي فاذا لزم دعاء شكر ذهبت الحكومة الى الكنيسة الكاثوليكية ثم عدلت الحكومة عن ذلك وانفصلت عن الكنيسة انفصالاً تاماً

وفي العالم حكومات علاقتها بالكنيسة على هذا النحو ومنها الولايات المتحدة فقد اخذت بمبدأ انفصال الحكومة عن الكنيسة يعني ان الحكومة لا تعترف بالاديان والمذاهب الموجودة في بلادها ولكن تسجلها رسمياً بدون اعتراف بها وفي دستور هاموايد يذكر فيها الدين فمنها المادة التي تنص على انه ليس للحكومة ان تسن قانوناً ينافي حرية الاديان ومنها انه لا يتخذ الدين اساساً لتوظيف الموظفين ولا شأن للحكومة فيما عدا ذلك فلا تدفع ملياً واحداً لاحد من رجال الدين .

على ان ذلك لم يمنع ان تكون الحكومة الاميركانية اكثر الحكومات تديناً ورعاية للدين ففي كل سنة يفتح مجلس البرلمان بدعاء رجال الدين كما ان الاحزاب السياسية حينما تشترك المعارك الانتخابية تبدأ بالدعاء وكثير من الايام الدينية وايام الآحاد تكون معطلا فيها رسمية فضلا عن ان في قوانين اميركا ما يوجب احترام المواسك الدينية ورئيس الجمهورية في كل سنة في شهر تشرين الثاني يدعو الله بان يبارك في الشعب الاميركي كما ان ذلك لم يمنع الشعب نفسه من تمسكه بدينه في مدينة نيويورك وغيرها من المدن الكبيرة خمسمائة او سبعمائة كنيسة وفي اميركا انواع المذهب البروتستانت الذي له فروع تبلغ المئات في اسرة واحد يكون راسها من فرع والزوجة من فرع والابن من فرع والبنات من فرع ومع انه ليس لرجال الدين مقام رسمي يعطون في الولايات كرمي الشرف واعلى مرتبة في الحفلات تكون للأسقف

وبعض الحكومات تعفي املاك الكنائس من ضريبة الاملاك والبعض يعتبر على ذلك فيقول لم لا تؤخذ الضرائب على اموال الكنائس فيجيبهم الطرف الآخر بان الكنائس تقوم بوظائف البوليس لان المقصد من الاديان انما هو اصلاح الاخلاق العامة فالكنيسة تقول لاتباعها لا تعملوا شرّاً وتدي اليهم النصائح ولا يوجد دين من الاديان يأمر بغصب الاموال وقتل الانفس فاذن يؤدي ارباب الاديان بذلك وظائف البوليس ويعينونه في مهته الشاقة وبفضل اعمالهم يقل مقدار الجرائم فلذلك يجب ان تعفي اموال الكنائس من الضرائب

والطريق التي يعيش منها رؤساء الاديان التي لا تدفع اليهم الحكومة مرتبات ان من يدخل الكنيسة يدفع شيئاً معيناً اجرة الكرسي الذي يجلس عليه ولما كان الشعب ذا دين وغنى فان مبلغ ما يربحه رئيس الكنيسة سنوياً سبعون او ثمانون الف دولاراً وبذلك تكون معاش رؤساء الاديان رخي

وقيل ان المال كذلك في مكسيكا و برازيليا واستراليا من قبول مبدأ حرية الاديان وصفة العلامات بين الكنيسة والحكومة وقد قبل بعض الدول مبدأ حرية الاديان الا انها اتخذت لها ديناً رسمياً كتركيا واسبانيا والمانيا وروسيا قبل انقلابها الاخير فكل من هذه الدول مع قبولها مبدأ حرية الاديان اتخذت لها ديناً رسمياً مع اختلاف كبير في الادارات المذهبية مما سنتولى تفصيله في العدد الآتي .

شريعة الصينيين

٢

« تعريب الادارة »

دستور الصينيين — حقوق العائلة — النكاح — الطلاق

محبة الوالدين ومكانة الاب

قد صدر قانون الصين المحتوي على شريعة الصينيين اليوم المسعى (تا — شينغ — لو — لي) اي (قوانين وانظمة سلاله كبراء الشينغيين) في العصر الثاني قبل الميلاد ومع ما مر عليه من الادوار المختلفة فلم يتغير في شيء من اساسه وصفته قبل سنة (١٦٤٢) بعد فتوحات (مانشو)

وقد ترجم (استاونتون — STAUNTON) هذا الدستور الى الانكليزية ثم في سنة (١٨١٢) نقل عن هذه الترجمة الى الفرنسية

ويقسم هذا الدستور الى سبعة اقسام :

اولاً : يتبدى بالاحكام العمومية ، ثانياً : يأتي القانون المدني ، ثالثاً : القانون المالي ، رابعاً : المناسك ، خامساً : التشكيلات العسكرية ، سادساً : الحقوق العقابية سابعاً : القواعد لاجراء الوظائف العمومية .

ويراد بالقانون المدني في دستور الصين كل ما يعود للحكومة من الامور وصلاحيات الموظفين ووظائفهم والحقوق المدنية كما تفهمها نحن غير موجودة عند الصينيين وهناك تناسب في قانون الصين بين ما اتى على ذكره من حقوق الافراد وبين ما للحكومة من العلاقة في تنفيذها فقد بحث في نقطتي الضابطة والوير كوق فقط وترك الباقي الى التعامل والعادة وقد ادى ذلك الى توسع الحقوق العقابية توسعاً عظيماً وجعل كل عمل مغاير للعقود جرمًا واخذ كل دعوى من الدعاوي الحقوقية شكل الدعاوي الجزائية غير انه يوجد نوع من اصول المحاكمة عندهم يستوجب استعمال انواع من التعذيب والجلد ويطبق هذا القانون قضاة انتخبوا من بين العلماء بعد ان احرزوا قصب السبق على غيرهم ولكل قاض معاون ينتخبه هو ويحول القضاة احكامهم كأستئناف لها الى الديوان العالي .

وان كان هناك اربعة انواع من العقاب بمقتضى هذا الدستور الا انه قد دفع منه العقاب القديم وقطع العضو وسلسلة العقاب هي كما يلي :

الأعداء ، النبي المؤبد ، الأجلاء ، إلى استعمرات ، الصرب بأعصا « من حسين جيدة إلى مائة » وبالعصا الدقيقة « من عشرة إلى خمسين جلدة » .
 نظريات هذا الدستور لا تختلف عن نظريات دساتير أوروبا في زماننا اختلافاً محسوساً في غير احرائه الموجهة ضد الحكومة إذا لم يوجب دستور الصينيين تدان اقرباء المتهم وتجري التعقيبات لهم ويعاقبون بمثل عقابه .

وإذا تركنا قانون احزاء حنا فلا نجد لمحقق مدنية نصوصاً قانونية في دستور الصينيين هذا . إذاً ان البحث في القانون المدني في دستور الصين ليس بالمقصود بالذات وإنما وضع ذلك لتأييد العتاب بحق من يخالف القانون من افراد الموظفين الذين اقتضت العوانس والتقاليد توظيفهم . وتعرف حقوق المدنية هذه بانارها المطبقة فقط ولاستخراج نظرياتها يجب السير على هذه القاعدة .

وهذه الصفة الأساسية العقابية ليست محتصة بالصينيين بل انها تعداهم إلى جميع الافواه الذين لا يزالون في حالة البداوة على انه مع ما يدره من التخلص من هذه الحالة تدريجاً كما حدث في مصر . فم يعمل الصينيون تبتاً وقوا حمدين بتأثير طرق التوسع عندهم وحتى الآن قد يحرا واضع القانون في الصين على التعرض لها بشيء .

حقوق العائلة :- تقوم العائلة الصينية على اساس محبة الاولاد والديه . من اكر مظاهر هذه محبة اعبادة لاسلاف والآباء التي ترجع إلى اقدم العصور عند الصينيين ومن هنا نشأ نفوذ الاب والام في العائلة .

النكاح :- فالنكاح منذ العصور القديمة يعقد بשרاء النساء . والتمن عبارة عن الهدايا ذات القيم الكبيرة التي تقدم لمرأة قبل زفافها وقد كانت ترو على قيمة احراز للعروس . وكانت تجري احطبة قبل الزواج واحطبة وان كانت عادة عقداً فلا تجري بين الحاطب والمخطوبة حتي ولا يؤخذ لم رأي في هذا الشأن لاسيما وان الحاطب والمخطوبة علماً يكونان صغيرين وقد تجري احطبة بين رئيسي العائلتين فقط وهذه احطبة وان كانت عبارة عن وعد بانسيع مجبور كل من الطرفين على تصديقه بلا رسم وقد ايد ذلك بنوع من العقاب وهذا الوعد لا يفسخ الا بوضاء الطرفين .

لقد حظر دستور الصين الزواج بين افراد الاسرة الواحدة كما مر معنا عرضاً في موضع آخر وقد قرر لمن يقدم على ذلك عقاباً شديداً الا انه قل يراعي ذلك احد من

الامر الصينية التي لا يزيد عددها عن (٤٣٨) امرة والحكومة ترفض الطرف عن مواخذة الناس بهذا السبب . وكذلك القرابة للاب مائة من الزواج ويحكم بالموت على كل من تزوج ممن تركها هو او تركها اخوه رغمًا عن اباحة ازواج بين الاصهار . ولا توجد عدة تعدد الازواج في الصين كما قيل في ماسول ولاية « فوكين » التي لا تزال هذه العادة متفشية في اهلها حتى اليوم وهناك عدة موروثة للصينيين وهي اذا عقد لولد من امرة عى بيت من اخرى وتوفيا او توفي احدهما قبل البلوغ بقيت العائلات متصاهرتين كما لو كان الولدان حيين

وسن الرسد لعقد النكاح لرجال عشرون عاماً والنساء خمسة عشر عاماً للصيني ان يتزوج زوجه شرعية واحدة ما لم يكن ذا ثروة تساعد على الاتفاق فله ان يتزوج زوجات ثانويات وتعد اولاد هؤلاء النساء اولاداً للزوجة الشرعية . ونفوذ الرجل على المرأة نفوذ مطلق ما لم يسي معاملتها فيها حيث ان تأخذ جهازها وتذهب ليت عائلتها على انه مجبر حيث ان الاتفاق عليها

الطلاق :- للطرفين ان يتراضيا على الطلاق ويتبنا ذلك صحت وللزوج ان يطلق زوجته باحد الاسباب السبعة المذكورة في كتب (كونغ فوشو) والطلاق لسبب الزنا جبري والمرأة المطلقة ان تتزوج من شاءت ما عدا شريكها في الجرم وعلى ذلك فلزوج ان يبيعها من آخر ويأخذ ثمنها له لانه اصبح بذلك مضطراً

تخير الزوجة بعد وفاة زوجها بين الإقامة في بيت عائلة زوجها وبين الرجوع الى بيت عائلتها الا انها اذا اختارت احانة الثانية فليس لها اخذ شيء من جهازها على انه وان كان لها ان تعقد نكاحها على رجل آخر الا ان العوائد تستقبح ذلك .

والمرأة يجب ان تكون في ادوار حياتها كلها تحت وصاية رجل فاما ان يكون الوصي عليها ابها او اخاها او زوجها او ابنها .

محبة الابوين ونفوذ الاب :- يطالب الاناء في اي سن كانوا باجلال الاب والام ان يحترموا اصولهم من وجهة الاب احتراماً كبيراً وللأخ الاكبر ايضاً احترام خصوصي لتخصه ويرجع اليه بعد وفاة الاب اقامة مراسم عبادة الاجداد والآباء حسب التقاليد الموروثة

ليس للاولاد ان يتزوجوا بدون رضا الاب والام واكبر مظاهر نفوذ الاب ما له

من الصلاحية الواسعة لتأديب اولاده ولو شأ عن اجراء قتل الصلاحية الموت فلا بعد الاب مؤاخذاً ما لم يكن مسلحاً في عقابه او متعمداً القتل فيحكم بجلده عدة جلدات او تغريمه سنة ولما اتممت هذه القاعدة نشأت قاعدة قتل الاولاد ونقت . اما اسقاط الجنين فلا يستلزم قانوناً العقاب .

الاب ان يبيع وبه يرثائه واذا كان مضطراً لذلك لعقبة المدقع فيس رصا الابن شرط . يس الاب حق في التصرف بزوجات ابنته مطلقاً وان فسل ودع زوجة ابنه يكون بيعه غير نافذ و يعاقب بالجلد والتغريم ليس واحداً على الاب تأديب ولده نفسه وله ان يسلمه الى المحكمة والافادة التي يقدمها الاب للمحكمة تكون موضع ثقة لا تدحض . على الاب ادارة اموال اولاده وله ان يمنعه من سكنى دار على حدة بل يسكنهم معه وله اذا اراد ان يحرم ابنته من ميراثه ان يوصي بذلك فتكون وصيته هذه نافذة على الولدان بطبع ابويه و ينفق عليهم ان كانوا معسرين ومن يتأخر عن القيام بذلك يعاقب بمائة جدة وتختير الابوين عقابه القتل ومن يقتل اباه عمداً يعاقب بالشنع . عند انواع الموت اما الذي يقتل اباه خطأ فيحكم عليه بالموت العدي . ومن يجني على احدى زوجات ابيه او حده باي سب يعاقب بالقتل ايضاً وكذلك من يحاول صمس حناية واقعة على زوج احد اصوله من جهة الاب واذا ارتكب الولد جرماً استدعى انتحار الاب فيحكم على الولد بالموت وليس نل اولاد ولا لزواجهم انتهاء الاصول حتي ما وان كانوا محققين واذا فعلوا جوزوا بتلاتمائة جدة وتلات سنين نفياً واذا ظهر بطلان تهمتهم جوزوا بالقتل عقاباً .

وبعد الاقرباء الذين في الدرجة الاولى والثانية اذا كانوا مشتركين بمسكن واحد واحق بعضهم جرم بعض معذورين . ويجوز الاولاد على دفن ابويه وحفظ قبره والحداد عليه مدة ثلاث سنوات ومن يخالف ذلك يعاقب بالجلد والنفي وكذلك على الاولاد ان يحذوا على امهاتهم وعلى الزوجة وان كانت متروكة ان تمجد على زوجها مدة ثلاث سنوات .

وحضانة الولد بعد وفاة ابيه للام وبعد وفاة الام للرجل الذي نشتغل له كماله الاولاد بعد ابويه ومتى دخل الولد في وظيفة يصبح معافى من ادارة ابويه والبنات متى تزوجت تخرج من تحت نفوذ الاب الى نفوذ زوجها وقد تعود الى نفوذ ابيهما اذا فسخ النكاح وعادت الى بيت ابيهما على ان نفوذ الاب هذا قد اصبح الآن تدريجياً نفوذ

ولاية عدي وندي في من مؤذنه . يتعلق عبادة لاسلاف . واذا حدث نزاع بين فرد الأسرة . فترجع الحكمة في ذلك بحري . فكل من قبل هيئة مشكلة من افراد العائلة وهذه الهيئة الصلاحية . وسعة في حل كل ما يعرض من امشاكل سواء كانت حقوقية او جزائية ومدهنية . وأدبية . وصاية . تكون قانونية او قائمة على وصية . اما الاراضي الموروثة عن الآراء . ولاحداد فهي ملك متاع بين افراد الأسرة كلها . وليس من مانع يحظر تقسيمها بينهم عند وفاة رئيس العائلة . اما في حياة الرئيس فلا يجوز تقسيمها . وليس لاحد من يطب ذلك . وليس بديننا ما يؤيد حصول ذلك لراشدين منهم ايضا . وسمى رئيس العائلة لانفاق على افراد العائلة كلهم من اول درجة الى من كانوا في الدرجة لتية عشرة منهم . ويسمى الرئيس عن كل ما يتعلق به فرد أسرته . اما حصة الارث . خمسة . فله ان يحرره . نفسه . شترئ . وله ان يتزوجوا ومواليهم . يحرون . حتى تزوجه . ولا يجوز لهم ان يقتلوه . ولا يجوز ان يعاقبوه . نسوا . مطلقا .

✽ اداة مجرم بالكرسكوب ✽

قبض البوليس الفرنسي في ضوابط على رجل منهم ترور لاوراق المالية وساقط الى دائرة ابوايس فدخل على ستة ضباط ستموه مدقة . معاية . فله يتركوا سواء الا ضلوا انه قد يعظمه الا طرحوه عليه فكان نجيبهم . ذلك مهجة صريحة وسرعة خاطر . مرابطة حاش خصمة . عند حوا . ان يخدموه . بتهديد . وتوعيد على الاعتراف . وكانوا كلما زادوا . احاد ارداد اكثر . وخبر عن مدير ابوايس انتهاء لاستجواب . وكاد يطلق سراحه . وكان خطرت له فكرة ثخينة فقلب . مستهم : " سيفحصك طبيب قبل حروحت من هنا من باب الاحتياط المسحي " مرضي . رجل ودعي طبيب السجن الى شخصه . فلجاء . أسر . مدير . صبح . كيت في ذلك . وبعد الفحص . طلق سراح الرجل . وكان بعد يومين ذهبت قوة من البوليس الى لقهوة التي كانت يديرها . وقت القبض عليه لتبوت التهمة . اني سندات اليه . تبين من محري . تحقيق . طبيب . السجن . لما فحصه . رأى في اذنه قطعة درزة من الصمغ فاحده . رسها في حل . الى . كثر ادمون . لوكر . مدير . معد . التلبيس . كيميائي . ببويس . سرسوي . في ليون . فصورها . بالة . فوتوغرافية . مكررة . كثرها . خمسين . لف مرة . فعتريه . فيها . على قديم . من لغبار الذي ينتشر من حجر الطبع . " هانز ديم . كيموي . يستعمله . احذرون . ونبي . من الادلة الصغيرة التي ساعدت المحققين على اداة المجرم

الملكية الادبية

وحقوق المؤلفين

عنيت جميع الشرائع بحرية الملكية الأدبية في ملكية الفكر والمقنن ولا يجوز أن يكون من القوانين لمدينة لامة من لامة من ضائفة كبيرة من استصوص . لحيات التي تؤكد ذلك كامل الطمأنينة على . بحيث لا يحد كل احتقو العينية وما يترتب عليها من الآثار برعاية تفوق كل رعاية اخرى

وليس هذا شأن الملكية الادبية وان كان تطرأ منها هو ملكية شخصية قد روعيت حميتها بالنشأت الدولية وقد يكون ذلك لأن الملكية الادبية ليست شخصية بتقدير الملكية الأدبية لأن الملكية الادبية تعظم أهميتها لا في الاعتداد بالاحترام حيث اردت العلوم . لأداب . وحيث تمت العلاقات الادبية والعلمية بين الامم مختلفة . ومع ذلك فليس نه نك شي ان الملكية الادبية قد عدت في عصرنا . خسر من الاهمية الشخصية . بمرتبة بحيث يجب ان تكون موضع الرعية . فحبة الاكيدة من جانب الشرائع كلها منفردة ومحتمة .

وقد فطر الشارع الفرنسي الذي سئل له معظم قوانين الترقية - منذ عهد في حماية الملكية الادبية باستار انها نوع مستقل من الملكية SUI JENERIS فادرس ذلك الغرض قانونين احدهما في سنة ١٧٩٧ والآخر في سنة ١٧٩٥ . وكس خصوصيه سنون يولية سنة ١٨٦٦ وهي تحول عليها في اليوم في جميع الاحكام الفرنسية وحلاصة هذه القوانين هي انه يحق للمؤلف : كتاب : المصور ان يتتبع بمنا نتخته فربحته طول حياته . الحق لورثته سواء كانوا من عقبه او كلف الوارث هو . ان يتمتعوا بحقوقه من عدة خمسين سنة ثم تصب هذه حقوق بعد ذات ملكا عاما مباحا لجميع الناس

وذا كن الحق متناه بين عدة شركاء من الخمسين سنة تختب من وفاة آخره طبق لاحدت الاحكام . اما ان كن الحق ملكا حماسة معنوية كادمية او جمعية عنمية او دية مثلا ان التمتع لا يستمر ما استمرت الجماعة على قيد احياة ثم يقع بعد انحلالها في حيز الملكية العامة المباحة

✽ النقل والترجمة ✽

المؤلف كمالك العقار يستطيع ان يتصرف في مؤلفه ببيع والتنازل ، فيبيع حق نشره مثلا بصفة مؤقتة او نهائية ، وفي وسعه ان يبيع حق ترجمته الى لغة اخرى ، وفي وسعه ان ينشره بنفسه وان ينتفع من توزيعه

وللترجمة في الاتفاقات الدولية شأن آخر ، فقد عقد في سنة ١٨٩٦ اتفاق دولي بين اثنتي عشرة دولة منها المانيا وفرنسا وانجلترا والبلجيكا وسويسرا والنرويج لحماية الملكية الادبية والفنية ونص فيه على ان المؤلف يستطيع ان يحظر حق ترجمة مؤلفه عشرة اعوام دون ان يكون مرعوماً على ترجمته في مدة معينة ، وان يكفي اعلانه هذا الحظر في رأس كل مؤلف ، وهذا الحظر هو الذي نقرأه في معظم المؤلفات العربية « حقوق الترجمة محفوظة في كل الدول بما فيها النرويج » او ما في معناه الملكية الادبية ولما كانت الحماية التي يسبغها الشارع على المؤلفين في بلد معين لا تكفي لحمايتهم من الاعتداء على مكتبهم في بلد آخر فقد اصدرت بعض الدول تشريعاً لحماية المؤلفين الاجانب مثل القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٨٥٢ وعقدت عدة معاهدات بين الدول للتعاون على تحقيق هذه الحماية من ذات معاهدة عقدت بين فرنسا والمانيا في سنة ١٨٨٣ واخرى عقدت بين فرنسا والنمسا والمجر في سنة ١٨٦٦ وعدة معاهدات اخرى .

✽ ما يترتب على الاعتداء ✽

وقد لاحظت بعض التشريعات ما يسفر عنه الاعتداء على الملكية الادبية من العنصر الجنائي ، فجعلت منه عملاً يعاقب عليه القانون وعلى ذلك فله المؤلف المعتدي على مؤلفه فضلاً عن طلب التعويضات المدنية التي يطلب ضغط النسخ المنقولة او المقلدة بطريقة غير مشروعة واعدامها (بقانون الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩٧ ، وقانون سنة ١٧٩٥) وللمؤلف ان يستعين بخصوص المعاهدات الدولية على استعمال هذا الحق في البلاد الاجنبية الموقعة على هذه المعاهدات

هذا هو ملخص التشريع الامروني الخاص بحماية الملكية الادبية . اما في بلاد المشرق فلا يكاد يوجد تشريع خاص بذلك ، ونذكر ان تونس وحدها هي التي اشتهرت في التوقيع على احدى المعاهدات الدولية احاطة بذلك . واما في مصر فلا يوجد قانون لحماية الملكية الادبية اللهم الا نص لا قيمة له في القانون المدني الاهلي يحيل شروط

هذه الحماية على قانون يصدر لذلك الغرض ولم يصدر هذا القانون الى الآن . غير ان
الحاكم المصرية والحاكم المحتلطة بوجه خاص قد اصدرت عدة احكام لحماية الملكية
الادبية رحت فيها الى نصوص القانون لفرنسي والاحكام الفرنسية باعتبارها مبدراً
للتشريع المصري

وهذا النقص المغيب في التشريع المصري هو سبب الفوضى المنتشرة في مصر في
شئون التأليف والتعريب وتعريض حقوق المؤلفين والمترجمين الى الصياغ والاستيلاء
من نفر من الناشرين وباعة الكتب والادعياء .
ومثل هذه الفوضى تعصف بحقوق المؤلفين في جميع بلدان المشرق

..

نواج بالتهمة

لم تبق حكاية هراء قول بعضهم على سبيل الزكوة - اريد ان اتزوج بالتهمة
فيها ن السناطور " اليون بدمي " الاميركي قدم مشروع قانون لمجلس الشيوخ
، سطن بطلب فيه احدة الزواج . تجربة مدة لا تزيد عن السنة ، فاذا ما قرر
زواجان بعد مضي سنة على زواجه . . يفصلا الواحد عن الآخر ، يصبح زواجه
محت مقصيا ولا يجوز له بعد ذلك الانفصال بالطلاق

احر عند قراءته يدعو للاستعراة والمهنة ولكنه اذا ما فكر الانسان في المشروع
يجده قريباً من العقل ، ومنطبقاً

فالتجربة العذرية ايام احطة لا تكفي للخطيبين ان يتعارفوا ، وليس غير الحياة
زوجية النامة التي تظهر جوهر كل منهما ، وعلاً . وللمائة سبعون حسب تعديل
اسيوبورك تيمس الارواح ان ين يجدون بعضهم بعضاً بعد الزواج غير ما كانوا ايام
خطة . وشدة مشروع باقي بعد ما ارد معدل الطلاق في اميركا ازديداً فاحتاً
حتى اصبح يخشى منه على الحياة الزوجية

اود ان اري قانوناً كهذا في بلادنا السعيدة كان الرجال فصول الحياة بالتجربة

السرقه

ان السرقة من اجرائه التي تهدد حقوق التصرف في الاموال المنقولة وهي مما يكثر وقوعه وقد ابان القانون العثماني في الفصل السابع من الباب الثاني درجات العقاب هذا الجرم ولكنه لم يعرف الاركان التي يتألف منها وبما ان المأخذ لقانون العقاب العثماني قانون العقاب الافرنسي فيجب الرجوع اليه لتعريف . فالمادة (٣٧٩) من القانون الافرنسي قد عرفت جرم السرقة بانه اخذ مال الغير بدون رضائه فيتألف على ذلك جرم السرقة

اولاً : من اخذ مال . ثانياً : كون ذلك المال المأخوذ لغير المتهم ثالثاً : حصول الاحذ للبل بدون رضاء الغير وبفهم من مدلول هذا التعريف كون السرقة اخذ الماال خفية او بالجبر والقوة فلو اخذ المتهم المال بالحيلة والخداع او انكره بعد ان استؤمن عليه فلا يشكل ذلك حرم سرقة بل جرماً آخر . فيشكل اخذ المال بالحيلة والخداع جرم احتيال ويشكل حجوم الاموال المستودعة حرم سوء استعمال الامانة « الامنيه » قد عين هذا التعريف الحدود الفاصلة بين جرم السرقة وبين حرم الاحتيال وجرم جحود الامانة التي ترجع كلها الى اصل واحد .

الاحتيال وجحود الامانة يستدرمان المكر اما السرقة فوسائلها اشد خطراً على الانسانية لانها تستلزم استعمال التدهد والاجار ولهذا فرق بينها وبين الاحتتيال وجحود الامانة على تحادها في النتائج وجعل لمرتكبها عقاباً اشد ردعاً له

ثانياً :- يستفاد من قولنا في تعريف السرقة السابق (واخذ مال الغير) . من ماكه حقيقة بدون رضاء خفية واستيلاء السارق على المال ودخوله في حوزته والغرض من ذلك انه لا يكفي مجرد وضع اليد على مال ليتكون جرم السرقة بل لا بد من نقل مال من محله وبدون ذلك لا يتم تكون هذا الجرم بل يظل ناقصاً .

ثالثاً :- قد وضع كل نوع من السرقة نوع من العقاب لما ان اخذ الماال في السرقة تنرص في تكوينها ويختلف العقاب قلة وكثرة وشدة وخفة بالنسبة الى نوع الماال المسروق وما يتخذ من الوسائل في ايقاع السرقة وزمن حصولها وكيفية تصورها وقام اركانها .

والقيود القانونية المتعلقة بنوع المال المسروق عبارة عن كلمة (الاخذ) ومعنى هذه كلمة المعوي يقتصر على الاموال المنقولة اذ ان الاموال غير المنقولة في مان من السرقة لانه لا يمكن نقلها من محلها على انه لا يستلزم في السرقة كون مال منقولاً حتى تتم به . لذلك فاخذ الاموال التي تكون من ممتلكات لاموال غير المنقولة كاختساب التوافذ والابواب وفضلها عن محلها بحيث يمكن نقلها وابصالها الى محل آخر كافيان لتوليد جرم فاذا كانت الاموال غير المنقولة التي تمكس مرققتها على حالها الاصلية فرقت وجزئت فاصبح جانب منها منقولاً وسرق فلا يعد المسروق منها غير منقول بل منقولاً فاذا تزعت ابواب دار مثلاً او ابواب نوادها مما يعتبر جزء من مال غير منقول واحذت اعتبر ذلك جرم سرقة

وتما ان الآراء العلمية والمباحث الفنية مما يس تبادي لا يمكن اخذها وتجاهلها لا يعد سرقة الا ان ما يكتسبه الانسان بالسعي والعمل والبحث اذا كان مستهلك فهذا الصك يعد مادة واحده يعد سرقة من نوع سرقة الاموال . تكون السرقة ناشئة من انتحال تلك الآراء نفسها بل ناشئة عن اخذ السند الذي هو من الماديات

وكذلك الكتب الادبية والعلمية تعتبر من الانبياء المادية وكل مال ذو قيمة مهما كانت تلك القيمة وكل شيء يحوزه الانسان بعمله ويدخله في ملكه من قوى الطبيعة كالكهرباء يكون مالا له ويعد من الاموال المنقولة فاذا اخذ منتزعت في السور الكهربائي فوق المتفق عليه بينه وبين صاحب الكهرباء فيما ان هذا سلب لحق صاحب الكهرباء الذي اكتسبه بسعيه ويعد سرقة كما لو انتفع بتلك الكهرباء بغير اشتراك وانفاق ومن شرائط السرقة الاساسية ان يكون الاخذ مقصوداً به الاجرام فاذا لم يثبت ذلك فلا يكون اخذ المال سرقة وقصد الاجرام يثبت بان يكون الآخذ يعلم ان ما اخذه ليس بماله ولم يأخذه باذن صاحبه وعلمه وان يكون قاصداً للاضرار بصاحبه .

فقصود الاجرام ينحصر في ذلك ولا ينظر الى كون الاخذ اريد منه تحصيل المنفعة للآخذ ولا ينبغي البحث عن ذلك لان السرقة وان كان يقصد

منها في كثير من الاحيان دفع الحاجة وحر المنفعة فكثيراً ما يقصد منها اخذ الثار والانتقام .

فمرد قصد الاضرار بلا سبب غير سوء حق القاعل كاف لعد اخذ المال سرقة .
واخذ المال لجمعية السياسية او احيرية بعد سرقة وان لم يكن فيه منفعة للسارق وذلك وان كان من المقاصد الشريفة الا انه لا يجوز لاسباب كهذه حرمان الناس من حقوقهم وتصرفهم في اموالهم كما يتأوون وحمل اموالهم عرضة للاعتداء تحت ستار الغايات الشريفة .

واخذ من العير والآخذ يظن انه ماله يس سرقة . وينبغي ان يكون قصد الاجرام مقارناً للاحذ فاذا اخذ مال من غير مقارنة لقصد الاجرام حين الاخذ ثم حفظ ذلك المال على وجه غير مشروع لا يعد ذلك سرقة لان حفظه وهو لم يؤخذ على سبيل السرقة لا يجوز ان يعد سرقة بمجرد وجوده في حوزة الآخذ وتوفر الشروط الثلاثة من غير انضمام امر آخر تكون السرقة به عادية وهي احف انواع السرقة وتستوجب عقاباً شديداً اما اذا انضم الى شروط تشكل اجرم الثلاثة امران مما يكون له اجرم اعتداءً خطيراً على حقوق التصرف والامن فالقانون قد شدد العقاب فيه ويزدد القانون شدة كلما زادت الامور المقارنة بفعل السرقة حتى انه ليعد السرقة في بعض الاحيان من اجرائم الخناثية التي تستدر عقاباً شديداً وتسمى تلك السرقات « السرقات الموصوفة » وهي التي تكون متضمنة للاكراه والجبر او غير ذلك .

والسرقة التي تكون مشتملة على الاكراه لا تكون قاصرة على الاعتداء على حقوق التصرف فقط بل تتجاوز ذلك الى العدوان على صاحب المال المسروق فهي من الجنايات الكبرى ، والاحوال التي تجعل السرقة غير عادية هي :

- (١) استعمال الجبر والشدة
- (٢) اسباب اخرى تتعلق بصفة المتهم
- (٣) احوال تتعلق بزمان ايقاع السرقة
- (٤) احوال تتعلق بمكان السرقة
- (٥) احوال تتعلق بالوسائل التي ارتكب بها جرم السرقة

(٦) تعدد مرتكبي الجرم

(٧) نوع المال المسروق

(٨) احوال تتعلق بالصورة والتكل الذي اخذ فيه المال

»

﴿ نفر من حياة احرم • قيم دعوى على زوجهم تطرق منه ﴾

ن مسز مايلين صعب زعي في بروكن • هي عريسة تسعة اشهر قد رفعت
مرها الى قاضي المحكمة العليا وليم هادرفي في المدينة المذكورة ينقص متكا
زواجها •

وتدعي مسز زعي ان علة مناسها هي ن زوجها اراد ان يعاملها كعامله
النساء التركيات بدليل قولها

« قد طن زوجي ان في مسعه ن يحضري في البيت كما يفعلون في خرم
لتركي • ولما اعترضت على تصرفه صري وضمت اولاً ن انه سيعبر طرائقه • كن
كما رجعت لاسكن معه كنت رى ن تصرفاته تزداد سوء فهو لا يريد ان
خرج من البيت وكلما خرجت كن ياج عي لايس فتدع سود فلا يرى وجهي
حد من الرجال • حتى انه انكر عي محادثة النساء • واه فتدع اميركية لا اطيع
معاملة كهذه وقد انيت ان هذه البلاد اذ كنت وزاً • وتخرجت من مدرسة
عمومية والمدرسة العالية في بروكن • وهدات زوجي الشرقية كلها كانت غريبة
سدي فاعيا في الصرع عليها • واه في التاسعه عشرة من العمر فقط • واطن اي
اصفر سنًا من ان التحمل في حياتي شيئًا كهذا »

شذور واخبار قضائية

قوة اليوم في المحلرا ضجة كبيرة حول مبدأ قانوني نقره شرائع جميع الامم وهو مبدأ مقاضاة التاج الملك او باخري مدأ مقاضاة دوائر الحكومة . ومن المعروف ان القوانين الانجليزية العامة تستند كلها الى التقاليد والمناسبات التاريخية وانها مجموعة متقلة عن سواها من الشرائع الاخرى ، ومن ذلك ان التاج في القانون الانجليزي طبقاً لاحدى نظريات احيال القانوني يعتبر معصوماً عن الزس ، مده عن الاحطاء ، وعلى ذلك فلا تنجح مقاضاته بالطرق العادية التي يقاضى بها الافراد ، وانما يجب ان يعتقد انه ذو حق ضد التاج ان يقدم طلباً بالمقاساة الى النائب العام ، وسبب العام ان يقبل او يرفض ، فاذا اذن بالخصومة فانه مع ذلك يتقدم معروضاً لديه الحق ، محاصماً اياه امام القضاء ، طالبا اليه ان يرفض طلباته

فل تست احرب كبرى حلفت حالة جديدة اذ تعافدت اكثر المصالح والدوائر حكومية مع الافرد بفقود فادحة ، وكثرت الشكايات من خرق العقود ، وطلبات التعويض ، تستند تدمير الافراد والجمدات من مزار ذلك القانون الذي يحظر مقاضاة لاج ، وصطورت الحكومة الى المطالب المتكررة ان تعد متروك لتتقيح نصوص هذ القانون لتعرضه على مجلس انواب ويستد احدل اليوم في الصحف الانجليزية حول تلك المسألة ، سير ان التبار اسد في سبيل التعديل ولاذن بالخصومة ومساواة دوائر الحكومة بالافراد فيما لها وعليها من الحقوق

عدت بعض م. د. ق. ن. مرفعت المصري تعديلاً هاماً ، ورفع نصاب اختصاص القاضي حزبي المصري الى نسبة كبيرة حيث صرح له بقتضى المواد المعدلة ان يحكم في المسازت المدنية والتجارية نتي تص قيمتها اذ مائتين وخمسين جنهما مصرياً ويكون حكمه في ذلك ابتدائياً قبل الاستئناف . وان يحكم انتهائياً حكماً لا يقبل الاستئناف في المسازت التي لا تزيد قيمتها على اربعين جنيه مصري وقد كان له بمقتضى المواد القديمة ان يفصل ابتدائياً فيما لا تزيد قيمته عن

شذور واخبار قضائية

نقوم اليوم في إنجلترا ضخمة كبيرة حول مبدأ قانوني نقره شرائع جميع الامم وهو مبدأ مقاضاة التاج المثلث او باخري مبدأ مقاضاة دوائر الحكومة . ومن المعروف ان القوانين الانجليزية العامة تستند كلها الى التقاليد والماسات التاريخية وانها مجموعة مستقلة عن سواها من الشرائع الاخرى ، ومن ذلك ان التاج في القانون الانجليزي طبقا لاحدى نظريات اخیال القانوني يعتبر معصوماً عن الزل ، مبره عن الاحطاء وعلى ذلك فلا تصح مقاضاته بالطرق العادية التي يقاضى بها الافراد ، وانما يجب من بهتقد انه ذو حق صد التاج ان يقدم طلباً بالمقاضاة الى اللات العامة ، وينسب العام ان يقل او يرفض ، فاذا اذن بالخصومة فانه مع ذلك يتقدم معارضا لديه الحق ، مخاصماً اياه امام القضاء ، طالبا اليه ان يرفض طلباته

فله شبت احرب الكرى خلقت حالة جديدة اذ تعاقبت اكثر المصالح والدوائر الحكومية مع الافراد بعتود فادحة ، وكثرت التكايت من خرق العقود ، وطلبات التعويض ، استند تدمير الافراد والجماعات من مزار ذلك القانون الذي يحظر مقاضاة التاج ، فاصطرت الحكومة اراء المطالب متكررة ان تعد متبرء لتتقيح نفوس هذا القانون لتعرضه على مجلس النواب ويستند اجل اليوم في الصحف الانجليزية حول تلك المسألة ، سير ان التيار اسد في سبيل التعدين والاذن بالخصومة ومساواة دوائر الحكومة بالافراد فيما لها وعليها من الحقوق

عدلت بعض من قانون لرافعات المصري تعديلاً هاماً ، فرمغ نصاب اختصاص القاضي حزني المصري الى نسبة كبيرة حيث صرح له بمقتضى المواد المعدلة ان يحكم في المنزلات المدنية والتجارية التي تصل قيمتها الى مائتين وخمسين جنيهاً مصرياً ويكون حكمه في ذلك ابتدائياً يقل الاستئناف ، وان يحكم انتهائياً حكماً لا يقبل الاستئناف في المنازعات التي لا تزيد قيمتها على أربعين جنيه مصري وقد كان له بمقتضى المواد القديمة ان يفصل ابتدائياً فيما لا تزيد قيمته عن

المحامون ومهمتهم

وفضل المحاماة

من حوامع الحكم ما قاله البابا كليم الرابع يدا لما ينبغي ان يكون عليه المحامي من الفضائل ومكارم الاخلاق قال ان فصل المحامي يؤثر في عقيدة القاضي . وهذا القول احاط المانع من ادع ما سمعناه ومن اجمل ما قرأناه وهو قول حق يقيناً لان المحامي الذي يستمر بين القضاة بانصدق في القول والبرهه في العمل . وكره الاخلاق في معاملاته وسمو لادب في افعاله والاستقلال في رأيه . والخرية في ضميره والاحلاص لموكبه في انبائي وفي العمل بحسن دونه في مؤس القضاة ميلا تصديق كل ما يقوله ، وموافقة لكل ما يعمل به فخلق المحامي يؤثر حقيقة في عقيدة القاضي . ان فضيلة فحسن الاترون تقيصة فسوء الاتر اندري الآن من هو البابا كليم الرابع صاحب هذا القول المأثور . هو احد من رجال عمامة في باريز مع في عمامة في القرن . مع عشرة تعمق في العود القانونية ورر ميه . قربه اليه لويس التاسع ملك فرنسا وحذره مستشاراً له وكان الرجل ضطر ان يعتز السياسة على اثر فاحمة عائلية صابته فترت الامور الدينية وعكف على الامور لاحرية . بالنظر لما عرف عنه من التقوى والورع والعلم وحسن اخلاق احتاره مجمع الكراية بكونه « بابا » فتولى لدوية باسم كليم الرابع عدد ن كان معروفاً بين معسر المحامين في فرنسا باسم الاستاذ جي دي فولك

بقي اسم الاستاذ ديه مسياً لا يذكره احد مدة ستة قرون الى ان قام البابا الحالي بيوم الحاد في عشر في يولييه من السنة الماضية وارسل الى تقيب المحامين في باريس رسولا من قبله يحمل صورة البابا كليم الرابع هدية من كرسي البابوية الى قاعة المحامين في باريس فتقبها تقيب المحامين وسائر اعضاء مجلس النقابة بالسكر والدماء وعنفوها في احدى غرف النقابة تحليداً لذكرى هذا المحامي الذي ارتقى بفضل علمه وادبه وورعه ونقاؤه الى اسمى وارق مركز ديني معروف عند اهل النصرانية في العالم كله

من أربعة فتيات قمن طلبات الحصول على جوازات السفر، وفي اليوم المعين
أصرف جوازات وفدت على قبة التحصية سيارة تحمل رجلا وثلاثة فتيات،
فلما هم رحل بوبس سيقود السيارة ونوب الوحل وفر ناحيا تنفسه فاستحوب
الفتيات فجن بنهن كن على وشك السفر الى مصر، والنهن ناريات تعرفهن
في باريس رحلات حبا الثياب والذرة، ينفقان عن سعة والنهن كن بلا عمل
معرض عليهن حد البحين ن يذهبن الى مصر ليتعلمن مملات للسينه ومناهن
اراح طائلة ووعود براقه فقين، وه سمهن في مرسيديا الى رجل آخر ليحصل
لحق على جوازات السفر، واخرن النوبس ان زميلة لهن قد سبقهن الى السفر
م. مجري عم البوبس انهن هرت لا جواز على ظهر مركب صغير، وعبر ايماء
ان فداء قاصرة اخرى سفرت منذ مدة ولم يعتزلها على اثر بعد

وقد سمع طاق التحقيق في ذلك الحدث واسمر عن القبض على الصعة
تخص ويعتقد البوبس ان استطاع ان يمسح على الافق على ثلاثة من الفاعدين
واعضاء العصابة الاصليين

هذا وقد تمت بطر. شرطة اندهره والاسكندرية من جهة اخرى ازدياد
م. السيات لاجسام ريادة تدعو الى التث، وانتشار المرفص والحالات الليلية
استخدام كل منها عدد كبير من اثاث الفتيات وقد دت التحريات على ان
معظمهن يقدمن من سوريا وروسيا والمجر وتشيكوسلوفاكيا، والنهن يرسلن عادة
الى الاساسة اولا في سوريا ثمصر. ولا سن في الب ذك اتر من آثار الخطط
الخفية التي يمر في تدبيرها وتنفيذها تجار العفاف.

❖ سرقة خطيرة وحريق هائل ❖

من اساءة يوميات ان عمابة من النصوص هاجم في احدى مدن مقاطعة
نك. اس في رابعة ايام مصرفين وتمكنت من الا. قبالا على صندوقين يحتويان
ما تق. ميسنه خمس مئة الب دولار وقد شغل الدروس النار في احد
المنازل واحرقوا حيا بكامله قبيل مغادرتهم البلدة. وقدر خسائر الحريق وحدها
مئة الف دولار.

وعى ذكر تولي رجال المحاماة اسمى وارفع المراكز تذكر انه في الحسين سنة الماضية تولي رئاسة الجمهورية الفرنسية خمسة من المحامين ، جول جريفي وكان نقيماً ، ومسيو لوييه ، والمسيو فاليري ، وكنا من محامي الاريايف ومسيو بوانكاره ، ومسيو مليرن ، من محامي باريس ومعظم رجال السياسة في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا من أكبر رجال المحاماة

وبناسبة الكلام على المحاماة والمحامين نذكر هنا كلمة قلها الاستاذ هري روبرت نقيب المحامين في المجمع العلمي وهي : أنه تكن المحاماة من قديم الزمان آخر ملاذ تلوذ به حرية الفكر وحرية القول

وما اجل ما قلناه استتار داحسو في خطته من استقلال المحامي قال وصفاً لصناعة المحاماة :

« ان المحاماة قديمة كقضاء نبيلة نسب الفضيلة لازمة لزوم العدل »
وقد جمع احد الحكماء الصفات اللازمة لكل محامي فقال : اذا ارضى المحامي اموكل لدي بدافع عنه والقاضي ادي يسعى لأفشاءه والزميل الذي يناضله ادى الواجب عليه تماماً .
عزيز خانكي

✽ مجنون يقضي في مجانين ✽

يقضي اليوم القاضي الأعلى مدينة نفاست الانكليزية بقضية مستقربة وموترة فان باتريك مالك مازمي ، من « سترايت » مات تركاً وراءه ١٥٠ الف ليرة انكليزية ، وقد ادعى وراثته ان الوصية التي يترك فيها ماله لأعراف عنه ، غير قانونية لانه كان فاقد العقل في حياته

ولما كان هذا الرجل قاضياً مدة سنوات عديدة بتسائل الناس ادا يمكن مجنوناً يوم حكم بالحرر على حصة اثناس في مستشفى المجاذيب ، تمت حنونه كما يجب وهذه القضية تسبق اليوم في اكثرها جميع لاندية ، فقد كاد يثبت الشرعيون ان الرجل كان مجنوناً يوم حكم على الحصة اثناس المذكورين بخبر سيك مستفي المجاذيب ، وقد يكون هؤلاء يومئذ اكثر تعقلاً منه ومن يعلم ، فقد نكون مجانين ايضاً ولا نعلم . فحكم بالحرر كما نعمل على عض كبار الموظفين لقصاص في سفلهم وقد نكون واهج دهورى سوى

اليمين الكاذبة

تصفحت المقالة الصادرة بالعدد السابق من مجلة الحقوق الغراء بمضاء الصديق اعوامي ارهيم افندي الجيجيكي من حماه قرأت ان ارد عليها ورائدي به ذلك مجرد الكشف عن قناع الحقيقة المطوية تحت موضوع [اليمين الكاذبة] والتي اخطأ في تفسيرها على ما اعلم فاقول :

لقد ذهب الصديق في مقاله فاضطاً في تفسير حكمة واضع القانون من صب عقوبة مقترفة جريمة اليمين الكاذبة حيث جعل الحد الادنى للعقوبة والاقصى يتمشى مع قلة المبلغ وكثرته بدليل استهجان مدة العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢١٣ من قانون احزاء وايد استهجانا ماثل الذي ضرب في حر الصحفية ١١ من مجلة حقوق لماية قرش من ذلك تعين معنا وجهة الخطأ في التفسير

على حين ان واضع القانون لم يأمر بانزال العقوبة على مقترفة جريمة اليمين كاذبة الا انه افده على امر بعد دأ وهو الاقدام على هضم حقوق الله التي توجب على العبد ان لا يخلف به الا صادقاً لانه وهو الذي يقول للنبي كن ويكون حدير بالاعتبار والاحلال واخانت به عند الخلف يكون خرق حدود الله واقتضت حكمة القانون ذات العقاب الذي لا يجده احد يغار على اخلاق الامة ويحرص على مجدها التاد الا معتدلاً لبس فيه شيء من التدة لا كما ذهب اليه الصديق . من ذلك تعين معنا ايضا ان العقوبة انما تصب احتراماً لحق الله لا لحق العد والتخفيف والتدبير يتمشيان ايضاً على ما ارى بنسبة احلاق المظنون عليه ومقامه الاجتماعي لا بنسبة المبلغ كما ذهب اليه الصديق وهذه النظرية تتحلل بالمثل الآتي :

اذ اقترف جريمة اليمين الكاذبة شاب في عفتوان شبابه فيه بشيء من الرق والطيش فيستحق ان يعاقب باحد الادنى بعكس ما لو كان مقترفها كهلاً قريباً من الآخرة وعلى الاخص اذا كان من رجال الدين فالتخاذ التشديد بحقه احسن . ولست بحاجة لبسط الحكمة من التخفيف بحق الاول ومن التشديد

بحق الثاني فالقاري يدركها بداهة .

هذا ما يتعلق بردي على التسق الاول من مقال الصديق بخصوص خطأه في تفسير حكمة واضح القنون من صب العقوبة على مقترف جريمة اليمين الكاذبة سردهه بقراء . اما ما يتعلق بالتسق الثاني منها وهو كيفية اثبات هذه الجريمة فالإهم بيانه :

ذهب الصديق الى انه يمكن ان يحلف شخص فيدعي خصمه عليه لانه كان كاذباً بيمينه ويستحضر شاهدي اثبات لتأييد دفعه فيعاقبه مع احتمال صدقه الى آخر ما ذهب اليه وهو مذهب خطأ اذ انني اسمع بان محكمة من محاكم تركيا حكمت شخصاً على الصورة التي وصفها الصديق بل ان علة الاتبات ليمين الكاذبة كانت . لا تزل كما هو وارد تعليقاً على المادة ٢١٢ من قانون جزاء انما تكون بالحجج خطية فقط واني اؤيد قولي سلسلة القرارات جهازة لحقوقيين محكمة التمييز التركية التي مردها الصديق في مقاله وهي كافية لتكون حجة على موردتها ولتدليل على . ما سعى لنقض ما تم من جهة فهو من جهة اورد احتمه المار ذكره بامكان الاسات بسهود ومن حوى برهن على ان ذلك لا يتم الآن بالحجج الخطية .

فعليه وبما ان علة لاثبات ممتقرة الى الوثائق الخطية فقط وهي حقيقة لا مراة فيها ايديها النظريات الجرائية وبرهنت عليها التطبقات ولهذا فاقترح الصديق انخامي مع هذه الصراحة يحبس علة لاثبات وصب العقوبة منوطين بالحاكماء بغير محله ايضاً لان احكام في هذا الزمن مع احترامى لشخصياتهم البارزة لا يجوز اعطاؤهم هذا السلاح لئلا هذه القضية الاخلاقية الهامة اذ يحصل الناس تحت رحمتهم وهم افراد يتأثرون للعوامل الاجتماعية التي لا يحلو منها انسان سية هذا الزمن . والدليل على عدمه جواز ذلك هو ان اثبات الحقوقيين ومهمه الصديق انخامي يرون في القانون نقصاً يحتاج الى التعديل من جهات كثيرة مع انه بنات افكار مجلس النواب والشيوخ في تركيا بعد ان خذا من القانون الفرنسي ما يوافق اميالننا في السرقة فهل يجوز مع رسوخ قاعدة الاتبات للحجج الخطية في اليمين الكاذبة وانفاق علماء الحقوق عليها في القانون المذكور ان نحل هذا القيد

وتركه في ابدي حكماء بعد ان كان مربوطاً بحدود التايون وهم افراد لا يرهون
عن اخطأ في احكامهم واجتهاداتهم كالكلام لك ولان لا حرج في خطأ
الصدق في هذا الاقتراح ولا مرا في الامارات يمين الكاذبة لا يكون الا
بحسب احاطية ولا ريب في ان مقصد واضع القابول من صب العقوبة فيها اما
في المحافظة على حقوق الله ليس الا اوردت ردي هذا عية لوقوف على الحقيقة
وفوق كل ذي علم عليم .

الحامي
عبد القادر شبل

عكا في ١٧ نيسان سنة ١٩٢٥

✽ البرمكية وهارون الرشيد ✽

دحت امرأة على هارون الرشيد وكان عنده جماعة من وجهه اصحابه فقالت :
يا امير المؤمنين : اقر الله عيبك . وفرحك بما ترك . واثم سعدك . لند حكمت
فست . فقال لها من تكوين ابنتها لمرأة . فقالت : من آل برمك ، مم
فنت رجالهم ، واخذت اموالهم ، وسلبت بوالهم . فقال : اما الرجل فقد مضى فيها
. الله ، ونفذ فيها قدره ، واما المال فمردود اليك . ثم التفت الى الحاضرين
من اصحابه فقال : اندرون ما قالت هذه امرأة . فقلوا : ما نراها قالت الا خيراً
من ظلمكم ما مهمتم ذلك . أما قولها اقر الله عيبك أي اسكنها من الحركة
. سكنت العين عن الحركة عمت ، وأما قولها وفرحك بما ترك ، فأخذته
من قوله تعالى : (حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذهم عتة) وأما قولها واثم سعدك
فأخذته من قول الشاعر :

(ترقب زوالاً اذا قيل تم) . وأما قولها حكمت فقصت . فأخذته من
قوله تعالى : (وأما القاسطون فكانوا لهن حطباً) فتعجبوا من تلك البلاغة .

مباحث قضائية

١

ضعف على هذه المسحت نسخة في كتاب (السر في حط القضاة) المؤلفه
ف. حيدر محمد عجمي مده محكمة ستند رئيس تعريب استاذ محمود ضيف
وكيل القدر محكمة لاستند الاهية ولاستاد احمد رسدي مساعد النيابة
العمومية بسين كوم فرانتد ورعب ن شرن قرء محلثنا في لاطلاع عليها
لما فيها من الابداع والاطراف وقد وردت في هذا الكتاب تحت عنوان الباب
الثاني وهذه هي :

القاضي صفات وحب نومرد في التصدي سعومة الاستعوب بكيفية
لا يدحمها تحير قصي التحقيق - مساد في المصعة - اخطأ في مواد
حجج ان حط الماصي بجم - ما من ضعف لارادة في اوصول الى درجة
اليقين - ان الاستداف باحرمة لا يعد من لادنة منة قضية دوازر قضية
شتهيل - عدم وجود قاعدة يقاس عليها في تقدير الشهادات وتحديد قيمتها -
التأثر بالآلات - ضرورة الاشراف على وسائل الدفاع - قضية جاماز - ما هي
قيمة - كيدت التبريت في التهمة قضية هوزر لضعمة التي يتخذ التدفي
في دوام الالتفات - في حسن النية

يتطلب منعيب انقضاء صحت عبدة لا تذهب نجاها الى ان صر على
الاسان ما له من حق في قومة القسط بين مائه ولا باخذ في ذلك بذهب
التاعرا حن ريشان ادي قال : " ان الله تعالى وحده هو الذي يحكم بين عباده
العدل " بل يحقق ما يعرف نقض المراء ذات مسر على من يرتضي بحمله .
ينبغي ان يكون القاضي مستقلا ومصفاً من كل سبي اما صحت ايداء
وعرارة امددة ولاحظه اتامة بالاشياء ولا تخص ولداعة الروبة والعلابة في
حق سلامة الزوق والوسامة ولغة الشدة فتنها على ما ير بعضها من الاحتلاف
واتناقض لا على لمقادة عنها ما دام العرض مدي يسعون ايه جعل احكامهم
مطابقة لنصواب والعدل فيس بقضاة اد ان يذهبوا مذهب المتزلفين لدوي السلطة

ولنفوذ استقواء لودتهم وعظمتهم حتى يكونوا لهم في يوم معونة على ترفيتهم الى
 المناسب العليا والملاحق وحده من ان القاضي لدوسي قد سار بقدمه
 نية في طريق توفير هذه الخدمات في عهد من محافة دمة طمعا في المال
 لا يتبع القاضي في الفاضل فيها الا في النذر الذي لا حكم له ان كان من
 متعذر اعتبار عدم الراحة من عصر خطا مع هذا فما اتد حدة
 حاضي الذي يتولى المرافعة منه عن حد حصوه محم هو الآن في نفسه
 يدعو في مجلس النواب او مجلس الشيوخ في رجل يستطيع بمسايه لدى نظارة
 الحفانية ان يعمل على ترفيته او يؤخرها زمانا طويلا .

والحق يقال ان في مجلس كثير من الوزراء واعضاء مجلس الشيوخ و النواب
 متدرجين في حدود عوامس ومساغيبهم ان تكن لا تاتي فائدة ما في من ثبات
 سنية ولكنها ليست كذلك في بعض محاكم مدائن الدعوى التي كثيرا ما يرى
 السائب اى العود في مجلس سواب افيف سلطانا كبيرا على النضاة وفودا
 نصيب منهم وعلى فرض ان هذا السلطان وهذا النموذم يكونا لا وجميعين فان
 من حكمة ان لا يجعل المرء نفسه هدفا لانتقاد من لا يهد الطريق لمقتضاهن
 كي يفعوا من ما فعلت امرأة صاحبة ثياب في حدى دعوى اد تولاهما
 من يوم لما رأت من خامس المحكمة عندها فاحذت قصص على سامع اذا لا
 حيرة قضيتها لان قصة المحكمة حاووا على الخطا بقاء من من ذوي النفوذ
 من الامم الباريزيين ورفقوه انى الصديق الذي كان يقصد الدروس فيه .

ثم ان القاضي الذي يميل الى الحكم في قضية على وجه من لوجوه بدون
 سابق قصد منه اما يكون باعنا مهم من بوعت خطا وسترى في الفصل المعقود
 سادة اليهود ما هو مقدار اليقين الذي يجب ان يقوم نفس القاضي اذ راد
 دعوى على استعلاء احكامه من اثبات سهود او انفيهم على اعتبار انهم
 عصر الاول من عناصر الاستدلال في الدعوى ولكن ان اثر القاضي في
 لشهد وانهمه . يريده قوة سطوته عليه من دة بتخذ الزاغة والروبة
 الذين له حيز يريد التمسك فيه من حق في اعلان الشهادة او الاخذ بها
 فانه يركب متن الظلم ويتعد عن مواطن الانصاف .

وإذا ظهر القاضي من العنف ، بعده انجره تشجيعاً له على التبادي سيفه
حطته فن لعبط القاضي ، ي تؤدي اليه هذه الزعة سواء كانت بقصد ام
بغير قصد بقي في النظام لاجتماعي بذور احق والتذمر ويكون في هذه الحالة
كاسطاع الذي تحمله الزبح الوفج الى حيث لا ينتظر ان يصل اليه ويكون
القاضي بمن هذا عن سبنا وقوع الحرائم التي يذهب الناس صحة لها وهو لا
يشعر بها .

والشهادة علم وضع اساسه ، وفي كلام عليه كل من العلامة " كلاباريد "
الاستاذ في جامعة لوزن والعلامة " بيتنيه " الاستاذ في جامعة السوربون والسيدة
" ماري ورسن " فكيف نعترف بعد هذا بان القاضي الفرنسي يجرى ذلك العلم
كل الجهن وانه في هذه المواد بعد من الادعياء ، ان لتحقيق اسلوبين اساسيين
وهما لاستجواب والتدبير الشهادة من تلقاء نفسه ، ويقول عنه احوال
النفس ان الاسلوب الذي يفسد من الاول يخوف بانحطاط لانه يشبه السلاح
ذا الحدين .

توجه بهما ما في احدى نظاما لتحضر حسة من حساسات العدل فيها فانك
لا تبت ان ترى نفس القاضي في توجيهه السؤال نحو السؤال الى الشاهد ونقف
على حذقه في التحجس . سنته المدبرة بخنق على استخلاص الاجوبة التي يستهي
ان يحاكمه الشاهد بها . ثم انه الى ما يعرفه الشاهد من الاضطراب وما يتطرق
اليه من همة القاضي وتبيراها في منه وترقه عد ذات متى خرج من الجلسة
وعد اليه سكون البال لانه رواية احوادث التي ادى الشهادة عليها فانك لا
تلب ان تمتي قلنت حزنه ليقنت عد سماع روايته ان الغطاط القضائية كلية
كانت او حزبة لا تقع في وقت دون وقت ولا في محكمة دون اخرى .
ونظاما شاعرا ، فمسا هذه الحقيقة التي لا ريب ولا نزاع فيها . وهالك
مثلا على استطاعة القاضي التصرف في القديا بما تستهيه نفسه :

زلت قدم رجل اسمه دوران زلة ذات مساء القت به في حفيف اخدود
حمرته احكومة بحجة القيا . بعدل عمومي . لم يكن من دوران الا ان اعلن
المقاول دوبرون بالحضور امام محكمة الجنح للحكم عليه بالتعويض مستنداً في ذلك

عمله شاغل الا وهو يتكف في توجيه الاسئلة على وجه يلهم به المسئول الاحابة عليها وما قصده من هذا التكف سوى الاهتم بتوضيح النطة واستحلاله عامصها وانك لتراه اذا كان في موضوع القضية يوحد الاسئلة قبل ان بدون بيان الوقائع التي يندفع الى سردها من تلقاء نفسه في حين انه يجب عليه توقع مثل هذا الفعل ولذلك ينبغي اعتبار الوقائع الجديدة التي ترد في غضون الاحابة على اسئلة موجهة من القاضي بشكل المتقدم متكو كما فيها ولا خلاف في ان المدافع القاضي في تيار تحريف احقائق وتقدم من مواضعها على شكل بطاق في ظاهره قواعد القضاء معد من عناصر الخطأ ومما لا ريب فيه ان احة العقاسة لالسان تعبر تأير العمل الذي يراوه فانحاضي يكتسب بقوة الاخذ والسرية في تقرير الاحكام حرة تامة ولانحص والاشياء ولكنه في مقابل ذات تود في نفسه الرغبة في اعتبار كل منه مجرمًا . تصور انك ترى رجلا من الاعتراف في الطريق يحيط به اثنان من رجل البوليس فث ومن تقع انظارهم عليه لا تلبثون ان تروا عليه مسحة بحرم ومظهر الاتيم وهذا الرجل عينه اذا وقف في موقف المتهمين لا يسع القاضي الا ان يعتبره مجرمًا اتيم كما اعتبرته انت على ان القاضي لا بد من عرفته في يوم من الايام للبلوس على مسة القضاء الا وقلبه يفيض بشرف النيات واحسن المقاصد . تراه اتيم التحقيق او عند انعقاد الجلسة يصيح بسمعه لاقوال المتهم ولا يجد من نفسه ما يحول دون ازال هذه الاقوال في مبرة الشيء الصحيح بل تراه ميالا الى الرحمة بالمتهم والعطف عليه حتى انك تجد احكامه في اول امره بالقضاء بموبة بالتسامح والعفو ولكن سرعان ما يحمله المتقاضون على الاسف من ظهروه بهذا المظهر لانه لا بد ان يعود امامه المتهمون امين سبقت به تراثهم به احكام عليهم بحكم حفيظة ويده منهم ما محده في المرة الاولى من مسائل المدافع الي لا قبله العمل ولا بد من بها الا من كان الله او سادح ومن تم يقع القاضي في اطراف اتالي من طوي الافراط اي انه لا يسر بما قيل امامه . وصدق ويطلق بالاحكام الصارمة على اولئك المتهمين حتى اصبح مقرراً عنده انه لكي لا يكون واحد من هؤلاء مخطئاً مرة ينبغي ان يكون مصيباً مئة مرة وان يقيم بنفسه الدليل على براءته

حلافة ما يقضي به القانون وان تكون هذه الولاية ساطعة ناسعة أيؤخذ بها
 . خطأ لقضائي في مواد اجنح متواتر الوقوع لان السرعة البالغة التي تسير بها
 . كما متقلة عاء الانحصر كثيرة قضائها متراكمة مع ما يضاف ذلك من
 . حين المنه سباً بان له احق في استحضار شهود الشهي و سطرار انجالي الى العجلة
 . في المرافعة عن المتهم حتى لا يتعرض الى غضب القضاة عليه وهم على ما هو معروف
 . من الصن باوقانهم التسمية وحواسهم الى عتار سواق المتهم كقرائن خطيرة
 . سده واعتدده على الاستدلالات التي التقطها الوائس طريق الخرافة والمصادفة
 . العمياء واستطاعتهم في حالة مباب الادلة على التهمة الرجوع في احكامهم الى
 . فرائل بلغت النهاية القصوى من الدقة ، كل ذلك مما يرحح جانب الوقوع في
 . لعلطات القضائية .

• • • • •
 . لعلطات القضائية في موادها احج تنق محمولة سباً وباشالي غير
 . دراسة للاصلاح لا ندرأ على ن مديري السجن لا يحددهم هذا خطأ اد
 . لغير ما يتفرس مسجونون في زميلهم او يد عليهم حديثاً في الا عنية او
 . اتجدها حتى يتقوا على حقيقة امره فأنهم في ذلك شأن متصليين في علم احوال
 . مس فانهم متى وقفوا على سر برودة ذلك لسجين نادروا باطلاع حراسهم على
 . حقيقة الامر وعم لا يقفون من مروءتهم سد هذا احد بل انهم يعامون به بالعطف
 . لاكرام ويبرهون بذلك على ان من النفوس السيرية نفوساً احدث السجاي
 . كريمة مه اعمق مغرس وان تكن اعسير الحوادث قد فعلت فيها فعلها من
 . حروب التدمير ومن وثقت مخبرين القضائين بين يتنازعت على القاضي
 . منهم عاحوا احرائهم وحتروهم على مديري السجن ان الحكم التي سادها بنو
 . لاسان ستر أوية العدل لا تكن وحدها القصة على زمام حقيقة .

ان القاضي يسى في العاب انه لا يجوز له اصدار حكم الا اذا تجت له
 . لادانة في مطهر لا تسويه تنائية من اوهم او الاستباه والتمساي لا تعرض على
 . طر القاضي الا بعد اتميتها من التوائت تصفية الماء بالترشيح لان في استطاعة
 . قضي التحقيق كما في امكان غرفة الاتهام ان يقرر عدم وجود وجه لاقامة
 . الدعوى وان يبنى هذا القرار على عدم وجود الجثة او على كفاية الادلة

المثبتة للنهضة . فما هي قاعدة النقد التي بني القضاة احكامهم عليها وما هي الدرجة التي يجوز اعتبار عدم كفاية الأدلة . وجود التثبت عندها والمدى الذي يصير صالح منهم لتفسير يكفيه مؤينة اوقوف في موقف المحرمين ؟ اخواب على ذلك ر لا وصي التحقيق فلا عزيمة الاتهام يعملان في ذلك يقتضى قاعدة ثابتة او مدد معين . في حين ان المسئلة لا تخرج عن احد شيئين إما ان تبدو مؤكدة لا ريب فيها . إما انها لا تبدو كذلك ففي الحالة الاولى لا مصرة من احدة . سوى على محكمة لجنائات وفي الحالة الثانية لا مخلص من تقرير انه لا محل لاقامة الدعوى .



❖ النوم بدل العذاب ❖

اغرب ما روته صحف البريد الاخير خير فتاة من « جوها سبورج » في احامسة والتلايز من عمرها تدعى « اناسواناول » مضي عليها الان ١٥ سنة وهي في سبات عميق لا تستيقظ منه الا مرة في كل ستة اشهر ثم تعود الى حالتها السابقة قبل ان تسترد رسدها وتمكن من الرد على الاسئلة التي تطرح عليها . وقد كان السبب في حل بها حزن شديد الذي استولى عليها من جراء وفاة حبيبها قبل حمله الزواج ديم قليلة . فحدث هذا المصائب تأنيلاً عظيماً في نفسها ادى بها الى المرض ثم تحول لمرض الى عيوة دائمة عجز الطب عن معالجتها .

ونقلت الآسة اناسواناول منذ اربع سنين الى مستشفى « ريتفونتين » حيث هي اليوم . وقد فقد لأطباء كل امر . فقاوها وكنهنه لا يزالون شديد العناية بها لا يفارقونها ايلاً ولا نهراً بغية التوصل من مراقبة حالتها الغريبة الى اكتشاف علمي يعود بالفائدة على الطب والانسانية .

كم هو جميل ان يصاب كل فرد بمرض النوم عندما يقع في مصيبة

البوليس

اصول التحقيق

فاضي التحقيق

١ - معلومات عامة ، ليس من وظيفة الحق في ادي ينتجب لاسبب رسمي اكثر مسؤولية وادق من وظيفة قاضي التحقيق فكل انسان بعد بوجه لاجمال ما يقوم به المحققون من الخدمات الكبرى وما لوظائفهم من الامة العظمى الا انه قلما نجد من يقدر المضاعب التي تعترض قضاة التحقيق حق قدرها حتى من كان مختصاً في هذه المسائل

فلذلك يجب ان يكون قاضي التحقيق ذا نشاط وقوة وريادة وبقطة وصحة جيدة وان يكون ذا علم واسع باحزم ، واحقوق بحيث يكون مريع المهم علماً باحوال الناس والعمل بمهارة وان يكون متجدداً في فكرة وذا حزم وعزم ويكون ذا جرأة في المواطن كلها ودراية وفطنة واحتمل لتدائد . لانه يكون في كثير من الاوقات معرضاً للاخطار واقتحام الصعوبات فيخرج احيانا لمناقشة الجاني العاصي الحساب وقد يسافر من مكان الى آخر مائتاً ويذهب آما لاستجواب ذي الامراض والعلل المختلفة في منازلهم ويقف احيانا على بش جثة ميت قد مضى عليها حين مدفونة وفدلاً عن ذنوبه فهو مضطر لان يحس ما يعرض له من المشاكل الكثيرة العارضة من احوال الناس المختلفة ومهما كان علماً بكثير من اللغات فلا يزال في حاجة لتعلم غيرها ايضاً وعليه تعيين ما يقتضي الاستفتاء عنه من الاطباء وان يكتنه كل ما يعرض له من حبل المحتارين ويتخذ الاسباب للوقوف على ما يتذرعون به ويلجئون اليه منها فوسية محرفة مثلاً كيف حرفت والموضع المحرف منها والواسطة التي حرفت بها وفي ما تحدثه القطارات والترامات من الاصابات قضاء الى من نتوجه المسؤولية فيه الاول فالاول وجناية نشأت عن لعب القمار هل وقعت عمداً ام خطأ وطوعاً ام كرهاً

وكيف شئت وصار حدودها وفي حدوث نتائج سينة بانفجار مرحل هل كان
 بتفجر لو كانت لعم حارياً فيه بحسب لعادة وهل انفجر المرجل نفسه او
 راح حر الشمس . ما يقتضيه العمى و كان العامل غير مدرب او نقله
 المارقة او لتأثير الهواء و تبديل طرق التحسين في ذلك اليوم او بآية سبب
 من الاسباب وما حثنا به السمسار حتى حين للمحتدي ان اذبة حذبة السن
 ان يكون به قرأه من كتب التجارة وباصول لتجارة عسا يكون واقفاً على
 عمة العامة به مقدرة على حل « حيقرة » وعرضه بالاصول الي يتمتى عليها
 لعملة مموه وما يستعملونه من الادوات وما تصالح به كل آلة وتكتب هذه
 الامور في العلب وهذه المعومات مزممة قضى التحقيق وظيفته وترسح كلكمة
 فيه وما يرم بوظيفة من احزم . وبعد النظر باقى به بتجارب مستمرة وان
 دفع في بعض الاحطاء وفلا عن ذلك كله يجب ان يكون شديد التعف
 بحرمته هذه بحيث لا يدع ااردة ولا سرودة ثم به دون ان يستفيد منها علم
 ونخبة سوء كان ساء عمده . ما يكن يحقق بقط يرى في اثار لافدام
 على لطيف والطاها على لغبار ادة ويتخذ منها برهين وبقراً حقائق في اصغر
 احوادث التي يشاهدها في آثار الحيوات ومخلات العربات تواهد حمة يستطلع
 بها احقائق وتبين وقومها وسيرها بقراً اخوات ويتبعها في آثارها ويدرك فيما
 ذا القيت قطع الاوراق من بافدة ام من محى آخر ويستدل بقصور السحر على
 مكسور منها وكذلك قطع الزحاج اعطمة وفيه اذا كانت الاواب والوافد قد
 فتحت بطرق غير معادة تم قفت والصحور في د حركت من مكنتها ويستدل
 بما يراه من الادوات المهمة على ما وقع قبل قليل من الحوادث ويرى فيها
 الآثار .

فالاستحصال على دلائل وبرهين قضى التحقيق هذا في مسألة استحصال
 على ما كان قبل حدودها وما ينزم اتخاذ من الامور ومتى نسج في الامور على
 هذا المنوال فالوصول الى النتائج في بقى سهل غير عسير ولا فلا فائدة من
 انتظار الالهام والصدف للوصول الى حل حناية ما وكتناه محباتها والرجل الذي
 يراد تعيينه قاضياً للتحقيق ينزم ان يكون حازماً على المواهب المذكورة من عقل

كثير ومعلومات واسعة الى غير ذلك وان يكون علم بالامور الديوية وسير الحياة حلوها ومرها واختار المجتمعات مختلفة وقد مر عليه كثير من المثلث والاعتاب وبذلك يمكنه ان يتقدم الى خدمة الانسانية بخدمة حتى .

قد اجمع اخائيون على ان ما يكتسبه المحققون قبل مراعاتهم وضامه بعينهم على تسديد خطواتهم عندما يباينون اعمالهم هذه بقدر ما للمحقق من معلومات واسعة يمكن تهاذه في اعماله وقد قيل ان نقص القاضي في شيء من مضاريف العامة مما لا علاقة له بوظيفته ليس بالامر اكبر ولكن لا يصلح ان يكون قاضي تحقيق ذ كل نقص في قاضي التحقيق به اثر كبير وقد يكون القاضي صاحباً لادعى ماصب القضاء الا لا يمكنه القيام بهذه الوظيفة بوضيعة لاستنطاق اد من كان كذبات لا بد ان شعر بحسب نقض قد تكون عقوبته رتبا كما مستبد في اعماله وهذا من حقوقه اذ في تلك الاميزات . يتصف بتلك الصفات فعليه ان لا يتحسس من التحقيق دون العلم وحده في هذه الوظيفة سير كاف ومع ما يتنازع قاضي التحقيق من من العلوم والمعرفة . معلومات العمومية يجب ان يعمل دونه على سائر .

فكلمة بسيطة او حملة سير كاملة تقدر من حد السائد قد تكون وسيلة من حناية معاة وحضور قاضي التحقيق لمكان احداث ذو فائدة عظيمة ما قد يستنتج من صغير لامور . كبيرها من دلائل والرايين وما ينقله الربة من مختلف الروايات كل بحسب احلاصه درس ذو فائدة عظيمة ويجب ان يثبت من كل ما يقال له وينقل اليه .

فقاضي التحقيق مستدعي مما يجب ان لا يسهل درس كل ما يتعلق بسائر والطرق الفنية ولا بد ان يدرسها درساً مدققاً وحيداً . يجتهد في تعرف احوال اس على خلاف ذاته منهم . كل ما يدرس احداً من الناس او لقيه يجب ان يخبر حديثه معه درساً وحيداً . وحينئذ لا يمكن ان يجتمع واحد دون ان يتعبد منه فائدة معه ان كان حلاً مستقلاً .

اعتراف اص

روى احد النصوص هذه الحادثة الغريبة عن نفسه قال :

خرجت في منتصف احدى الليالي ومعى ادوات السرقة من مفاتيح واسلحة وقضبان حديدية وغير ذلك حتى انتهيت الى بيت لاحد الاغنياء وكانت الليلة باردة جدا ، والارض معطاة بطبقه كثيفة من الجليد فتمكنت من دخول القسم الاسفل من البيت وتحوّلت الى غرفة المائدة حيث كنت اتوقع ان اجد كثيراً من الاواني الفضية .

وبينما انا اجمع تلك الاواني وضعها في سلة معى سمعت حركة ورأيت فالتفت واذا بشيخ قوي النية واقف باباب المؤدى الى داخل البيت ويده مسدس مصوب الى صدري .

سمعت لهذه المناجاة وحاولت ان اهمم عليه ، واذا به قد تهيأ لاطلاق النار وقال : اذا اردت النجاة فقف مكث ولا تتحرك ورأيت في عينيه دلائل العزم لا كيد ، انه لا ينييه شيء عن قتي اذا بدرت منى حركة ما . فوقفت مكثي كالصنم لا ابي حراكاً ثم انه مرس في وحيي والمسدس لا يزال الى صدري وقال :

أليس انت ؟

قلت نعم

قال طالما نقت نفسي الى الالتقاء باحد النصوص في هذه الساعة لاداعبه قليلا واعلم الناس كيف يجب ان يعاملوه

قلت اوتعدلي انت متى انتهيت تحريمت لي تطلق سراحي آمناً ؟

قال نعم اذا خضعت لي كل الخضوع .

قلت حسن فافعل ما بدالك .

قال قف اذاً منتصباً وارفع يديك الى العلاء فاردت مداعبته بدوريه وقلت : ولنفرض لي لا افعل ذلك . قل : اطيّر اذنك اليسرى بروصاصة من

مسدسي .

فظننته يمازحني فترددت في رفع يديّ وإذا بالمسدس دوي وقسم من اذني طار الى الجانب الآخر من الغرفة .

فعراني خوف عظيم واسرعت الى رفع يديّ وأنا لا اجسر ان امد احداهما الى اذني التي كانت تؤلمني جداً .

ثم قال : إرم لي بتلك الآلة الموضوعة بجانبك ففعلت وامرني ان احلع معطي (الناطو) وبنطولي وصدرتي فصعدت بالامر

ثم قال : احلع حذاءي وسائر ثيابك وقف عارياً امامي فعدت الى التردد لكنه لم يبهلي فاطلق مسدسه واطار اذني البعني .

فاسرعت احلع ما طلب مني ووقمت في ذلك البرد الشديد مدري احسم وأنا ارتجف من الخلق والالم .

وعد ان فعل ذلك جمع تبدي وكل ما يمكن التستر به من قمصة العرصة لحملها الى داخل البيت وهو يقول : الآن اطلق سراحك فادهم حيث تريد . فصرخت رحماك يا سيدي كيف اخرج الى الشارع هكذا ترى . ترك اشفق علي فقد كاد الرد يودي بي

لكنه لم ينتفت بل دخل الى المزل وافعل الدب الداحي ورأته فخرت في امري ووقفت في تلك الغرفة وأنا بحالة تصحك التكلبي . وفي كذلك اذا ابصرت احد رجال البوليس يتشمي وقد بدأت تباثير الصباح في لافق تطهر فحفت ان يدركني النور على هذه الحالة فاساق الى السحن كرها بعد ان يفتضح امري واعاني ما لا يطاق من البرد . فرأيت ان اسم نفسي للبوليس فالتجو من البرد « والفضيحة »

فتقدمت الى النافذة واومأت الى البوليس ان يتقدم مني ثم قلت له اني لص دخلت هذا البيت قصد السرقة واني احب ان اسم نفسي للقانون فطن البوليس ان بي مسأ من اجنون وقال اري يا سيدي ان ترجع اني فراشت وثنام . فقلت مهلاً يا هذا ما انا مجنوناً ولصكني لص وقصصت عليه القصة كما حدثت فدخل حينئذ اليّ والبني جبهته ثم قادني الى دائرة البوليس وبعد محاكمتي صدر الحكم عليّ بعشر سنوات في الاسغال الناقصة . وقد تمت

والحمد لله تلك المدة . فرجعت الى وطني ووجدت الشيخ قد سبقني الى عالم الارواح . اني قد رجعت عن سيرتي الماضية وثبت الى الله تعالى فلسكت ملك اهل الاستقامة . على انه لا بد لي من الاعتراف اني كما مررت بالقرب من منزل الشيخ رحمه الله اشعر بخفقان في فؤادي وارتعاد في ركبتني واري نفسي امامه في تلك الليلة لهائلة عاري البدن واذناي نقران امامي على الارض وقد حاولت نسيان تلك الحادثة فلم افلح واهلي استطيع ذلك مع الزمان .
« القراءة الحديثة »

❖ السرقة بالتنويم المغنطيسي ❖

من اخبار جنيف ان سيدة انيقة الازة تدعى مظاهرها على الحياء والغنى زارت في الربيع الماضي محال شتى في برن وزوريج لبيع الآثار القديمة وطلبت من اصحابها ان يطلعوها على ما عندهم من الاثاث القديمة ثم كانت تحتاج بانها لم تعثر على ما تشده وتخرج وسرعان ما يتبين لاصحاب هذه المحال ان الزائرة حملت معها ما خف حمه وغلا ثمنه من التحف والطرف فيبلغون امره الى البوليس فيباشر تحقيقاً لا يسفر عن نتيجة ما الى ان قبض البوليس بي فينا منذ اشهر على سيدة اسمها مدام مكسر وهي ارملة وكان زوجها مديراً لبنك نمسوي فاعترفت بانها سافرت في نيسان الماضي الى جنيف لمشاهدة ابنها السجين هناك ولكنها احتجبت بشدة على تهمة السرقة التي وجهت اليها وحدث اخيراً ان تلقى البوليس في زوريج كتاباً من مجهول اعترف فيه بانه السارق الحقيقي وانه بأسف على انه كان السبب في الاستياء في سيدة بريئة وختم كتابه بقوله انه يرسل الى البوليس مع كتابه « بوليسة شخن » اذا قدمها الى محطة زوريج سلمت اليه حقيبة تحوي جميع المسروقات فاوفد مدير البوليس فريقاً من رجاله الى المحطة فتسلموا الحقيبة ولما فتحت وجدت فيها المسروقات فعلاً فعرضت على اصحابها واحذ كل واحد نصيبه

غير ان البوليس واصل التحقيق واكتشف في الحقيبة آثاراً يتطابق يد السيدة مكسر تماماً فقبض عليها فلم يسعها الكراخ ازاء هذا الدليل الواضح واعترفت بانها اقدمت على السرقة تحت تأثير التنويم المغنطيسي حتى اذا افادت من نومها واستردت شعورها اسرعت الى ارجاع الحق الى صاحبه فلم يقتنع المحققون مع ذلك بهذه الحجة واستأنفوا التحقيق

تشكيلات الشرطة العدلية

برلين

« تعريب الادارة »

للشرطة العدلية شأن كبير من بين سائر اقسام الشرطة الاخرى نظراً الى اهمية الوظائف التي تقوم بها وكثرتها وكثرة الموظفين الذين يشتغلون فيها وهي في برلين تحت رئاسة موظف كبير يسمى « مستشار الحكومة » وهذه الدائرة هي القسم الرابع من اقسام ثمانية للشرطة العامة في تلك البلد.

واليك فيما يلي عدد الدوائر التي يقسم اليها هذا القسم الرابع :

(١) - دائرة الامن العام : تستغل هذه الدائرة بمراقبة الاشخاص ذوي النسب واخائين والاطفال والمعتوهين وتقوم برعاية الصبيان والمراقبة على اخلاقهم بمطاردة متشردي الاجانب وابعادهم .

(٢) - دائرة الضابطة الاخلاقية : تراقب هذه الدائرة المواخير وتسعى تطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بها على حقيقتها .

ولهاذين الدائرتين تشكيلات خاصة بها تختلف تمام الاختلاف عن تشكيلات سواها

١ - تدار شئون دائرة الامن العام الادارية كلها بعشرة موظفين يسمى كل منهم (مستشار الشرطة)

ب - بدائرة الضابطة الاخلاقية رئيس ومفوضات عدليات وهناك عدد كاف من الكتات المقيام بالاستغال الكتابية وتستعين هذه الدائرة للاستطلاع والتفتيش والمراقبة باتي عشر شرطياً سريراً من الدرجة الثانية و (١٨١) شرطي سري من الدرجة الثالثة ولما كانت مدينة برلين مقسمة الى اثني عشر قسماً للشرطة فقد خص لكل قسم منها موظف من الاتي عشر المذكورين وعدد من مأموري الدرجة الثالثة تحت رئاسته يقومون بمراقبة الاخلاق العامة ولكل قسم طبيب وقابلة يقومان بفحص المومسات في ايام معينة من كل اسبوع

ج - الشرطة العدلية

١ - نفيها : ان سلطة الشرطة العدلية هذه ان كانت لا تعدى مدينة برلين فقد اتسعت في السنوات الاخيرة الى بعض المدن المجاورة لبرلين . وقد كان ذلك تقتضى القوانين التي صدرت في ١٢ حزيران سنة ١٨٩٩ وفي ١٣ حزيران سنة ١٩٠٠ وهناك بعض المدن المجاورة مع اتصالها التام عن شرطة العدلية ولا يزال موظفو الشرطة ارار يقومون ببعض المسائل المتعلقة بشرطتها . وكيفية ذلك هي ان اذا اخذت رئاسة الشرطة برلين في تحقيق مسألة واقتضى الامر التحقيق في احدى البلاد المجاورة فلا تحيلها الى شرطة تلك المدينة للتحقيق فيها بل تمضي فيها بنفسها وفي مدن (شارلوتبرغ ، سوندرغ وريكسدورف) المجاورة لبرلين تقوم شرطتها اقليمية بالامور العائدة للشرطات اقليمية وما يعود للشرطات السياسية من الامور تقوم به شرطات برلين وفي هذه المدن الثلاث ابغاً شرطات عدلية لمديريات شرطاتها خاصة تقوم بتحقيق ما يقع فيها من الجرائم .

وفي احصائيات الكرى ولا سيما الجنائيات التي تدل الآثار على قرار المجرم فيها الى برلين ترق رئاسة شرطة هذه المدن الى رئاسة الشرطة العدلية لبرلين وهذه تكاف موظفيها الاختصاصيين تتبع تلك الآثار والبست على المتهم وكما تحر هذه المدن شرطة برلين تحتر ايضاً شرطة برلين شرطة هذه المدن عن الجرائم التي بقى فاعوها غير معلومين عند تعيينها ذلك للمراكز التي في المدينة وترسل كل من هذه المدن مديريها لحضور « محاضرة في الشرطة العدلية » تالق في رئاسة الشرطة لبرلين اسبوعياً .

٢ - قسم وظائفها : قسم وظائف الشرطة العدلية بالظر الى ما تقدمه اليها النيابة العامة من الاخبار ويرفعه اليها الاهلون من الشكاوي الى سبعيات مختلفة . وعلى ذات تمتدق الشعبة الثانية من هذه التعبات جرائم من تعود الاجرام واتخذ مهنة . والشعبة الثالثة ترى من المسائل ما يحتاج الى رأي اختصاصي وما بقي منها فيعود الى الشعبة الاولى .

ويدقق وظائف مفوضي الشرطة العدلية مفتشوها ولكل من هذه الشعبات

مفتش يرأسها . تتسعة الاولى ثلاثة اقسام ولكل قسم من هذه الاقسام مفتش يتصرف على شئونه والمتسعة الثانية قسم آخر لتحقيق امنية . ولكل منها مفتش يرأسه اما التسعة الثالثة ولها كانت قسماً واحداً فليس لها غير مفتش واحد .

التسعة الاولى - لقد قسمت هذه التسعة الى اقسام سبعة القسيمات الشرطية فوزع على كل قسم منها قسم من هذه التسعة ويوجد في كل منطقة معوض للشرطة العدلية يقوم فيها بما يتعلق به من الامور ولكن بما ان هؤلاء ليس في امكانهم القيام بوظائفهم وحدهم فهم مربطون بضابط الشرطة الآخرين

ولمدينة برلين (١٩٠١) مقر حرس واماس هؤلاء الحرس كالاس الشرطة وكل مقر رئيس واحد من ضباط الشرطة وكل ثمانية او عشرة مقرات " بوزباتشي " شرطة ترجع اليه في امورها فعلى ذلك يكون في برلين اثنتا عشرة دائرة " بوزباتشي " يرأس كل ثلاث دوائر منها " بكباي " يرأس هذه الدوائر جميعها " ميرالاي " شرطة مروطة برئاسة الشرطة رأساً .

وضمن كل منطقة من المناطق التي يرأسها " بوزباتشي " منطقة من مناطق شرطة المدينة وفي حرس الشرطة موظفان عدليان احدهما من الصف الثاني ، والآخر من الصف الثالث وهما يقومان بإدارة ما يقع من المسائل في دائرتهم .

وهما تحت رئاسة الشرطة العدلية ايضاً بواسطة ويتوء مفوضو الشرطة العدلية في فوص اليهم من الشئون في العرف التي حصصت لهم في رئاسة الشرطة ويرولون الامور التي ترفع الى الرئاسة بانفسهم ويستعينون بين في معيتمهم من موظفين العدليين بالحرس الشرطي وقبل ان تقدم الاوراق الى النيابة يدققها مفتش ويوقعها واذا وجد في التحقيقات نقصاً يعيدها طعماً لاستكمالها وما تطلبه السلطات الاجنبية التحقيق فيه من المسائل يوقع على اجوبتها . كذا موظف في دائرة الشرطة ولاجل ان يكون موظفو الشرطة واقفين على احوال منطقتهم العامة والخاصة يجب ان لا يفارقوا منطقتهم وعلى مفوضي الشرطة العدلية ان يتركوا المسائل الصغيرة كالجروح العادية وجرائم التهديد الغير مهمة ، ومحافظات انظمة الضائع وما اليها للموظفين العدليين بالحرس للقيام بها ليكون لهم متسع من الوقت يدرسون فيه احوال مناطقهم ولكن اخيراً قد تشكلت لجنة ألفت من

سنة موظفين يرأسهم مفوض مقتدر محجوب قد عهد إليها تتبع امثال هذه الجرائم .
السعة الثانية : تنقسم هذه السبعة الى دائرتين تسمى احدهما قسم اول
والاخرى قسم ثاني .

١ - قد خول هذا القسم من السبعة المذكورة التحقيق في جرائم السارقين
بالآلات والادوات ، وسارقي الحمامات ، والتالين ، وسارقي المعاطف والدراحت ،
والذين ينامون عند المومسات فيسرقونهم .

٢ - دخول القسم الثاني التحقيق في جرائم الخنخ والجنبايات الخلسة بالآداب
العامة وجرائم التزييف والقمار وفي القسم الاول ثلاثة عشر موظفًا وفي القسم
الثاني سبعة ولما كان حسن التصرف في المسائل العدلية رهين الاختصاص فقد
وزعت الجرائم المذكورة على موظفي الشعب كما كل ما احسنه وكل موظف
تعهد اليه معالجة نوع او نوعين منها فقط .

وهناك حرس سيارات يجوبون احياء المدينة ليل نهار ولا سيما ما كان منها
مظنة وقوع الجرائم ليقضوا على من يوقع جرماً وهو ملتبس به ولتنفيذ ما يأمرهم
به مفوضهم ويوجد الآن في برلين سبع هيئات تحجر تتألف من اثنى عشر
سرطياً سرّاً يرأس كل منها موظف تحري من الدرجة الثانية ويمكننا تقسيم
هذه الهيئات بالنظر الى ما خول لكل منها من الوظائف التقسيم الآتي :

الهيئة الاولى : للنشالين وسارقي الخوانيت

الهيئة الثانية : للوطيين

الهيئة الثالثة : لبدن يستعينون على السرقة بالآلات من السارقين

الهيئة الرابعة : لمراقبة مواقف القطارات

الهيئة الخامسة : مطاردة المقامرین ، والقوادين ، ومقلدي تذاكر السفر

الهيئة السادسة : انقيش الاموال المرهونة عند المرابين لاستخراج المسروقة
منها

الهيئة السابعة : تقوم بالتقيب عن المؤلفات والصور الممنوعة وغيرها وتقوم

بتبع الرجل عن التعرض للنساء الترفيات ويخصص بحسب الزوم رجال من
هذه الهيئة لمراقبة المراسم والمطابع والمكتبات وميادين السباق

وهذه الهيئات كلها تحت رئاسة مدير دائرة تعيين الهوية وفي الساعة الثانية عشر من كل يوم يجتمع مفوضو هذه الهيئات عنده ليتلقوا منه الاوامر اللازمة وهم المسئولون وحدهم عن تنفيذها.

اما وظائف دائرة تعيين الهوية الاصلية فهي : التصوير التسمي ، وعمل الاورانيكات لآثار خطوط الابدني وقياسات الجسم وعمل مجموعة صور المجرمين وما شاكلها .

اما اصول اورانيك القياسات فقد وضعه الموسيو (برتيولف) امدير دائرة تعيين الهويات بياريز وقد جعلت المانيا عاصمتها في هذا الشأن مركزاً لعموم بلادها ولتخذ في هذه الاورانيكات آثار الاصابع وقياس الاجسام اساساً لمعرفة احافى دون الاسماء وترتب هذه الاورانيكات بحيث يسهل استخراج ايها عند اللزوم

اما مجموعة صور المجرمين فقد ندرع في وضعها منذ سنة ١٨٧٦ وقد ادرج فيها حتى سنة ١٩١٣ (١٨٠) صورة محرم اسبعة عشر نوع من انواع الخرائم .

❖ الاسم المستعار والعلامة الفارقة ❖

وللأسماء المستعارة والعلامات الفارقة اورانيكات خاصة ايضاً

دار آثار الشرطة العدلية : قسم هذه الدار الى ثلاثة اقسام

القسم الاول : يحتوي على ما تسولي عليه الشرطة في جرائم القتل ، الحرق والحرق من الآلات والادوات

القسم الثاني : يحتوي على ما يستحصل عليه في جرائم السرقة من الاشياء

القسم الثالث : يحتوي على ما يستحصل عليه في جرائم التزييف وما اليها من الآلات والادوات .

الشعبة الثالثة : لهذه الشعبة عشرة مفوضي شرطة ووظيفة هؤلاء التحقيق في الحيل التجارية كالاداء بالافلاس فيما اذا كانت حقيقية او مصطنعاً وفيما يقع من المخالفات في المعاملات الصرافية وفي جوارات السفر وما اشبه ذلك من الامور .

السرقات

« تعريب الادارة »

السرقات التي تحدث عند الاطباء والمحامين ، اكثر الاشكال استعمالاً لهذه السرقات ، قرع التلفون ، السارقون في زبي مستأجرين انتراء هؤلاء في السرقات مع السارقين العاديين ، كيفية قتل الارملة المسنة (نوسو) ، سلبو السكرى ، الهجوم على الناس في الظلام والتعرض لهم ، ضربة الباب فراسوا ، ضربة الرأس ، المحدرون ، تأثير الكوروفورم ، التويه والحناية ، الفائف المحدرة .

✽ سارقو الاطباء والمحامين ✽

VOLEURS DES MEDECINS & AVOCATS

يؤلف السارقون الذين يسرقون الاشياء من عند الاطباء والمحامين والسياسيين ومن اليهم من ادوات صنفاً مستقلاً عن باقي انواع المتحلبين المزورين . وتختلف كيفية السرقة في هذا النوع الذي يستلزم نظافة في اللباس وجمالاً في الهندام باختلاف الأشخاص الذين يراد سرقتهم .

وفيما يلي ايسط الاشكال لهذه السرقات :

فالاطباء والمحامون وكبار المحورين ورحلات السياسة بما ان زيارتهم سهلة فاسارق يحتال على زيارة من يريد سرقة منهم ويتحلل الاسباب للاجتماع به فيقف بزيارة او زيارتين على مواضع الاشياء ذات القيمة التي توضع عادة على موائدهم ومن ثم يذهب الى مكان يقرب فيه خروج الرجل من مكتبه عن كتب فاذا ما خرج قصد المكتب وقرع بابه فيفتح له الخادم الباب فيقولوا للخادم انه جاء لمقابلة سيده ويريه بطاقة زيارة تحتوي على اسم زميل لصاحب المحل موثقاً اياه بانه خدنه وصديقه وزميله وبالطبع يكون جواب الخادم ان سيده قد خرج فيظهر السارق حينئذ ثائراً لسوء تلك الصدفة وارتباكاً وبطلب كتابة سطرين لصديقه صاحب المكتب في شأن من الشؤون التي تهمة فيدخل الخادم المخدوع صديق سيده الى غرفة العمل ويحضر له ما يلزم للكتابة من

اشياء وادوات وقد يترك له الغرفة لئلا يعكر على الضيف الكريم وحينئذ ينتهز اللص الفرصة عالمًا بان ما رسمه من الخطط قد صادف نجاح فيجمع ما استطاع على جمعه من الاشياء التي علم مواضعها ويخبئها في جيب مغطى وقد يترك السارق في بعض الاحايين اذا وجد في المكتب المراد مرفقه تلفون رفيقًا له في بعض المقاهي او السيارات التي فيها تلفون لاجل اشغال الخادم بقرع التلفون مدة معلومة لبتاح للسارق السرقه بهدوء لئلا تنبيه العجلة بعض ما قد يكون رآه ثم يترك القارع التلفون اذا ما تأكد مرور مدة كافية لاتمام رفيقه مهمته معتذرًا عن وقوع سهو في طلب الرقم المراد .

وبعم بداهة بان السارق يستحصل على نمرة التلفون المطبوعة ويتبنت من صحتها قبل المباشرة في السرقه . ومع ان هذه الطريقة طريقة قرع التلفون غريبة في حد ذاتها فهي مستعملة عند السارقين عموماً لدى وجود تبريك على اختلاف اصنافه . وقد احتير ليكون للتبريك مباشر السرقه منسج من الوقت يدرس فيه الاحوال . فهو بمجرد استلام الخادم سماعة التلفون لاحبة القرع يأخذ في تعرف الاحوال والخادم غير سم من امره شيئاً مرمعاً عما يظهره الخادم من الضجر لمخاطبة هذا بقى متابراً على القرع والمخاطبة الى ان يعتقد بان صاحبه قد انجز عمله وفاز بامنيته فيوقف صواره معتذرًا عن حطئه في طلب افة للتلفون . وكثيراً ما يستعمل التلفون لمعرفة ما اذا كان محاب المحر فيدهام لا . وقد تبين في السرقه التي حصلت في خزانة احدى ادارت السكن الخديوية في لوزان قرع السارقين التلفون بينما كان خادم الادارة يشتغل بتنظيفها ولما اجابهم اعتذروا اليه عن اشتباههم الرق وبعد ساعة عادوا قرع التلفون ولما لم يكن من احد هناك لم يجاوبهم احد فعملوا بخلو المكان وتمكنوا بذلك من دخول الادارة بدون ان يراه احد وكسروا الخزانة وفازوا بما فيها .

والسارقون الذين يسرقون الاطباء يأخذون في نوع غير هذا من الحيلة فبعد ان يدخلوا كمرضى مستوصف الطبيب يأخذون في سرقه كل ما وقع عليه نظرهم من الاشياء ذات القيمة وقد يسرقون ما في قاعة الاستقبال من معاطف وغيرها . والحاصل ان السرقا التي من هذا القبيل تكون كما تبين في القصة

الآتية عن احد الاطباء المعروفين بباريز وهي : جاء رجل نظيف الثياب حسن الهندام يوماً يدعو الطبيب لتوليد امرأة طاءها المخاض وتعسرت ولادتها وانتظر على الباب حتى خرج الطبيب وركبا عربة لتوصلها الى بيت المرأة وما كاد الرجل يسمي عنوان الخل وتخذ العربة في السير بضع توان حتى تظاهر الخبيت بنسيان شيء مهم للمريضة ورعا الطبيب بان يمضي وحده لاسعافها وسيلحق به قبل ان يتردد اليه طرفه فقصد الطبيب المكان الذي دل الرجل صاحب العربة على عنوانه اما الرجل ذو الهندام الحسن فقد خلف الطبيب الى بيته وقال لخدمته بان سيده قد نسي آلة ضرورية وقد جئت للتفتيش عليها في غرفة العمل فادحه الخادم اليها ومن ثم تمكن من سرقة اتياء نسائي قيمتها آلاف من الفرنكات .

✽ السارقون في زي مستأجرين ✽

VOL A LA LOCANDE

اما السارقون الذين يأتون في زي مستأجرين فبهم احد الانواع المتلفة المنسوبة الى الصنف المدعو (نونجورية) وهؤلاء يسمونه (LOCANDERS) وهي كلمة مشتقة من لفظ (LOCANDE) وتستعمل هذه كلمة في لسان الارغونيين بمعنى الايجار والاستئجار (LOCATION) .

واما ما يسعى اليه السارقون الذين يتعاطون سرقة المنازل المعدة للايجار مع ما فيها من اثاث ودياش الاستحصال على قائمة بالمنازل الكبرى التي تؤجر من الاعنياء والافاق التي يكون فيها آحروها والاستحصال على ذلك ميسور لهم مما ينشر من الاعلانات في الصحف عرضها على المستأجرين وما يمدق على احوالها من الاوراق والاعلانات لهذا الغرض . وبعد كل ذلك بقصدونها في الاوقات التي يعلمون فيها غياب اصحابها فيجدون فيها الخادم يطلبون منه ان يوجههم المنزل بصفتهم مستأجرين ثم بعد ذلك يتربصون الفرص لايقاع السرقة كعياب صاحب المنزل في نزهة او سياحة .

يقصد هؤلاء الذين تصاد ساعتهم التائق في المرس والطهور بمظهر الغنى والنبيل لئلا يساء بهم الظن ويكونون موضع شبهة المنازل وهم راكبون عربة

او سياره وكثيراً ما يفتحون البوابين بدرجته لنداء اتعابيه سيك اطلاعهم على منازل ويغلب في مثل هذه السرقا ان يكون السارقون اثنين وربما كانوا ثلاثة فواحد يأخذ في مشاعلة البواب بالحدث بينه يجول به في اطراف المنزل وحمراه ولتاني ينتهز تلك المرحه ويأخذ في تحبته ما يقع تحت يده من معين وكبر في اتوايه وقد يترك في امثال هذه السرقه رجل وامراه وبما ان امراه تكون اقدر على تحبته محمولات السرقه فيعهد اليها بتولي امر السرقه والرجل يقوم بمشاعلة البواب فقط . واذا ظهر من البواب ربه وعدمه تنقه بكتفون برؤيه اهل ويتركونه على ان يعودوا اليه في اليوم التالي بداعي انهم يرغبون في رؤيه عدة منازل ليختاروا اكثرها ملائمة لهم وبالعص فانهم يعودون في اليوم التالي الى المنزل ويحاولون فيه وبيناهم كذبت يقرع تمريك لهم التلفون او يأتي وهو بلباس احدهم فيقرع باب المنزل وبينه يكون البواب مشغلا معه بأخذان في تنفيذ خطتهم التي رسمها في زيارتهم الاولى للمنزل وهذا النوع من السرقا يرتكبا على الاكثر السارقون من اليهود كما قال (BAILLY) وقد يترك مع هؤلاء مثل هذه السرقا السارقون المدروون باسم (CAMBRIOLCORS) الذين يستعملون آلات التعريب والكسر وتكون وظيفه هؤلاء حينئذ مباشرة السرقه واولئك عليهم مشاعلة البواب فقط .

وتقع هذه السرقا في الغالب في اواخر الاشهر حيث يكون اصحاب المنازل قد جمعوا بدلات ايجارها ولم يزل عندهم كمية وافرة منها . وكثيراً ما ينشأ عن امثال هذه السرقا قتل بواب المنزل او صاحبه كما حدث للمرأة الارملة المسماة « توسو TUSSEAU » التي كانت مقيمة في (بوا - قولومب) سنة

١٩٠٣

وكانت هذه المرأة المسكينة تقيم في بيتها الجميل وحدها واشتهرت بالبند رغماً عن ثروتها الطائلة وقد دخل المصوص بيتها بحجة الاستئجار وبينه كانت تطعمه على غرف البار ومرافقها انقضوا عليها تخنقوها وسلبوا مالها . ومن هذا النوع بعض المصوص غير انهم يمتازون عن السابقين بانهم يتعاطون درس احوال البيوت ومعايير غرفها ومحتوياتها ويتحفظون صور مفاتيحها وطراز وضع ابوابها

ولا يباشرون السرقة بأنفسهم بل انهم يأخذون مقابل ذلك نصيباً ممن يبعثونه لسرقتها من اللصوص العاديين

وقد وجد مع (كيهنور) قاتل مدام (كولب) التي كانت تقطن منزلاً في شارع (هانري مارتين) في باريز رسمه تم لذلك الممرل مفصل مع ان ذلك الرجل انكليزي وليس له معرفة بالفرنسية ولم يقده من لوندرة الا من اياه فلائل ولا معرفة له باريز مطلقاً . لذلك فقد اصبح من الظاهر ان ذلك الرجل انما استحصل على الرسم من رجل آخر اخذه متبتماً من كل شيء في البيت ودارساً احواله ومطلعاً على خباياه .

✽ سلب السكران ✽

VOL AU POIVRIER

وسالو الكاري ه نوع مستقل من ابسط انواع السارقين وادونهم ويسميهـ
الالمانيون (LEICHENFLEDERER)

يتعاطى هؤلاء سرقة ما على الكاري من الانبياء وما في جيوبهم من ذهب وفضة حينما يظلمهم العاس وهم في المنتزهات العامة فيرقدون على مقاعدها الخشبية .

✽ الهجوم في الظلام والتعرض ✽

ATTAQUE NOCTURNE

اما السرقات التي تقترن بالهجوم على الناس في الظلام فهذه مع انها اتبه شيء بقطع الطرقات فتدخل في قسم السرقات التي لا تستعمل فيها الآلات المخوفة . والسرقة التي تقترن بالتعرض والهجوم او الشل فهي من السرقات التي تستعمل فيها الشدة مع المهاجم وانما لم تعد في انواع القتل لانها قلما يقع فيها جرح خطر . لان قصد هؤلاء انما هو جعل من يهاجمونه بحيث لا يستطيع حركة .

وهذا النوع من السارقين كسالي الكاري من ابسط الانواع وسرقتهم قائمة على الشعوذة .

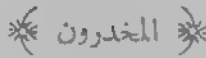
والهجوم والتعرض في الظلام يحدث في الغالب من اثنين فاكثر من

السارقين ويختارون لأعمالهم الخال المنقردة والاماكن احايه ويتوحدون الاوقات التي بقل فيها مرور السابلة . فيقترب احدهم من الرجل للسؤال عن الوقت او استعاب لفافته منه ويبادره الآخر بالضربة الشهيرة بضربة البابا فرسوا (Collier De Force) الطوق الضابط (COUP DU PERE FRANCOIS) فتتركه بحيث لا يستطيع حراكاً وحينئذ يبادر التريث الاول الى سلب الرجل في الحال .

وهذه الضربة من وظائف التريك الثاني كما قلنا وكيفيتها ان يضع في عنق الرجل من حبه قطعة طويلة من القماش ذات عروة تضيق وتوسع او ما اسمه ذلك ويلقي به الى الارض ممسكاً بيده محترزاً من ان يكون وراءه ما يسند اليه ظهره فلا يستطيع الرجل من شده الضغط على عنقه ان يستغيث . يأتي بحركة ما وبعد ما يسلب السارقون ما مع الرجل من الاشياء يتركونه على حالته تلك اشبه بالمغمى عليه فارين بالسلب

اما الطوق الضابط فهي لا تحبو من الشبه بضربة فرانسوا وكثيراً ما يستعمل هؤلاء الاشرار ضربة الرأس فيبادرون الانسان بها فتتركه ناقد احركة والتعور . وهذه الضربة التي تقع على جوف المعدة لا يمكن ان تترك الانسان الا وقد فقد رسله وعواقب هذه الضربات في الغالب وخيمة فتتورت المضروب التهاب غشاء البطن الاسفل .

وقد افادنا رحل من اصحاب السواني من هذا النوع قائلاً اذا اخذت رجلاً تلك الاخذة المعروفة بطوق السعادة بصبح معطلاً عن كل حركة للدفاع وبسمى هذا النوع من التعرض عند بعض الاشرار في امانيا (JIU JUTSU) وهناك نوع آخر من التعرض والهجوم وذلك هو انه بينم يكون الرجل يعطي حد الشركاء لفافته لبشعل منها او ينظر له في الساعة يأتيه آخر من حفه فيسحب جاكته من فوقه حتى المرفق بحيث تصبح يداه مكتوفتين الى الورا . فلا يمكنه الدفاع عن نفسه ويتألف هذا النوع في الغالب من " حماة المومسات " .



LES ENDORNEURS

السارقون المخدرون بن سارقات المومسات لان الرجل في هذه السرقات
 اما يكونون معاذرين لفساد - فمن نوع من السارقين . وهذه السرقات بما انها
 تنحصر في المومسات قريبا فاما تقع في البارات منشطة بملدن الكرك في
 مرسيليا مثلا في احيائها القديمة عند ملتقى السوارع بارات متعددة لا يؤمها
 غير المومسات والقوادين ومن يأتي به المومسات من الزبائن وهذه البارات وان
 اشتهت محل التي تدعى (A NIMIERKVEIPEN) في المانيا من بعض الوجوه
 تختلف عنها في ان المومسات اللاتي يتعاطين سرقة التدبير يكن دائما وابدأ في
 بارات برلين عكس بارات مرسيليا فيأتين اليها من اخرج .

كيفية التدبير : نفتش المومس على زبون تين فتأتي به الى احد البارات
 احتشوية فيأخذون في الترب والانساط . وها لا تعدد المومس وسيلة لوضع
 المدر في كأسه . وتستعمل المومسات في مثل هذه الاحوال من المندرات كما
 عد من عدة حوادث " روح الافيون - LAUDANUM " والاستحصال على
 روح الافيون سهل بدون حيلة الى وصفة (ريشته) من الطيب ومقي مبر
 ذلك الزبون اذني انما السكر ذات الكأس الاخير رماه الكرى في رأسه
 ودب العاس الى عينيه . وحينئذ أخذ المومس وحدها او بتعونة قوادها وحاميتها
 كل ما معه وتتركه في البار .

ولكي تصادف العملية هذه يحجب ان يكون الزبون الكرى في حلة
 من السكر شديدة بحيث لا يشعر ببرارة روح الافيون عند شربه الكأس الاخير
 وموقف اصحاب البارات تحاه ذلك يغلب ان يكون موقف المتسامح ولم يش
 مقابل ذلك حصة معلومة من مزايج تلهم المومسات

والنوع لو حير لسرقات التي تقع باستعمال مادة مخدرة ينحصر في هذا
 الشكل الذي اتينا على ذكره وما رآه على صفحات المرائد من سرقات التخدير
 غير هذا الشكل اما هو حيلالات لا اصل لها والاجدر ان تحسب في رف
 الجنائيات الخيالية .

وبما انه قد يعهد الى اخذائي رحل التحقيق التحقيق في بعض الاجراء
 التي اوقعت باستعمال مادة منومة ورعب في ان تقول كلمة زيدة غما مر :
 هل يفقد الانسان شعوره (ANESTHESIE) بمجرد سرياب النوم الى
 حوفه من طريق النفس ! فجوتاً على ذلك نقول كلا . وقد قال بذلك كثير
 من الاطباء ولا سيما الطبيبان القضايتان « Hofmann و DOLBEAU » فقد
 تحققاه واثبتاه .

بيد ان من كان فيه مرض من امراض القلب او مرض « GASTRO »
 قد يسلم من المخدرات ولا سيما « الكوروفورم » فيعقبه وجع القلب مما يورد
 لالسان حقه

وحدير بنا هنا ان نذكر بعض المعلومات عن تأثير الكوروفورم بما انه
 مادة التي يكثر المحرمون استعمالها في التخدير .

لتأثير الكوروفورم على لسان ثلاثة ادوار : الدور الاول : او الدور البدئي
 (PHASE INITIAB) في هذا الدور يشعر لسان عراة بمرت في جسده
 مع عدم فقد تبي من نشاطه ودخول نبي الى انفه وحرقان في عيبيه وميل
 الى التساؤب ويشعر بخدر في كفيه وقدميه وضعف في حاسة السمع والشم ثم
 اُحد في الهدين بما يرى ويسمع ومن ذلك يبدأ الدور الثاني « دور التهييج »
 (PHASE DE L' EXCITATION) ويرفق هذا الدور كثير من الانحماص
 حيوية من غضب وتهور واحياء احتلاج في العضلات وتصح التمرة لينة ذات
 طوية والوجه قرمزي اللون وينقص لسان العين وحيشذ يكن الانسان ساعراً
 لكل اوجاعه وآلامه لا يهونه اي حركة من الحركات . ولكن كثيراً من الناس
 من يتقل من هذا الدور الى الدور الثالث دور فقدان الشعور وظلال حس
 (PHASE DE DEPRESSION) بسرعة وخصوصاً من لم يعتد على استعمال
 مخدرات على انه يلوغ هذه المرحلة الناتجة بحسب استعمال كمية وافرة من
 كوروفورم ومن المسم انه لا يمكن تخدير انسان وضع مبدل فيه كوروفورم
 على وجهه لاول مرة لان الكوروفورم بما انه مادة تدر بسرعة فيتبخر القسم
 الاعظم منه في الهواء وما يصل منه الى لوزتين لا يكون كافي لالبال الحس

تكون اللقافة كريهة الطعم جداً لا يطاق تدخينها وفضلاً عن ذلك فإن هذه اللقائف قبل التنويم تحدث مفعلاً ووهناً في الجسم الى غير ذلك من الاعراض مما لا يمكن معه خفاء الحال على احد .

وقد اخذت الجرائد في السنوات الاخيرة تكتب عن ظهور طائفة ممن ابتوا بعبادة المذات غير الطبيعية يسكرون الغلن بلفائف افيون ويفتكون بهم . وهذا امر ممكن الحصول ومعقول لان العلن لا يفرقون بين طعم الدخان وغيره ولو اتيت احدهم بلفافة من ورق الاتحار لما تأخر عن تدخينها لذلك فليس من المستغرب وقوعهم في تباك اولئك الجناة الاترار .

✽ فتاة رئيسة عصابة ✽

كانت عصابة لصوص تعبت منذ حين من الزمن في ارجاء سيمرو وقد افترقت البلاد بما ارتكبته من السرقات الكثيرة طوائق تدل على جرأة غريبة وقد انحزت رجال الشرطة بما تآبته من الخيل لنجاة من مطاردتها غير ان الشرطة تمكنت في هذه الايام من القبض على سبعة من اعضاء هذه العصابة احدهم فتة في نحو العشرين من عمرها تدعى جوهانس . وقد تبين انها كانت رئيسة العصاة غير مدافعة . وكان جميع افراد هذه العصابة وعددهم بضعة عشرين ابونها ويطيعونها وبقادون لاوامرها ونواهيها اتقياداً اعمى . وهي تلبس ثياب الرجال ولها خفة الهرة في تسلق الجدران العالية بواسطة سلم من الخبال . وهي شرسة الطباع قاسية القلب وقد ذكروا عنها انها كانت لا تحجم عن خوض عمار لاخطار مهم كانت عظيمة مخوفة وقد فتكت يوماً برحمن من اتباعها لانه اظهر جبناً في احدى الحوادث .

تكون اللقافة كريمة الطعم جداً لا يطاق تدخينها وفضلاً عن ذلك فإن هذه اللقائف قبل التنويم تحدث مفعلاً ووهناً في الجسم الى غير ذلك من الاعراض مما لا يمكن معه خفاء الحال على احد .

وقد اخذت الجرائد في السنوات الاخيرة تكتيب عن ظهور طائفة ممن ابتلوا بعبادة المذات غير الطبيعية يسكرون الغلن بلفائف افيون ويفتكون بهم . وهذا امر ممكن الحصول ومعقول لان العلن لا يفرقون بين طعم الدخان وغيره ولو اتيت احدهم بلفافة من ورق الانحار لما تأخر عن تدخينها لذلك فليس من المستغرب وقوعهم في شباك اولئك الجناة الاثرار .

✽ فتاة رئيسة عصابة ✽

كانت عصابة لصوص تمت منذ حين من الزمان في ارجاء سيمرو وقد افلقت البلاد بما ارتكبته من السرقات اكتيرة بطرائق تدل على جرأة غريبة وقد اعجزت رجال الشرطة بما تنه من الحيل للنجاة من مطاردتها غير ان الشرطة تمكنت في هذه الايام من القبض على سبعة من اعضاء هذه العصابة احدهم فتاة في نحو العشرين من عمرها تدعى جوهانس . وقد تبين انها كانت رئيسة العصابة غير مدافعة . وكان جميع افراد هذه العصابة وعددهم بضعة عشرين ابونا وبطيونها وبقادون لاوامرها ونواهيها انقياداً اعمى . وهي تلبس ثياب الرجال ولها خفة الهرة في تسليق اجدران العالية بواسطة سلم من الخبال . وهي شرسة الطباع قاسية القلب وقد ذكروا عنها انها كانت لا تحجم عن خوض عمار الاخطار معها كانت عظيمة مخوفة وقد فتكت يوماً برحس من اتباعها لانه اظهر جبناً في احدى الحوادث .

من مفكرات

الموسيو غورو مدير الامن العام السابق ياريز



ماضي موظف

« تعريب الادارة »

ارى بانني لم اكن في صباي من اولئك الذين يكون لهم عرض خاص في هذه الحياة يسعون اليه ويس لي استعداد الامر معين فقد كنت جدي عظيم الانفعال عندما كان اخواني الطلبة بمدرسة (ران الثانوية) يلعبون معه المصوص في ساحة المدرسة ويختارونني لان اقوم بتمثيل دور الشرطي في لعبتهم هذه وقد كان انتهى الى نفسي ان اقوم بدور حد الاستمرار الذين يعبتون برحالة الشرطة من ان اكون شرطياً.

مع اني لم اكن اشعر في نفسي بحومة مخصوصة للمدرسة فلم اكن طالباً رديئاً ولا اسى ما كانت عليه احوالي الروحية من المثانة وعلى ان اعترف ايضا بانني لم اتمكن يوماً من الاستحصال على شهادة في الاخلاق على من « متوسط في الاخلاق » الامر الذي كثير ما ازعج والدي وجعله يقطب حاجبيه غضباً دخلت مدرسة (سان ونسان ديمون) التي هي بادارة رهبان من مدينة ليسه وهناك قد احدث تطهر في ميال خير حسنة جعلت والدتي المكيئة نظراً ابى باكية كمحدد - فجاء لي يوم الزهاب لمؤكول اليه امر مراقبتنا وقد فرغ صبره من كثرة التملالي السينة وضربى بمسطرة على اصابعي ختمت كفي من ألم الضرب وضربته على وجهه ضربة تحطه من جرئها زحج المنظار الذي على عينيه - اجل كنت حينئذ صغيراً وكبي قوي - ثم بعد هذا الحادث وان كنت قد احدثت في تحسين سيرتي هذه فم يتح لي حظ بنت احصل على علامات في الاخلاق اوفى من ذي قبل - وكان الدخول في مدرسة (سان سير) العسكرية اقصى عبقى فلقد فتنتني مذكرات الحرب التي وقعت على عهد الامبراطورية الاولى وجعلتني بان اكون مساعداً لقائد جديد كالفاند (مراط)

لأنال الشرف الاسمي من بين دخان المدافع .

وقد كانت والدتي المتدينة للغاية ترغب في ان اترهب لأنال الغفران على ما فرط مني من الذنوب ولكن على كل حال اسوء حظي صرت صيدلاً .
غير انه وان كانت حياتي حينئذ في سببية مستنق (ران) سير داعية
في الترم فقد كان يظهر مني في توزيع نقط (لودام) سخاء حائلي مما ادى
الى العلم بانى سمل على ازدياد عدد الوفيات في البلاد .

ومن ثم اخذت ابواب الحياة تسد في وحيي ولم يسعني بعدما ارتكبت ما
ارتكبت من الذنوب ان افكر في التهرب ايضاً وبذلك فقد رضيت والدتي
لسكنية وهي باكية اسد الكاء بان اكون حندياً وقد كانت من المحتوم عي
حينئذ لانتي في لفرقة التاسعة والتسعين التي تعي نفسها وتعد عدتها لاجروح ان
حرب المكسيكيين الاشتراك في هذه الحرب لامر ادي كان من اكر دهاعي
مروري وامتناني .

وقد اصبح من المقرر عدي بمجرد قدمي لمدينة (ليون) التي فيها دار
اسلحتنا استلاء الاسلحة لاقف موقف المدافعين على خط (ابلا) تجاه
الاسبانيين ولكن سرعاناً ما افهمت بان ما دار في خدي لم يكن في اوانه اذ
كان على قضاء مدة غير قليلة في التعليم العسكري فلم استلمت السدقية لاول
مرة سألني معلمي «التاويش» عما اذا كنت مسكت شتعة في حياتي ام لا
وونحن بلهجة تخنير تستعمل عادة في الاوامر العسكرية والى علي بعض الاوامر
في استعمال اللباس العسكري وغيره مما استفز غضبي فالقيت السدقية المعطاة لي
الى الارض وقابلته بتل لهجته وقد كانت هذه الجرأة تعتبر ذنباً عسكرياً غير
صغير يستنز محاكمتي في المجلس العسكري فاستحضرت اولاً الى حضرة قائد
ماتما وان اسى لا انسى (ده لوز) اسم ذلك الضابط اديكي الفؤاد ادي
يستحق كل احترام واجلال والا كنت ممن يكر النعمة ويحجد الجميل فلانني
هذا القند الكريم لوماً شديداً لم يخرج في كلمة منه عن حد الادب ثم افهمني
بكلمات تنحدر على لسانه منبعتة عن اخلاص شديد لوطه بلزوم اطاعة الاوامر
العسكرية مهما كانت شديدة والتفت الى التاويش قائلاً ان القوانين العسكرية

تخطر على كل اساءة من دونه وامره بالتنازل عن شكواه فصدع .

وقد كان لهذا بدرس الجدي اثر في نفسي ومن عهد ذلك اليوم وانا حندي اتعر بقضية ما فوض الي من اخدمة واقوم بها خير قيام فلم اعاقب طوال مدة خدمتي العسكرية التي هي خمس سنوات الا بسجن اربعة ايام فقط . وكل ما افتضى الامر بعد ذلك اليوم عقاب احد ممن كانوا في معيتي كنت اضع نصائح قائد مائتا (ده لوز) نصب عيني ما هدى هديها واحذو متالها على اني لما كنت ا ادخل اخدمية لرعاية والاكل والشرب من لاكون جندياً حقيقياً فاخترطت في سلك البحرية وكانت جذوة الحرب حينئذ مشتعلة في (كوتستين) فطلت سوقي الى ساحة الحرب فبعثوا بي الى (مارنيك) اقل المستعمرات هياح فكثت فيها عمين . وكان مفتتح اعمال في (مارنيك) ان كانت اول رمية من بنديتي في جموع الفرنسيين .

نعم وان كان ذلك عن خطأ ونتيجة تدبير غير محكمة فقد اسقط في يدي ووددت من كل قلبي رعماً عن محبتي للتديدة للخدمة ان افارقها فراقاً لا عود بعده . فاستحصلت على اذن لرؤية وديتي ولما كانت والدي المحبوبة تعتقد ان الداهيين الى السغال من الاوريين مقضى عليهم بالموت طلبت بقائي عندها وكنتي لم اصغ اطلبها بايدي الامر فاخذت في البكاء والتعجب مما لم اقو على احتمله فاشترت رجلاً — وكان العهد عهد نحاسة جعلته عوضاً عني في الجيش واحيراً لما عهدت الي مديرية الامن العام بباريز وجدت من الصدف الغريبة ذلك الرجل الذي كان يتاجر بالآدميين كانوا في تلك الدائرة .

❖ دور المتدي في الشرطة ❖

ولما انتهت خدمتي العسكرية وزلت مدينة « انفرس » كان كل ما بقي معي من النقود مائتي فرنك بعثت بها الى زوجتي واولادي الى (ران) ثم اخذت اجول على رصيف من اربعة المدينة ذاهلاً مما يتبلج بين جوانحي من الهم والغم مفكراً في ايجاد عمل اعتاش به الامر الذي لفت انظار السابلة الي وحملهم يعجبون اشد العجب من حالتي هذه الغريبة وفي اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول لسنة (١٨٨٠) قدمت الى باريز فلم تطأ

فدماي تراها حتى قصدت باب دار الموسيو (كوله) النائب عن (راب)
 لان هذا الرجل كان امي الوحيد الذي احمده اليه في سدائدي وسراجي ابدى
 استضي به في ظلمت حياتي لما كان بيني وبينه من اواصر القرين . فسأني
 النائب كانه غير عارف برستي التدبيرة في السفر عما ارس من الاعمال فاحته
 طالباً بان اكون موظفاً كمموض شرطة فكتب الى صديق له مدير شركة من
 شركات الواورات كتباً مؤثراً للعبة . ومكنت تنظر اجواب في بيت احد
 اصدقائي الضباط ورعماً عن اعتقادي انه بقدره ذلك المدير عى توظيفي عرمت
 على ان اسعى سفسي سفسي فاداً ما قدر لي النجاح على يدي كان ذلك ادعى
 مخري وسروري .

وفي ماء يوم يوم كنت تنظر صديقاً لي في احد مقاهي قرأت اعلاناً
 في حريدة ماله [من يقصد ر . ر . ر . في شارع " سان رون " يمكنه ان
 يجد عملاً] . فما انصق عمود صبح اليوم التالي او كاد حتى قنلت محضرة
 صاحب العنوان فاذا هو رجل شاب حيل حسن الية والهداء فقال لي يمكنني
 ان احد لرجل مثلك مائة عمل لا عملاً واحداً فقط تبرت لا بقس عن خمسمائة
 ورنك وما عليك الآن الا ان تدفع سشرين فرنكا رسماً لوكالة . فالقيت على
 مضدته بارنياح عظيم بنذبة مما بقي معي محتفراً هذه الاحرة الزهيدة مقالاً
 عمل الرجل وضلت نفسي قد اصبحت من المعى قاب قوسين او ادنى .

على انني من الجهة الاخرى بقيت مترسماً احطة التي رسمها لي النائب بعزم
 . فداء وذهبت اليه يوم الاحد اجواب فافضى لي بآله وهو انه قد نفذ امره
 . اصبح من المتبرر توظيفي في تلك الادارة الا انه يقتضي انتظار مدة شهرين
 بعده وجود محل محمول فيها الآن . فكانت ذات خوب على خلاف ما ارجو
 د ان انتظار مدة كهذه بدون عمل غير موافق مصالحني فخاطبني النائب المخترم
 قائلاً :

يحظر في بابي مفوضية الشرطة فلا ريب اني اذا كتبت لك توصية الي
 الموسيو (اندريو) مدير الشرطة العام ابدى كثير ما كلمته بثبت يوظفك بلا
 ريب وظيفة مهما صغرت لا تقس عن ضابط صلح فتحيي لي حينئذ الوداء الرسمي

دو اقصر لنصي الذي يتم نوع التبه الزداء العسكري الذي تعثقه .
 فقلت منه هذا الرأي والتوصية وحده مسرور . وسارعت الى الفتيش على الموسيو
 الادريه . فقلت منه حادة والسك عصبي . وقد كنت حمت معي توصية
 اخرى ان حد معري الى موسيو (قوة) قومندان الشرطة حينئذ فقلت
 في موسيو قوة مسم ما رأيت في وظيفة نصيب في دارتي ثلاثت اسد
 ملائمة ود ما قمتها اسدتهب اليك فوراً . فتعرت بسرور لا يوصف بهذه
 الموصية لما وهمي في كلامه من ترجحه ايها على سواها وعدمه وفي على شيء
 ما من تشكيلات الشرطة ووظائفها .

وكان لما ذهبت بعد موسيو الى سوا الذي كان حينئذ رئيس لموضفي اسم
 وفتش عنه الآن وانصيت اليه . امر القومندانت حد بضعت قاتلاً : مامور
 فتيش ! انت ضابط حصت على رتبة « قائد مدرب ملئة » وتريد ان تكون
 في مهورية فتيش وهي لا فرق بينها وبين وظيفة جدي عدي ! كلا كلا ان
 لا اقبل فيقتضي ان تؤدي امتحانا لكتابة .

فحدث لامتحان . وياس وكدر لاني كنت خالي المهن من كل معرفة
 بالشرطة لانه يسبق لك في ي علاقة بها ولست تتعب للأموريات التي
 لا تنق وظيفتها مع غنوها . مع ذلك كله فقد كنت في كل يوم اذهب
 الى الادارة التي في شارع اسن دون الان امي كن عظيم في ان ذلك
 ربح حبس سيجد في سحلا لاننا فكنت احد من الرجن لطفا ورقة في كل
 مرة من المرات الاولى التي قصده فيها وكان يعدني بعود حلاية الى ان
 قصده يوم وار امي عسي بالعودة لقرية والعبير المقير فحاضني مفاجئ : ليس
 من عمل لك عدي ايها رجن وغرب من وحي الى جهنم وئس المصير .

فقد كنت توجه تحقير كهذا لا ملك نفسي وكحي توت الصمت والاحتمال
 وقلت له : حسن جد فاذهب الى حيث تريد وكن احد الي العتشرين القرن
 اي اعطيت ياها . هي لا سى وئس من قهقهة ذات الرجن الغريبة
 واخرجه اي من باب داره واقفاه الباب ورأي ما دمت حيا . وان كانت
 الرجوع الى الرجن واخذ حتي منه جبراً من الامر السهل ومما تعودته اثناء

أقامني الطويلة في غربي أفريقية عبراني أثرت استرداده بواسطة تلك الهيئة
القانونية التي لا تمضي أيام حتى اتحق بها وأكون في اعداد راحلها .
بيداني قبل رفع شكايتي هذه الى مرجعها كنت كتابا في لرحل بتارة
من احد اخواني الضباط ورسته له مع حندي وهذا ما " ايها السيد ! اذا
انت . تسد حامس رسمي هذه العتريت لمرث في احديها مي حبالا فداقيم
عليك الدعوى »

فلم يلبث اجندي عبر فليس حتى يد لي ومعه العتريون لمرث . فحدثت .
استد سروري بها لان يدي صحت افزع من فؤاد . موسى . د . د . يعد في
امكاني عزة واباء طلب شيء من احد ذوي قرابي .
الا انه في صباح اليوم اناني احدث كتب . من مديرية الشرطة بضمن
توظيفي كاتب نائب لمركز سرقة الموسيو موقع شارع " يرم " . وعلى ذلك
فقد وفقت احياء الى ان اكون موظف . وان كان ذلك في وظيفة صغيرة فهي
على كل حال خدمة عامة .

خطاط جلاله الملك

(المحامي نجيب بك هواويني)

يتولى عمل كينشبات اقول . سيد لا ارفق لزيارة . الكتب والحرر
مخالات والصور ولوحات واحام عربية والفريجة وتصب منه مؤننه ا لتزوير
حتى ا هو اوس كتاب وضع لمعرفة لا ارفق ولا اوصات ولا احمه لرمه
ثم ٥٠ قرش وكرريه السلاس تدهية . ارفقة والسبح ولنت ونسرمي
مقررة لمدارس محمده " محمده لاحكمه نعدية " مشروحة . متكئة قنمه
مقررة رسمي لا احمه سوري ومستعد شخص لا ارفق لضعاف فيها
بالتزوير وهذا هو عنوانه
مصر القاهرة

باب القرار الثاني

« خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز بالاستانة »

« القرار في ٩ مارت ١٣٢٩ رقم ٩ »

لما كانت دوائر الحكومة منكئة حق الاستملاك على اوجه المصروح به في قانون الاستملاك وكان من الواجب استعمال هذا الحق ادارة بحسب الاحكام المدرجة في القانون المذكور وكان حق التكية من حراء المعاملات الاستملاكية ومراجعة احكام تشريعها . اما اعطي قانونا لاصحاب الاملاك فلا يجوز قبول الاستدعاء الذي اعطاه وكيل الدوائر الرسمية بصفته مدعيا -- خلافا لما ذكر من حراء المعاملات الاستملاكية ولا تسويح رؤية المدعى (التي يقيمها بهذه الصفة) .

« القرار في ٢ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢ »

١١ ان مقتضى قانون الاستملاك ان ينتخب هيئة المحكمين من بين الذين اكسبوا اكثريه الاراء لاجل عضوية السدية . وعليه ان المصطفة التي لنظم من قبل هيئة من نكل منتخبة . وفي هذه اسره لا يمكن اتحادها اساسا للحكم .
١٢ يجب ان ينتخب هيئة محكمين رئيسا . من بين اعضائها ولا يجوز تعيين احد من اعضاء المحكمة رئيسا للهيئة المذكورة .

« القرار في ١٢ اغسطس ١٣٢٩ رقم ٢ »

يجب التدقيق في الدعوى المتعلقة بالاستملاك حتى اذا كان المحل المدعى به قد نقرر استملاكه لدى السدية وحريت تشريعها وطائف الحولة اليها من المعاملات الاستملاكية بحسب دعوى وفق قانون الاستملاك . اما اذا كان من المقرر على هذا الوجه وكان المحل المدعى به يتحول الى طريق فعلا فانه يجب اعطاء القرار برد دعوى مدعي . ولكن اذا كانت السدية قد حولت المحل المدعى به الى طريق بدون ان تنوي معاملة الاستملاك يجب تعيين مقدار ذلك واثرات قيمته -- حينما جرى تحويله الى طريق . باستماع الشهود .

« القرار ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٧ »

لما كانت لمعاملات الاستملاكية لا تقاس على سائر المعاملات واستثنت من الاستثناء وكان اذا اجيز استثناء القرار الصادر بداءة برد المدعى لمزور المدة المحكي عنها في المادة (١٧) من قانون الاستملاك فوث السرعة المطلوبة في هذا الشأن . كانت امتثل هذه التمرارات لفرعية سير قائله للاستثناء ايضاً .

« القرار في ٢٠ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٧ »

ان المادة (١٧) من قانون الاستملاك ناضقة بمسائل التي تحريك بين دائرة البدية وبين صاحب المثل . والاذا . يقبل صاحب المثل بقيمة المقدرة من البديهي ان يكون قادراً على استعمال الصلاحية الممنوحة له في مادة (٣) من القانون المذكور الى ان يقضي مدة مرور ثمان . عليه ان اعطاء القرار رد المدعى من اجل عدم مرحلة المحكمة خلال خمسة عشر يوماً - يستعد منه استثناء معنى من المادة المذكورة انه يكن مقصوداً بها .

« في ٩ كانون الثاني ١٣٢٩ رقم ١٤١ »

اذا ربحي المحاب الاملاك . ببيع المقدار من بين ارب احبة . استندة من قبل المحكمة لاجل مح بقر استملاكه . الى الولاية ولم يراجع الطرق القانونية شأنه . كانت القيمة المقدرة في المرة الثانية من قبل المحكمة استاء المحكمة التي جرت بعد نقض الحكم اللاحق بناء على تمديد الولاية واردة لاوراق - ازيد من القيمة الاولى بحسب الحكم بتزويل هذه الزيادة . لان قول اصحاب الاملاك بقيمة الاولى مسقط خفيته بالزيادة .

« القرار في ١٦ نيسان ١٣٣٠ رقم ٢٧ »

لما كانت المحكمة تدين الاستملاك على عطاء عن مسقط . منحه لجنة التحكيمية و يجبها وكان يجب اجراء التدقيقات واحكامات بازاء عدم التصريح في المصطبة المذكورة بمقدار العرصه المستملكة . مما تناكل ذلك من الاحوال فان اعتبار المدعي محققاً بقوله في هذا الشأن واجراء احساب على مقتضى بيانه واعطاء الحكم مخالف للقانون .

« في ١٢ مايس ١٣٣٠ رقم ٣٧ »

اذا تبدل موقع دار حترق بمحل آخر سواء انقسم مدي حرته الدرية بعد الحريق واسي من قبل صاحب تلك دار اية الا رحمة فوق اساسها وسائر اقسامها التي سلمت من الحريق يحق للبلدية سنداً في قرار شورى ابدلة في هذا الشأن ان تهدم الابية المذكورة غلب اعطاء التضمينات . الا ان التضمينات التي يجب اعطاؤها حصر بالاقسام محدثة بعد الحريق ولا يترتب الضمان من احد الاساس . وعبره من الاقسام التي سلمت من حريق واستلت الابية عليها . معية تكون الدرية حارة صلاحية هذه لاقسام المذكورة بدون تضمين .

« في ٤ حزيران ١٣٣٠ رقم ٤٨ »

يحق لامانة المدة اى بلدية العاصمة ان تستملك عرصات اباني الحفرة وفقاً لقانون الاستملاك اذا وجد سبب يوجب استملاكها قانوناً . اما اذا لم توجد اسباب قانونية توجب الاستملاك كانت محبرة على اعادة الاملاك بعينها . والمعاملة التي تجري بغير هذا الشكل مخالفة للقانون .

« القرار في ١٣ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٣٧ »

ان الوظيفة المترتبة على محكمة في دعوى لاستملاك هي عبارة عن تدقيق مضاعف لاجل الدكيميا . تسجيها اذ وجدت موافقة للاصول والقانون . ولما كانت امانة الدية محبرة على لاستملاك مع اداء المبيع المتفق عن قيمة التي تعينت حين استملاكها المحل المدعى به بدون احراء ادبي تدقيق في شأن مقدار المحل المتنازع فيه كان اعطاء القرار باعتبار كون مقدار العرصة المدعى بها متحققاً وتحصيل ما يبلغ حصة على مقتضى ذلك من الامانة المسار اليها لا يكون صحيحاً .

« في ٢٧ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٦٥ »

يجب على هيئة المحكمين تقدير قيمة محل المستملاك الحقيقية . مستمرة والا فان تعيينها بعض الانتخاص حراء واقامتها بعضاً من اعضاءها نظر جميعهم . اعطاء القرار بعدئذ بتحصيل القيمة المقدرة من قبل اولئك الانتخاص غير حائر .

« القرار ٣١ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٨٢ »

ان التهيئة يوم المعينة مهلة للتمييز في المادة ٧١ من قانون الاستملاك الحديد هي خاصة بشأن الاستملاك بسدييات ، وان مهلة الحمة عشر يوماً المذكورة في القانون العتيق هي مخصصة باصحاب الاملاك ، اما لولايات فلها تسامح الاستملاك الحق في ان تميز الدعوى خلال مدة التمييز التي هي عبارة عن ستين يوماً .

« في ٣١ كانون الثاني ١٣٣٠ رقم ١٨٢ »

لما كانت الدعوى المتعلقة بتسليم بعض العرصات التي يرى لزوم مصادقتها بسبب فرع محض لحريق في عربة حية انتفاء تعويده الطريق لا تعد من ادعاءي النسبة عن تطبيق قانون الاستملاك كانت حملتها الى اللحة وفصلها بعزمها سير حار . وعليه يقتضي فصلها الى المحكمة وفقاً لقانون المحاكمة الحقوقية .

« القرار في ٩ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٨ »

اعتبار مقدار عرصة محققاً من دون ان يتفق فيه واعطاء القرار بتعديل المبلغ الذي يحسب له غير جائز .

« في ٢١ شباط ١٣٢٠ رقم ٢٠٥ »

ان تقدير قيمة المحل المستعمل يقتضي القانون الحديد الذي شرعاً بحق العرصات واماني التي تستعمل من قبل البدييات يجب ان يكون من قبل ارباب الحرة المحكي عنهم في القانون المذكور والا فاعطاء القرار استناداً الى تقرير احراء الذين تعينهم المحكمة غير جائز

« القرار في ٩ حزيران ١٣٣٢ رقم ٤٥ »

ان مدة التمييز بدعوي الاستملاك التي يوشع بتدقيقها قبل نشر القانون حديد الصادر بتاريخ ٢٢ نيسان ١٣٣٠ يجب ان تحسب وفقاً للقانون العتيق . فعليه لا يصح العمل في مثل هذه الحالة يقتضي حكم القانون الجديد المتعلق بمدة التمييز .

« القرار في ١٦ حزيران ١٣٣٢ رقم ٥١ »

ان معاملات الاستملاك التي تخوي بسم دائرة رسمية ما عير الدوائر البلدية يجب تطبيقها على احكام قانون الاستملاك العتيق امدرج في الصحيفة (٥٦٠) من المجلد الرابع من الدستور وعليه فان لجنة المحكمين التي تؤلف بمقتضى المادة (٣١) من القانون المذكور يجب ان تكون مؤلفة من سبعة اشخاص على الاقل . ولما كانت رؤية الدعوى التي قام بشأن الاستملاك متوقفة على تقديم استدعاء فان رؤيتها بمجرد توديع الامراق من جانب المتصرفية وعدم دعوة المدعى العام لحضورها كلاهما مخالف للقانون .

« القرار في ٢ اغستوس ١٣٣٢ رقم ٧٠ »

لا حكم بتقرير هيئة المحكمين ما لم يكن قد جرى تخليفهم قانونيا بحضور المحكمة وعليه ان التقرير الذي يعطى بتقدير القيمة من قى هيئة حكومية لم يجر تخليفها في المحكمة لا يصح قانوناً اعتباره مداراً للحكم .

✽ في الاستئناف ✽

« القرار في ٧ حزيران ١٣٣٦ صحيفه ٧٠٣ عن الجريدة العدلية »

يرجع في استئناف الاحكام والقرارات التي تصدر من محكمة القضاء البدائية بصفتها التجارية الى محكمة بداية اللواء المربوط به ذلك القضاء .

١ القرار في ٢٣ حزيران ١٣٣٦ صحيفه ٧٨٥ عن الخريدة العدلية)

اذا نقض الاعلام الابتدائي المميز بدون استئناف حالة كونه قابلاً للاستئناف - فان الحكم الذي يعطى نتيجة لمرافعة التي تجري ثانية لدى المحكمة البدائية يكون قابلاً للاستئناف

١ القرار في ٢٥ ابول ١٣٣٦ صحيفه ٩٨٤ عن الجريدة العدلية)

ان الدعوي التي يحكم بها من محكمة قضاء ابتدائية بصفتها التجارية والمقامة على مبلغ قدره عشرة آلاف قرش او على ما تزيد قيمته عن ذلك يرجع في استئنافها الى المحكمة البدائية في اللواء المربوط به ذلك القضاء . والى محكمة التجارة في الولاية . اما في المجال التي لا توجد بها محكمة تجارية فتستأنف تلك الدعاوي بمحكمة الحقوق البدائية المكلفة برؤية الدعاوي التجارية .

« القرار في ٣ حزيران ١٣٢٩ صحيفه ٥١٣٧ عن الجريدة العدلية »

تجب مدة الاستئناف من تاريخ التبليغ . اما اعتبارها من تاريخ التفتيم
فغير جائز .

القرار في ٦ تشرين الثاني ١٣٢٩ ، صحيفه ٥٢٠٣ عن جريدة العدلية «
ان المدعيات التي يؤتى بها على كون استدعاء الاستئناف غير جامع لمتروط
قانونية هي من المدافعات الاستئنافية التي يجب لاتباعها عند اول مرافعة .
وعليه ان اعطاء المحكمة القرار برد استدعاء الاستئناف منسرة - بدون ان
تنظر في هذه الجهة بعين الدقة وبدون ان يردها اذ لا بد من هذا التفتيم -
موجب للنقض .

« القرار في ١١ نيسان ١٣٢٧ رقم ٤٨ »

اذا لم يسقط دعوى الاستئناف - على طلب استئناف عليهم بسبب
عدم التعقيب وكان احد المستأنفين قد توفي لا يحق الاستئناف عليهم الاحياء
ان يطلبوا سقوط استدعاء الاستئناف بحق المتوفي . وعليه لا يسوع اعطاء القرار
سقوط الدعوى بصورة تسري على حصة المتوفي بخلاف ما يستنتج من احكام
المادة (١٩٤) من قانون المرافعات الحقوقية .

« القرار في ١٧ نيسان سنة ١٣٢٧ رقم ٥٣ »

لما كان السبب في وجوب التصريح بتاريخ تبليغ استدعاء الاستئناف هو
تقطع بما اذا كانت مدة الاستئناف قطعت ولم تنتقض فاذا تبين من التدقيق
في تاريخ التبليغ ان مدة الاستئناف - انتقض وجب قبول استدعاء الاستئناف .

« القرار في ١٨ نيسان ١٣٢٧ رقم ٥٥ »

لما كان المقصد القانوني يتم بمجيء الطرفين لمحكمة الاستئناف فلا يسوع اعطاء
قرار من المحكمة المذكورة برد استدعاء الاستئناف من حين عدم التصريح فيه
بمنعمة المستأنف ومحل قامته وبطلب حضور المستأنف عليه او وكيله .

« القرار في ٢١ نيسان ١٣٢٧ رقم ٦٠ »

لا يسوع اتخاذ مقدار بدل المبيع - المعين بالاوراق المدرزة للمحكمة اسماً
لتعيين القيمة بالنظر الى ان كل انسان مختار ببيع ماله بالقيمة التي يريد

وأنه عندما تكون قيمة الحق موزعة فيه غير معينة من قبل الطرفين تعد الدعوى متعة بهذا شأن دالة للاستئناف وينبغي قبول استئنافها .
ولا يسوغ تبين قيمة الدعوى بالاستئناف بغير تقدير المبلغ وحده .

« القرار في ٢٧ نيسان ١٣٢٧ رقم ٦٧ »

الحكم على ما هو من في المادة ٧٣١ من قانون المرافعات الحقوقية
ان يطرح في رأس من فقد في مر تعيين قابلية الدعوى للاستئناف .

« القرار في ٨ مايس ١٣٢٧ رقم ٧٧ »

كانت المادة ٧٣٠ من قانون المرافعات الحقوقية نص صراحة مصفوفة على
المرافعات المتعة بغير لزوم دالة للاستئناف من دون ان يوجد فيها قيد
فدعي بغير من ذلك فترت مبرر التماس في تصدر في الدعوى
القابلة للاستئناف . كان من مقتضى القواعد العامة ان يجري حكم المطلق على
صلافة ان التمررت بموجب عنها هي قابلية الاستئناف بوجه مطلق .

« القرار في ٢١ مايس ١٣٢٧ رقم ٨٣ »

كانت المادة ٧٣١ من قانون المرافعات الحقوقية نص صراحة مصفوفة على
المرافعات الحقوقية (

« القرار في ٢٨ مايس ١٣٢٧ رقم ٨٩ »

كانت المادة ٧٣١ من قانون المرافعات الحقوقية نص صراحة مصفوفة على ان المستأنفين
بغير من غير ما قيمة ان يملكون حق الرجوع في دعوى الاستئناف
ان محكمة استئناف أولية كانت دعوى الحليط والتسريح تتعلق في الاصل
تحقق بحدود لا يمكن تدبير قيمتها كان من احاز ان يرجع في استئناف امثال
هذه الدعاوي الى محكمة الاستئناف في مركز الولاية

« القرار في ٦ حزيران ١٣٢٧ رقم ٩٤ »

ذ وجدت القضية خارجة في الاصل عن وظيفة محكمة الداءة يجب على
محكمة الاستئناف فصل حكم الدئي ورؤية الدعوى ولا يصح ان تری
الدعوى بعد القسغ بصورة الاستئناف .

« القرار في ١٨ حزيران ١٣٢٧ رقم ٩٩ »

لما لم يحضر لمحكمة الاستئناف في تظلم مرسدة في الاصول مع مدة من مرافعات
الابتدائية تقتضي المادة ١٥٠ من قانون المرافعات حقوقي لا يسوغ له
اعطاء القرار برد استدعاء الاستئناف من عدم اوجه اذ ان ما رتب المستأنف عليه
بناء المرافعة برد و رفع به يوحد نقص في لافق الاستئناف .

« القرار في ١٦ اغسطس ١٣٢٧ رقم ٣٤ »

ان اشتراط عدم قابلية الدعوى للاستئناف في حث التعقيب بما يعترض
نتيجه باسناد الدعوى . . . لاحكام المادة ١٥٠ من قانون المرافعات . . . كغيره من
مصاديق امساكة خبراً منه صلاحيتها احكامية فيجب تدقيقها .

« القرار في ١٩ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٤٨ »

لما لم تكن مسألة البراء التي تبسط استئنافاً من الدعوى المستأنفة . . . كانت
مما يؤيد الدعوى الاصلية فانه يجوز الاتيان بها استئنافاً تنتمي مدة ١٠٠
من قانون المرافعات الحقوقية .

« القرار في ٢١ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٤٩ »

اذا لم يقدر احد من الطرفين قيمة المراجع فيه - في محكمة الدرجة الاولى
من الحكم الذي يحذر في هذا الشأن - كما يقتضي المادة ١٥١ من قانون
المرافعات الحقوقية - قابلاً للاستئناف . اما تقدير القيمة من قبل المستأنف عليه
من الاستئناف فلا يؤثر في مرتبة قابلية الدعوى للاستئناف .

« القرار في تشرين الاول ١٣٢٧ رقم ١٦٢ »

اذا اختلف الطرفان عند المرافعة في قيمة المراجع فيه صورة تسري
في الدعوى قالة الاستئناف اذ لا قيمة له تحددت حجة - حجة معها
فمن حدهما على قبول الآخر يكون الامان عند تقديره وتعد امس هذه
الدعوى قالة للاستئناف باطراد ان قيمة المراجع المذكور لا تتعين .

« القرار في ٨ تشرين الاول ١٣٢٧ رقم ١٦٣ »

ذا مسحت محكمة الاستئناف الاملاء المادرة بالدرجة الاولى من جهة
اوضاعيتها يجب ان يحال امر التظلم في الدعوى نفسها بدعوة في المحكمة الثانية .

والدعوى التي لم تر داءة لا يمكن ان ترى ولا ان يحكم بها استثناءً .

« القرار في ٩ كانون الثاني ١٣٢٧ رقم ١٩١ »

اذ ردت المحكمة استدعاء الاعتراض على القرار الغياني لاسباب قانونية من دون ان تدخل بتدقيق اساس الدعوى وكانت الدعوى قائلة الاستثناء . رجع معترض الى المحكمة الاستئنافية عملاً بصلاحيته المعطاة له بصراحة المادة (٥٩) من قانون المحاكمات الحقوقية فكما ينبغي ان تكون التدقيقات التي تجريها المحكمة المذكورة - بناء على هذه المراجعة معطوفة على المقررات الواردة في لائحة العبي صادر فملاً - في ما يجوبه الاعلام الصادر احياناً بشأن رد استدعاء الاعتراض للاسباب المذكورة . كذلك احكام المادة ١١ من القانون المذكور وبالمادة ٣٣ من دبله فيدان ان مرافعات الاستئنافية لا يقتصر جريانها على قرار رد استدعاء الاعتراض بل تقضي برفع الدعوى التدقيق في الشأن المستأنف لانه اساس الدعوى . عليه ان تلقي الاحكام البسيطة وتطبيقها بغير هذه الصورة لا يكون صواباً .

« القرار في ١٦ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٠٧ »

الاحكام الدعوى التي اقدم بها استئناف لا تقبل الاستئناف . من كان الاستئناف الذي قبضت نسخة من قبل المدعي عليه فوق حد الاستئناف . لان المادة ١٢٠ من قانون المحاكمات الحقوقية صريحة في مقابلة المدعي به من قبل المدعي لا تعد من الدعوى لان دبله المرفوعة تقضي بان ترفع كل الدعوى باستدعاء لوحده .

« القرار في ١٢ مارت ١٣٢٨ رقم ١٥ »

ان الحكم الصادر بشأن معاملة التفرغ عن حصة الدار المتفرغ عنها بدع بيرت - قدس الاستئناف . لان ما ذكره مدعي في دعواه هو الثمن اسمى لا القيمة . ولما كانت المادة (٧٥) من قانون مرافعات الحقوقية صريحة بقبول استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم التي لم تكن لها قيمة من احد الطرفين كان اعطاء القرار بعدم جواز استئناف الدعوى المذكورة غير صواب .

« القرار في ٢٩ مارت ١٣٢٨ رقم ٢٠ »

إذا كان الاستئناف من موقع رسمي كأمورية التعمليك (دفتر خاقاني) لا يجب ان يكون سند الكفانة المتعلق بضمان مصاريف المحاكمة والعطش والضرر مصدقاً من موقع رسمي آخر . بل يجب اعتبار ختم الأمورية المذكورة الموقع بذيل السند وقبوله .

« القرار في ٢٩ نيسان ١٣٢٨ رقم ٤٦ »

يبغى التدقيق في المسافة بين محل اقامة المستأنفين وبين محل محكمة الاستئناف وإضافة يوم واحد عن كل ستة ساعات على ان المدة المعينة وفقاً للمادة (٢٢) من ذيل القانون . والا فالذهول عن هذه الجهة موجب للقض .

« القرار في ١٩ نيسان ١٣٢٨ رقم ٤٧ »

بعد ان يفسخ الاعلام المستأنف اذا كان الطرف الذي يتمرد بالجلسات الآتية هو المدعى عليه الذي كان مدعياً في المحكمة البدائية يجب اجراء المحاكمة بغيابه وفقاً للاصول واعطاء القرار بحسب النتيجة التي تظهر . والا فان الذهول عن هذه احية والحكم بسقوطه مؤقتاً من حق المرافعة وفقاً للاصول المرعية بحق المدعي الذي لم يحضر الى المحكمة - معاير للاصول والقانون .

« القرار في ٣٠ نيسان ١٣٢٨ رقم ٤٨ »

إذا كان عدم تصديق سند المصاحبة (قونقورداتو) ناشئاً عن احوال وجدتتها المحكمة لنقصه فبالنظر الى ان تصديقه بعد اكمل تلك النواقض امر طبيعي لا يعد القرار الذي يعطى بعدم تصديقه والحالة هذه نهائي . وعليه يجب رد استثناء الاستئناف الذي يقدم في هذا الشأن لعدم حواز استئناف امثال هذه المقررات .

« القرار في ٧ مائس ١٣٢٨ رقم ٥٢ »

على ما جاء بالفقرة الرابعة من المادة (٤٦) من قانون المرافعات الحقوقية لا يصح تطبيق المادة (٢٢) من الذيل بحق الاعلامات الابتدائية التي جرى تبليغها قبل تاريخ العمل بالذيل المذكور .

« القرار في ٩ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٥ »

بعد ان يكون قد حكم بمحكمة الدائبة بثلاثمائة ليرة واتى عشرة ليرة لا يصح ان يحكم بمحكمة الاستئناف اربعة ليرة ناء على استئناف المحكوم عليه حالة كون الطرف الآخر لم يستأنف .

« القرار في ١٣ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٦ »

بعد ان يكون المستأنف قد صرح باستدعاء الاستئناف بحقيقة الطرفين في الاعلام الصادر بحقه بداءة بحقيقة الحكم اللاحق وتعين الاعلام استأنف به بصورة قطعية على هذ الوجه فان مجرد بيان تريح الاعلام المذكور باستدعاء الاستئناف غلطاً لا يوجب رد الاستدعاء .

« القرار في ١٣ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٦ »

اذا اعطي قرار من لدن المحكمة يرد استدعاء الاستئناف ولم تبقى مدة لاستئناف الدعوى لا يسوغ اعطاء القرار بان للمستأنف حق في استدعاء الاستئناف مجدداً بمجرد الملاحظة بان المدة كانت باقية حينما اعطى استدعاء الاستئناف للمحكمة .

« القرار في ٢٢ مايس ١٣٢٨ رقم ٦٣ »

عند تعيين قابلية الدعوى للاستئناف من البديهي ان نلاحظ القيمة التي بينها احد الطرفين اتناء المرافعة . والا فان البذل المطر فيه سد التمليك لا يتخذ مداراً لتقدير القيمة وبالتالي تعيين قابلية الدعوى للاستئناف .

« القرار في ٣٠ مايس ١٣٢٨ رقم ٦٥ »

اذا فسحت محكمة الاستئناف قرار محكمة الدائبة الصادر يرد لدعوى مرور الزمان عليها وقررت ان محكمة الاستئناف ان الزمان لم يمر بالدعوى الواقعة يجب حوالة القضية الى محكمة الدائبة لمطرحه في اساس الدعوى بداءة .

« القرار في ٣٠ مايس رقم ٦٦ »

ان اقامة الدعوى الاستئنافية لدى محكمة لم تكن من وظائفها رؤية الدعوى استئنافاً لا تكفي للاحتفاظ بمدة الاستئناف ولذلك اذا تبين عندما تعرض

الدعوى على المحكمة ذات الصلاحية - ان مدة الاستئناف قد انقضت لا يمكن قبول الدعوى الواقعة ولا النظر فيها .

« القرار في ١٢ حزيران ١٣٢٨ رقم ٧٤ »

لما كان الواجب على ما جاء في المادة (١٩٣) من قانون المرافعات الحقوقية بقضي تدقيق المدعيات الاستئنافية التي تخرج ادعوى الاصلية وتبطلها وان لم تكن بداءة - كان احكم برد الادعاء الوارد استئنافاً بان المتفوع مبني في ارض اميرية والدي بتموته تطل الدعوى الاصلية بداهة لمجرد ان ذلك الادعاء لم يرد بداءة غير صحيح

« القرار في ٨ تموز ١٣٢٨ رقم ٨٧ »

اذا رأت المحكمة الاستئنافية لزوماً لرد استدعاء الاستئناف اعطى من قبل المستأنفين لعدم استيفائه الشروط القانونية يجب التامل في الشروط التي لنقص الاستدعاء المذكور وفي هل انها توجب او لا توجب رده حقيقة تم اعطاء القرار المقتضى في هذا الشأن مع بيان الاسباب الموجبة له .

« القرار في ٢٩ تموز ١٣٢٩ رقم ٩٧ »

ان الحق الممنوح للمستأنف عليه بمقتضى المادة (١٩٤) من قانون المرافعات الحقوقية يسقط الدعوى اذا تركها المستأنف بلا عذر مدة ستة اشهر متوالية هو مقيد شرط طلبه الحق المذكور باستدعاء ودعوته المستأنف للمحكمة قبل مراجعة هذا الاخير لها اما اذا استدعى المستأنف جلب المستأنف عليه للمحكمة قبل ان يستعمل استأنف عليه هذا الامر وتعلقت القضية ليوم آخر بعد مراجعة الطرفين للمحكمة فان حق المستأنف عليه من هذا الطلب يسقط .

قرارات

❖ صادرة من محكمة الاستئناف بالقدس ❖

قرار رقم

٦٥ سنة ٩٢٢

المتألف : يوسف عبد الكريم عبد الهادي — نابلس
استأنف عليه : وحيه عبد الكريم عبد الهادي ، نادر عبد الكريم عبد الهادي ،
ملكه بنت رابع عبد الهادي ، عارف افندي عبد الهادي
يقيم على املاك غيره .

الحكم المستأنف : صادر من محكمة تملك السامرة في ٢٥ شباط سنة ١٣٢٢ يتضمن
الحكم برد دعوى المدعي يوسف بطلبه تسجيل اخصص المدعي
بها بالاراضي المئين حدودها ومواقعها ضبط الدعوى على اسمه
ومنع معارضة المدعي عليه له بها واعتبار الاملاك المذكورة
ملكاً لمورث عبد الكريم افندي وبوفاته اصحت ملكاً لورثته
الشرعية يحق لهم تسجيلها على اسمائهم متتركا وتضمن المدعي
مصاريف المحاكمة .

❖ قرار ❖

لدى تدقيق كافة اوراق ومترعات هذه الدعوى ومرافعات الطرفين
الابتدائية والاستئنافية تبين بان اصل الخلاف متكون بين ورثة عبد الكريم
اليوسف افندي عبد الهادي بخصوص بعض عقارات محفنة عن المومي اليه .
فاحد الورثة يوسف افندي يدعي بان جميع العقارات المدعى بها هي ملكه
مع اخته هند ويطلب اعطاء القرار بدووه تصحيح سجل قيدها بما يصيبه منها على
اسمه عوضاً عن اسم ابيه ويبرز تأييداً لمطاعه حجة شرعية صادرة في ١٠ صفر
سنة ١٣٢٢ هـ من محكمة شرعية نابلس تتضمن اقرار مورثه المومي اليه عبد الكريم
افندي بان جميع ماله وما ينسب اليه من منقول خاص او مشترك هو بتمامه
لولديه يوسف وهند القاصرين مثالثة بينهما وان اسمه بذلك كله مستعار .

المدعى عليهم من الورثة يدعون سلطان هذه احجة الشرعية لتضمها الهبة ونفي الملك بأن واحد ونعسر اعمال الامرين لعدم طريق الاموال الداخلة بالهبة والاملاك الداخلة بنفي الملك ولاسباب اخرى ذكرت في ضبط الدعوى تفصيلا .

وبنتيجة المحاكمة احارية بينهم لدى محكمة اراضي السامرة اعطى احكم بعده اعتبار السند المذكور وثبوت قيد جميع العقارات المدعى بها على اسم جميع الورثة الشرعيين بالاستتار باعتراف المدعى بان العقارات المدعى بها كانت مملوكة لوالده قبل نفي الملك وبأنها قد انتقلت اليه لحداسباب اثبتت فعليه يكون قد رد اقرار والده تكذيبه اياه وذلك لا يبق حكم الاقرار كما انه بين سببا صالحا للملكية ما يدعيه بل يقتصر على في اسم الذي لا يكن من احد الاسباب التصرف وكون حكم الاقرار هو ظهور مقربة لاحدونه واسباب اخرى تتعلق بمقاصد المقر عبد الكريم امدي الى آخره حواه القرار المذكور .

وباستثناء هذا احكم المذكور من احد الورثة يوسف افندي قد اتى بمجمل اعتراضات عليه اهمها : بانه لا يخص الاقرار بنفي الملك سببا لدعواه بل كانت دعواه موافقة للقانون لانه جعل الاقرار حجة لدعواه وليس سببا وبانه لا يكذب الاقرار لانه باعتباره كونه مدعي عينا فهو غير مجبور على بيان اسباب التملك لجواز الاعاء بالملك المطلق وكون والده اقر صراحة بن اسمه مستعار فتبوت اقراره لا يبق محل تحري اسم اخرى لعدم جواز رجوع المقر عن قراره حال حيانه وعدم امكان رجوع ورثته بعد وفاته ايضا .

وبما ان منطق احجة الشرعية صريح بانها اقرار بنفي الملك وليس فيها ما يدل على الهبة سوى قول المقر - بماله - اي اضافة الملك لنفسه فهذه الاضافة لا تكن اضافة حقيقية بل هي اضافة نسبية بدليل ذكره فيما بعد ان اسمه سيف جميع ما ذكر مستعار .

وان عدم نقل الاملاك على اسمه خاصة بعد الاقرار المذكور لا يكون سببا لعدم اعتباره الآن وان ما استنتجته المحكمة من قصد المقر بهذه الحجة الشرعية لا يكن استنتاج يعول عليه قانونا الى آخر ما جاء في لوائح الكتائية

وتوضيح: - ساذية وسب يوجب فسخ حكم المذكر وتعديله بدوه قيد حصة
عنايت المدي بها على ائتمه بموجب سند المذكور . والمستأنف عليهم يرون
ان اعتراضاته غير واردة فيطلبون ردها ونصديق الحكم .

فلدى التأمل بجميع ما ذكر والمذاكرة به انضج بان الحجة الشرعية صحيحة
ومعتمدة . و قد حجت من سبب فسخ المذكر وان قرر بغيره
صرح بان سبب فسخ المذكر انما هو في ذلك من حيث لا يمكن اعتبار نقطة
مادة . إضافة سبب لا حقيقية معينة عن احتل كونها وحده مما ان
لا قرر مستعمل جميع مرسومه وحكمه يترتب عليه حكم الواحدة مقر به :
تري محكمة كبرى لا حجة المذكورة واهل لا يترتب
من ذلك ما لا يوجب لاقول . فسخ المذكر في الملك وذاك في لا
يوجد له الطائفة من حله كلامون المتقدمة لمقرر طريق
لازل نقض تبود الطرود وقرر سبب المتضمن انكاره اتصافا له
من البيع مع ذكر صراحة في منزاحة دون الاراضي
الاميرية التي لا يجري فيها حكم الاقرار بنفي الملك .

وهذا واما محكمة لاصل حكم حجة المذكورة بصورة مظنة . يكن
موافق بقاؤن قرر فسخه وادد لاورق محكمة اليوم اليها بتطبيق
اهل في هذه القضية على الصورة المذكورة تكون منساريف
لحكمه من يترتب على محقق . نتيجة تحوير في ٣٩ - ٩ - ٩٣٠ .

ناضي القضاة

مخالف

رأيت مقصد الحجة هو حصر الاموال باتنين	احصا	احصا
من اوردت دون لآخرين على ان يستفيدا منها بعد	ع	فريسي حياط
وفاته وهذا مما يضر بصالح بقية الورثة ولذلك فهي		
باطلة والحكم الابتدائي الصادر لمصالح المدعى عليهم		
المستأنف عليهم اراه في محله ويلزم رد الاستئناف .		

شماره رقم ۶۹

۲۶ سنه

المستأنف : رشيد بن الشيخ علي افندي ميري
المستأنف عليه : ورثة عباس افندي البهائي
﴿ قرآن ﴾

لدى تدقيق اوراق ومراجعة الظروف حطية والسدسية من سنة وفتح
السدوى عامة عن نزع عمارى مدي الهادي وورثته من عدد مع رشيد
مدي ميري مخصوص مكة فبرس من عموم اراضي قريه العسرة وقبائلين
من عموم اراضي قرية الطنيب .

فعباس افندي مع وراثته يدعون ثمر الدلالة فوريط مذكورة من رشيد
فندي الموصى اليه ورثته مدعي قدة ابيع مذکور وثيقة المحكمة
الحارية بينهم في محكمة الاراضي حكيم سنة ابيع معه اثبت صحة لاقائه
مع عطية حق القدي سيد طيب فضل مصر، من وراثته عدس فندي معه
ميامه حكم الدير لفضل منه تاريخ تشرين اول ١٢٩٥ هـ سالف رشيد فندي
الحكم المذكور طالبا فسخره لاسباب اهمها:

تبوت اقامة البيع سنة ٩١٢ شهادة اليهود المستعنة لدى المحكمة مؤيدة
قراره الخطي الصريح مؤرخ في ٧ تشرين اول سنة ٩١٩ وعدة اثنى اليه
سلطة تلك محول لاسمه على السابق العتفي تاريخ الاقامة الواقع سنة ٩٠٩
عده تعمل احكام المشرع اليهود في تشرين ثاني سنة ٩٠٩ الاربعة عشر
منع . على كل حال المذكور . اريد من كل حال محكمة الاستئناف .
مسند عليهم بالان تصديق حكم لاتدني مرد لغيره كونه .
نكن وارده تجاه الادلة المنى عليها الحكم الابتدائي .

هذه الأمل والمذكورة خصوصاً المذكورين من تنطه في نحو تحت
فيها والنظر إليها هي أن كان في الحقيقة حصلت لاقامة المدي بها ولا لأن
مقوع البيع والبراع القطعي من قبل رئيسه افندي مات لا يرجع إلى تحت
تدقيق في مطالعة الحكم لا بدني يظهر بأن المحكمة اعتبرت شهادة الشهود

المستمعة على صحة الاقالة الواقعة سنة ٩١٤ غير كافية تجاه معاملة البيع والفراغ الواقع رسمًا من السند المتضمن الاقالة المؤرخ سنة ٩١٩ لا حكم له لان تاريخه بعد تاريخ المستور الصادر سنة ٩١٩ المتضمن ممنوعية البيع والشراء بالاموال الغير منقولة .

من الممكن ان نكتة الشهادات الشخصية وحدها غير كافية لمصاهاة المعاملة النابتة رسمًا لان وجود الشك مؤرخ سنة ٩١٤ والمجيز لامر مورت المستأنف عليهم وتبوت استلامه من المستأنف الشك وحفظه اياه سنة ٩١٩ وقض بدله من المستأنف بعد اعادته اليه^٢ في السنة المذكورة (واعطائه السند المؤرخ في سنة ٩١٩ المؤيد لاقالة احاصلة سنة ٩١٤ يعتبر قرينة قاطعة تجعل قبول الشهادات صروريًا قانونيًا وحيث ان الشهادات المستمعة ثبت حصول الاقالة بامضاء الطرفين سنة ٩١٤ ولذلك نقرر فسخ احكام الاجدائي ورد دعوى المدعين المستأنف عليهم مع ائتمهم مصاريف المحاكمة والمصاريف السرية واجرة المحاماة تحريروا في ١٢ اغستوس سنة ٩٢٢

قررة رقم ١٠

سنة ٩٢٠

المستأنف : حنا يوسف نعمه — حيفا

المستأنف عليه : موسى الياس نعمه واولاد يوسف ويثولا وجبرائيل نعمه — حيفا

الحكم المستأنف : وحشي صدر من محكمة تملك يفا في ١٩ كانون اول سنة ٩٢١

يتضمن احكام برد دعوى المستأنف اقامة ضد المستأنف عليهم

طلبه منع معارضتهم له - لارض المدعى بها الذين حدودها بضبط

الدعوى وتضمنه الرسوم

✽ قرار ✽

لدى تدقيق الاوراق والمرافعات الطرفين احطية والشفاهية تبين بان اصل

الدعوى عبارة عن نزاع وقع بين الاخوة داود احدهم بخصوص ثمانية قرار ربط

من اربعة وعشرين قيراط من قطعة ارض واقعة في حيفا شركة احدهم المدعي
بالباقى .

لحنا نعمه بدعي بان له ١٦ : ٢٤ قيراط من قطعة الارض المذكورة
شراء من والده والثانية الباقية تكملة الاربعة وعشرين ارتاً منه لاث والده
كان اشترى الثانية قراريط المذكورة من اخويه موسى والياس نعمه بسند
عادي ابرزه لدى المحكمة في زمن الحكومة التركية وبقي بين الاوراق وقد ابرز
ايضاً تأييداً لدعواه ورقة اخبار من دائرة الطابو بحيفا بتاريخ ٧ اغسطس سنة
٣٢٠ خطاباً لوالده يوسف وعمه الياس يتضمن بان اخاهم موسى مراده يبيع
حصة اربعة قراريط في الارض المذكورة الى الخواجه فريدمن الالماني مستروح
عليها من قبلهما بان الحصة التي مراد موسى بيعها مع حصة الياس مبيوعة لاحدهما
يوسف من القديم ولا يجوز بيعها مرة ثانية .

فالمحاكمة الجارية بينهما ردت المحكمة دعوى المدعي بالنظر لعدده تبوت صحة
الشرح الواقع من موسى المذكور بعد استكثابه امضائه بمعرفتها .
فاستأنف المدعي احكام المذكور طالماً فسخته لاسباب اهمها :

اكتفاء المحكمة بانكر الياس امضائه المحررة بذيل ورقة الاخبار دون اجراء
معاملة التطبيق توفيقاً للاصول وعدم اعتبار شهادة اخيه موسى عليه بانه راع
لاخيه يوسف والد المستأنف وعدم تكليفه لاثبات تصرفه ووضع يده بالاستغلال
مدة تزيد عن الخمسين سنة ودفعه المرتبات الاميرية الى ما جاء بلائحته والمستأنف
عليهم ينكرون ذلك ويطلبون تصديق الحكم .

والذي ظهر بان الثانية قراريط المنازع عليها مقيد منها اربعة قراريط على
اسم فريدمن اونكر الالماني في سنة ٣٢٠ شراء من موسى احد المدعي عليهم
بموجب قوجان ثم يرى بانها مقيدة باجمعها على اولاد الياس يوسف ونيقولا
وجبران المستأنف عليهم بموجب قوجان مؤرخ في ٩ كانون اول سنة ٣٣٣

فالآن المستأنف عليه يدعيها بانها بيعت لايه من قديم الزمان من موسى
والياس بسند عادي ضاع بين الاوراق وبرز تأييداً لقوله الشرح المحرر على ذيل
الاخبار الواردة الى ابيه وعمه الياس من دائرة الطابو عندما اراد موسى يبيع

حصته للخواجه فريدمن اونكر الالماني المذكور .

موسى يشهد امام المحكمة بان اخاه الياس باع حصته الاربعة قراريط في قطعة الارض من قديم الزمان الى اخيه والد المدعين الا انه يكر بيع حصته .
والياس يعترف بالشرح بانه باع مع اخيه حصصهما الثانية قراريط المازع عليهما .

وعليه اتضح بان موسى بعد ان باع حصته للخواجه فريدمن الالماني في سنة ٣٢٠ قد باع حصته مع حصة اخيه لاولاد اخيه في سنة ٣٣٣ .
موسى يعترف بانه باع للالماني فقط وان اخاه الياس باع لاجله يوسف .
عليه يكون السند المؤرخ في ٩ كانون اول سنة ٣٣٣ غير صحيح لان كلا الاخوين يعترفان بخلاف مضمونه .

واما سند الالماني فمن الممكن ان يكون معمول لانه لم يرد ما يثبت عكسه لان الشرح المحرر على ذيل الاحارنامه لم يكن موقفاً الا من قبل الياس فقط .
وعليه لم يبق محل للنظر فيه في هذه القضية الآن سواء كانت الياس مؤاخداً باقراره المحرر في الشرح المذكور ام لا المتضمن ببيع الاربعة قراريط خاصة لاجله يوسف والد المدعين .

وان كان مؤاخداً باقراره فهل اقراره هذا يؤثر على بيعه حصته لاولاده رسمياً بدائرة الطابو اي ان كان بيعه الاول الغير رسمي بطل البيع الرسمي ام لا ؟

تم ان كانت معاملة التطبيق الحارية من قبل المحكمة بحق امضاء الياس موافقة لاحكام القانون ام لا ؟

فاما الجهة الاولى : فيالنظر قانون الطابو الاخير ونظام تسجيلات محكمة الاراضي وعده تقيد احكامه في الامور التبتوية المنصوص عليها بالقوانين العثمانية بخصوص الاموال الغير منقولة فلا ترد ان اقرار الياس ببيع لاجله عدد تمت صحته مما يؤثر على معاملة بيعه لاولاده اخيراً ولو كان بمعاملة رسمية وفوجيات طابو وكن بالنظر لتاريخ البيعين المذكورين ووقوعهما في زمن احكاممة العثمانية فربما يقال بلزوم اعتبار وترجيح المعاملة الرسمية على غيرها بناء على القيود والشروط

الحررة في القانون العثماني اذ ذاك وعدم تسهيل قانون محاكم الاراضي لامتثال هذه المعاملة الواقعة ضمن قانون كانت احكامه مرعية .

وكان اذا عطفنا النظر على قانون الاراضي العثماني وتاريخ وضعه ودققنا معاملات اجارية مخصوص بيع الاموال الغير مقولة بعده وقبله والقيود والاورام . الارادة السنية بذلك وقانون الاموال الغير مقولة الصادر مؤخراً لرأينا بوضوح بان جميع الاراضي في الممالك العثمانية قبل فتوحها من قبل الدولة العثمانية كانت ملكاً كاملاً تصرفه تباح وتستقر توفيقاً لاحكام القانون الشرعي وبعد افتتاح عترة الدولة من الاراضي التي تفتح عنوة كما انه يجوز تركها بيد اصحابها ملكاً بوضع حراج عليها او توزيعها بين الفاتحين كذلك يجوز عدم تملكها لاحد واعتبار رقبتهما عائدة لبيت المال .

فالذي يظهر من الدولة العثمانية احتارت الامر الثاني واعتبرت جميع الاراضي مفتوحة عنوة ملك لبيت المال وحفظت لنفسها في امر التصرف بها بواسطة صاحب الزعامة واعداً وكانت ذلك سنة ١٢٥٥ وفي ذلك التاريخ كانت معاملات التصرف في الاملاك الصرفة توفيقاً لاحكام الشريعة اي احكام المجلة لان . وفي الاراضي الاميرية كانت تتم برأي اصحاب الزعامة والتجار لانها هما الذين كانوا يستوفيان الويركو وقسم من الحاصلات ويجرون معاملته الانتقال الى وضع قانون الاراضي الصادر سنة ١٢٧٢ فانقل ذلك الحق من اصحاب الزعامة واعداً لمؤمر الاراضي وعليه كانت الدلائل التبتوية هي السندات الشرعية . السندات التي كانت تعطى من قبل اصحاب الزعامة والتجار الى ان ظهر عدم ملاءمة تلك السندات المختصة بالاحراش لما طرأ عليها من التغيير والتبديل . ويؤيد فقد اعتبرت من السندات الغير معتبرة توفيقاً لاحكام المادة الرابعة من المضاء الصادر سنة ١٢٩٣ فمنذ وضع قانون الاراضي وجميع المحاكم كانت غير متميزة بقرار سندات عند الادعاء بالاموال غير المنقولة لعدم تنظيم معاملات اصحاب الاراضي التي جرت في بحر سنة ٩٣ وسنة ٨٩ لم تكن موافقة حقيقة الامر وان اغلب الاهالي لم يقدم عليها ولم يقيدوا اراضيهم توفيقاً لاحكام المادة (٨١) من القانون المذكور بل قيدوا اراضيهم على اسماء غيرهم فكان ولم

يزل نرى عموم اراضي القرية مقيدة على اربعة او خمسة أشخاص من اهاليها وباقي الاهالي متصرفين بدون سندات ولذلك كان اذا تعدى شخص على ارض آخر ولم تكن مقيدة في الطابو على اسمه كانت تسمع دعواه وتجري التدقيقات المقتضية قانوناً حتى يتوصل للحقيقة وكان يكون الحكم بذلك اما مجدداً للقيود في دوائر الطابو او معدلاً له حتى صدرت الارادة السنية سنة ١٢١٨ ومنعت المحاكم من سماع دعوى في الاموال الغير مقولة بدون سند ولكنها كانت تسمع الدعاوي التي قبل التاريخ المذكور وان لم يكن هالك سند طابو ومع هذا كله كان حكم سندات الطابو بينة لا تمل بضمونها وحدها بدون اثبات البينة كما هو صريح احكام المادة (١٧٣٧) من مجلة التي استتبت القيود الخافية وفرت بينها وبين سندات الطابو كما ان محكمة التمييز قررت في عدة مقررات بان السندات المستندة على اليوقلمة لا تكون حجة وحدها وذلك لعدمها من اليوقلمة لم تكن شاملة لجميع الاراضي ولم تكن موافقة لقانون الاراضي الاخير وهذا مما يجعل الارادة السنية مشكلة التطبيق ومؤدية لخرمان كثير من افراد الاهالي من اقامة دعوى بخصوص التعديس الواقع على اراضيهم الغير مقيدة على اسمائهم وبالحقيقة كان من الواجب قبل اصدار تلك الارادة السنية اجراء معاملة يوقلمة ثانية او تحرير جديد ينطبق نوعاً ما على حقيقة التصرف واحكام القانون وكان الجميع يتكون ذلك وان الشكبة محقة لان القصد الحقيقي من تلك الارادة كان اجبار كل افراد الامة على قيد اراضيهم في دائرة الطابو الى ان اعلن الدستور ولمواصلة الشكبة من اغلب ولايات الدولة على سوء معاملة الطابو وعدم انتظامها وعدم الاعتماد على السندات التي تعطيها المعروفة بسندات الطابو حتى اضطرت الدولة لوضع قانون اتجري الجديد المؤرخ في ١٠ ربيع الاول سنة ١٣٣١ وفي ١٣ شباط سنة ١٣٢٨ ثم بعد ذلك وضعت قانون الاموال الغير منقولة الصادرة في ٥ جمادى الاول سنة ١٣٣١ وفي ٣٠ مارت سنة ١٣٢٩ الذي اباحت به حرية التصرف بالاراضي الاميرية ووسطت انتقالها بصورة قربت بينها وبين الملك المطلق ونفت به على اعتبار سندات الطابو حجة كافية للحكم بدون احتياج لاثبات مضمونه بطريقة اخرى كما هي الاصول حتى تاريخ

سره كما انها يدت عدم استيع المحاكم نظامية او شرعية بما يتعلق بالاموال الغير منقولة بدون سند طام وكسها قيدت ذات السندات التي ستعطى بنتيجة التحويل الجاري توفيقاً للقانون المذكور .

ومع هذا القيد فانها قد احدث ايضا امكان اقامة الدعى على الاموال المنقولة المتصرف بها سند طام توفيقاً لاحكام المادة التاسعة من قانون الاموال الغير منقولة ومن هنا بتصريح بان ادمه العتبية اعترفت بخطيئتها بان منع محاكمة من صلاح دعوى الاموال الغير منقولة لا سند نظامي بناء على الارادة السيئة الصادرة سنة ١٣٨٠ م يكن في محله . يمكن ان آتمه ان صحة مثل هذا المنع يتوقف على احراء تحوير جديد لقانون الاموال الغير منقولة تبث الفترة بحرة في المادة لاولى منه .

وهذا ما يؤيد ان محاكمة مكسها ستع كل المتناوي بلا سند نظامي وبمكسها عطاء احكام تحجب تعديل قيد و تغييره حتى يتم التحوير الجديد المسو عنه .
ونليه فاقانن لعتابي ان يكون مخالف صراحة قانون الطام وان التمس الغريب في قيود الطام مما جعل كل مطع على معاملاتها من ان يطرح كلاً التمام بينهما عدين وانهما مع فقدان حقيقة الامر وسدات يزول التردد تنصير حصونه على .
تغير مع اذا كانت المعاملات العدية الصحيحة الثابتة احاية من سوانب التميع والتزوير كافية لاطل ما يخلفها من المعاملات المقيدة بدفاتر الطام لان من الصروريات قانونية عدم ترجيح القيد متوس غير تجرد كونه رسمياً ولا سيما قضيتنا هذه فانها كافية لاثبات تنويع قيود الطام لانه يوجد لدينا قيد من ٢١ قيراط مع ان لاصل لا يمكن ان يتجاوز = ٢٤ قيراط .

فادام تكن المحاكم حرة بتصحيح هذا الغلط الظاهر بقيد الطام والالمن يكون حق ذلك ؟ وما احبة الثانية اي معاملة التطبيق فهي تكن موافقة ولا بوجه لاحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

وبذلك قرر بالاكثرية مسح الحكم الابتدائي باعادة الاوراق لمحكمة الاراضي لاهراء معاملة التطبيق على الامضا الاصلية توفيقاً لاصول المحاكمات الحقوقية واعطاء القرار المقتضى قامود على ان تكون المصاريف راجعة على من بضحي غير بحق مدعواه .
فرنسيس علي قاضي القضاة في ١٧ اغستوس سنة ٢٢

قرارات

صادرة من محكمة التمييز في الاتحاد السوري

الجزء الأول

العدد ١٠٠

نقض حكم استثنائي في دعوى قتل مكرر لان المحكمة لم تطبق

هذه الدعوى، على قاعدة اجتمع الحرائم

فع لائحة الجزاء من محكمة تمييز الاتحاد السوري ببلاغ من المدعي عنه لاجلها

الاجل المذكور في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

من قبل المدعي عنه في الدعوى المذكورة من محكمة التمييز في دعوى قتل مكرر

لان القتل لم يقع بزمان واحد ومكان واحد

وبالبلاغ يتضح طلب تصديق الحكم لموافقته القانون

مع وجود الارتباط في اجزاء الجريمة . اما جرائم القتل في مختلف الاوقات والامكنة
لاكثر من شخص واحد بدون ارتباط بينهما فتتبع قاعدة اجتماع الخرائع اواردة في المادة
« ٢٩٩ » من الاصول الجزائية

لما كان الامر كما ذكر وقد ذهبت عنه محكمة الخنايت اجمعت الراء في ١١ صفر
سنة ١٣٤٣ هـ في ١٠ يول سنة ١٩٢٤ خلافا لما جاء في البلاغ على نقض حكمها الاخر
من ثلاث النقطة وقد للردة « ٣٤٠ » من اصول الخنايت احزائية واعادة الاوراق
لرئيس مدعين العامين يرجعها للمحكمة الموما اليها لآخر المقتضى . اخرج مع الصميمة
رجعية محمد بن قرنا ورقنا سوربا على من يحكم عليه فيم بعد
رئيس
يوسف الحكيم
في ١٠ ايلول سنة ١٩٢٤

قرارات

صادره من محكمة التمييز في الاتحاد السوري

(دائرة الجزاء)

نقض حكم استثنائي في لاختلاف وصف الجريمة في مطلع تقرير التجريم

وفي فقرة التجريم ولبعض ذهولات قانونية

رفع لدائرة الجزاء من محكمة تمييز الاتحاد السوري ببلاغ من المدعي العام لديها اعلام الحكم الصادر وجاهاً في ٢٢ كانون الاول سنة ١٩٣٣ من محكمة الجنابات في دمشق مع ما نرفع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بما على طلب المحكوم عليها حمود بن ضيف الله العميان ومحمد مسعد النابلسي من قرية تل الشهاب ضمن المدة القانونية

وبعدان قرئت الاوراق الواردة دقق في اساس الدعوى فوجد الاعلام يتضمن تجريم المتهم حمود احد مستدعي التمييز بحماية قتل كل من تاهر بن عقاب الحنيتش وجابر بن محمد العميان عيا ناري واحد على التوالي قصداً من غير تعمد وتحريم المتهم محمد مسعد المستدعي الآخر بحماية ادائه الشهادة الكاذبة هذه الدعوى بان كتم الحقيقة اثناء المحاكمة حتى ختامها والحكم بوضع المجرم حمود في الكورك ابدأ وفقاً للفقرة الثانية من المادة ١٧٤ ووضع الآخر محمد مسعد في الكورك ثلاث سنين بعد التنبير وفقاً لمادة ٣٠٧ من قانون الجزاء اعتباراً من تاريخ توقيفه الواقع في ٤ صفر سنة ١٣٣٢ وفي ٢٥ ايلول سنة ١٩٣٣ وتصميمهما بالاستئناف مصاديف المحاكمة وبرائة باقي المتهمين من جريمة القتل هذه

والبلاغ يتضمن طلب تصديق الحكم لموافقته القانون

وبدى التدقيق والمذاكرة بقتضى الحكم على مستدعي التمييز اتخذ القرار الآتي:

(١١) وصفت المحكمة جريمة المتهم حمود عند بيان ثبوتها في مطلع قرار

التجريم « بانه اطلق النار فاصد قتل تاهر فاصبه وقتله وخرحت الرصاصة من حسمه فاصات حصمه حبراً الذي كان يتنازع معه » ثم قررت عند فقرة التجريم « ان المتهم حمود قتل شاهراً وجابراً بغير ناري واحد على التوالي قصداً عن غير تعمد » بصورة اجمالية بدون تفريق بين القصد في القتلين كما

ح. في بيان اثبات الجناية وبدون ايضاح المستند على وجود القصد بقتل جابر نسيب القاتل مع ان الفرق بين ان يكون القصد منحصرًا في ارتكاب القتل الواحد وان يكون موجودًا في القتلين لعظيم احزانه ادي بترت في الحالة الاولى يختلف سما هو في احاة الثانية لانه اذا لم يرافق احائي قصد القتل في القتل الثاني وكان هذا القتل نتيجة تقصير او عدم دقة حوزي احائي على القتل الاول المقرون بالقصد باعتباره اعظم حرمانًا واتسد حزانه من الثاني وكان الواجب على المحكمة ان توضح في قرار التجريم ما يثبت لئديها في نتيجة المحاكمة من صورة وقوع الجريمة مرفقة بين لاسرين السالف ذكرهما وتذكر مستندهما في ذلك فتكون فقرة التجريم مطابقة للصورة التالية

(٣) استندت المحكمة في قرار التجريم على شهادة محمد بن مسعد النابلسي ومحمود بن حسن عبد الرزاق النابلسي وعلي المتواي الذين سبقت لهم الشهادة على وقوع احرم والشاهد فندي الحسيب عم القتل شاهد المعطوفة اقواه على سماعه من الشاهد محمد بن مسعد النابلسي فاما محمد النابلسي فقد قلب في اقواله حتى اتهم بشهادة الكذبة وحكم عليه وقد شهد في ردي الامر لدى المستنطق ان القاتل هو حامد العميان (التحقيق الاستنطاقي في صفحة ٥) وفي اليوم التالي عد الى المستنطق وقال ان حامد العميان لم يكن حاضرًا الواقعة بن حضر بعدها وان القاتل هو حمود ولم يسأل وقتئذ عن سبب اختلافه في الشهادة (صفحة ٦) والشاهدان الآخرا محمد وعلي البدان كانا في موقع الخبر حيث كان القتيلان والمتهمون ينفيان وجود الشاهد الاول محمد النابلسي في ذلك المكان ولم يعيا القاتل المستقل والشاهد فندي يتهم على سماعه من الشاهد الاول محمد النابلسي ان القاتل هو المتهم حمود وقد تمثلت حاله هو لا التهود ثانية في المحاكمة على الوجه السابق ما عدا احدهم محمد النابلسي فقد اصر على عدم علمه بالامر وعلى انه لم يكن حصر الواقعة فكان تجريم المتهم حمود مبدًا على شهادة فندي وشهادة فندي مبنية على سماعه من محمد النابلسي ولم يرد في قرار التجريم مستند ما على صحة اقوال محمد النابلسي وحضوره الواقعة مقابلة لما جاء في شهادة الآخرين محمود وعلي على عدم وجوده ولم يسأل الشاهد فندي لا

في التحقيق ولا في انعكاسة عن كيفية سماعه احادثة من محمد النابلسي وهن
كان هذا حسماً نقل اليه حسب الواقعة ام لا بل . كنى بذكر هذه الجهة المتعلقة
لسمع من شهادة فندي الخشيش بصورة عرضية بدون ادنى التفات اليها او
او ادنى تعمق فيها مع ان الواجب بقضي . لتوسع في التحقيق عنما توصلنا
(١١) الى الحقيقة ومستندها (٢) لمعرفة ما اذا كان كذب الشاهد محمد النابلسي
في شهادته واقعاً في احدى شهادتيه الاستنطاقيتين ام اتى انعكاسة حيث
انكر شأنا فيكون قرار التجريم حينئذ حاصلاً بالاسباب الموجبة بعد تدقيق
اوراق القضية بطرافها عملاً بمادة ٦٠٣ من اصول احكام الجزائية

(٣) حـ، في استجواب المتهم حمود انه بن التامة عشر من العمر ولما
قري، احوال اوارد ان حوران النضم ان بن الاحدى والثلاثين (تولد
١٨٤٢) اصر على قوله معتمداً على ناصية حاله وبارسم من ان الفرق بين قوله
والقبيل كبره ترد انعكاسة على دفاعه من هذه الجهة ولم تبد شيئاً بشأنها في
قرار تحديد الجزاء

لما كان الامر كما ذكر اجمعت الآراء في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٢ وفي
٥ حزيران سنة ١٩٢٤ حلاقاً لما جاء في البلاغ على نقض الحكم الواقع وفقاً
للمادة ٣١٤ من اصول احكام الجزائية واددة الاوراق لرئيس المدعين العامين
لالحراء امقتضي واخرج مع الضميمة تسعة قرش ورقاً سورياً على من يحكم
عليه فيما بعد

قرارات صادرة من محكمة تجارة بيروت

برئاسه ميشل بك كحيل

وعضوية احمد فندي الرجاي وسلاح ندين امدي الرفاسي وعضوان جيبان
قرار يتعلق في العلامة نفارفة وبعض نظريات قانونية تتعلق بحميتهما
لدى المذاكرة حيث من معهود ان حماية العلامات النفارفة يقصد منها
ضمان الصدق في المعاملات التجارية سواء كان ذلك مصدحة التاجر او صاحب
لمصنع او العامة من المستهلكين بذلك ينبغي ان تشمل هذه الحماية جميع الدين

يتعاطون التجارة على انواعها بصرف النظر عن تابعيتهم او موطنهم وهو ما رمت اليه الدول بمعاهدات عقدت فيما بينها كمعاهدات ٢٠ آذار سنة ١٨٨٣ وما يليها وحيث انه بالنظر لاتساع نطاق التجارة وتنوعها بين الدول يوماً فيوماً لزم ان تكون الوسائل الفعالة لمن يتعاطونها وقابته من المزاومة غير المنسروعة دولية ايضاً . وحيث ان هذه الغاية لا يمكن الوصول اليها الا باتفاق دولي وحيث ان اتفاقاً كهذا لم يصل حتى الان بتمامه

وحيث انه لعدم حصول اتفاق دولي تام كهذا بشأن العلامة الفارقة اخذت كل دولة تسن قوانين لنفسها متوخية ضماناً متسروعةً لتجارتها الداخلية غير ماحقة حمايتها لاجنبي الا فيما تراه مساعداً على نيل هذه الغاية . وحيث ان الشارع رغبة منه ايضاً في حمل الاجنبي على تأسيس محلات تجارية او صناعية بامواله في البلاد زيادة في ثروتها اولى الاحبي صاحب التجارة والصناعة في البلاد تلك الحماية ومدحه اياها مثل لوطني على السواء

وحيث ان حسم الخلاف في هذه الدعوى انما يرجع به الى القرار الصادر من المفوضية العليا بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٣١ تحت نومرو ٨٦٥ الذي اقتصر على نقل نص القانون العثماني بشأن العلامة الفارقة المؤرخ في ١١ ايار سنة ١٨٨٨ والذي لم يوضع في قالب حديد الا لتعديل امور ادارية مختصة بالتسجيل وخلافه مما اقتضاه الزمان والمكان دون ان يمس بساس ما قد قرره الشارع العثماني في شأن حماية العلامة الفارقة التي للاجنبي في البلاد ومن هذه التعديلات اولاً : ان القانون العثماني يوجب لاجل حماية العلامة الفارقة ان تودع هذه الى وزارة التجارة والصناعة وتسجل لديها فانفصال لبنان وسوريا عن تركيا اوجب انشاء ادارة جديدة تقوم مقام الوزارة المذكورة

ثانياً : ان القانون العثماني اولى المحاكم العثمانية اختصاص النظر بفصل كل خلاف يقع بشأن العلامة الفارقة حتى ما بين الاجانب انفسهم والذين يتذرعون به لحماية علاماتهم الفارقة وبالنظر لاعتراضات الاجانب على هذا الاختصاص القضائي مع الاذعان لسائر نقاط ذلك القانون اعادت المفوضية العليا الى المحاكم المختلفة وسواها وفقاً لاحكام امتيازات الاجانب القضائية صلاحيتها للنظر في

دماوي العلامات الفارقة في بين الاحاب و لوطسمن ومنال تحت التعديلات ايضا ان القانون العثماني ورد فيه ان الحزاء القندي ورسوم التسجيل بالاميرات التركية فاصحح عدد العاء العملة التركية وتبوحب القرار امذكور بالمرات السورية مع بعض تعديلات في مقدار البدل وما الى ذلك من الامور

وحيث انه بالاستناد الى ما تقدم لا يمكن تعبير هذا القرار الا بالرجوع الى القانون العثماني الذي يعتبر اساساً وتقييد له لا سيم وان المفوضية العليا تقصد تعبير وتعديل وضعية الاحاب القديمة شأن هذه الحماية مدات اقتضى الاستئناف بقرارات محكمة التمييز العثمانية وشرح القانون العثماني قبل الحرب لمعرفة روح القانون ولتفسير قرار المفوضية العليا

وحيث ان هذا القرار بعد ان ين ملعية العلامات الفارقة التي يمكن تسجيلها نص بصورة صريحة وحصرية في البند السادس منه انه يمكن للاجنبي ايضاً لذي يتعاطى الصناعة والتجارة في ان وسوريا ان يتمتع بهذه الحماية

وحيث انه يستنتج من ذلك عند عدم وجود معاهدة دولية شأن العلامة لفارقة ان الاحاب الذين لا يتعاطون التجارة او الصناعة في سوريا ولسان عن الوجه المبسوط لا ينسب لهم الانتماء بهذا القانون فافاقا بذلك الى قرارات محكمة التمييز في الاسئلة التي لا تعتبر الاجنبي المتطاب لحماية علامته صاحب تجارة او صناعة (وليس فقط متعاطيا التجارة او الصناعة) اذا كان له محل تجاري او صناعي في تركيا وانهم لا تعتبر كفصاحب محل من كانت تجارتهم او صناعته مقصورة على بيع مصنوعاته بواسطة قومسيونحي في تركيا (انظر قرار محكمة تمييز الاستانة بتاريخ ١١ حزيران سنة ١٣٣٨ وفي ٣ تموز سنة ١٣٣٠ المدرجين في القرارات التمييزية جلد ٣ وجلد ٤ للسنتين المذكورتين وامتيازات العدلية مؤلفيه خليل جمال الدين افندي وهراند سادور افندي صفحة ٤٣٧ سنة ١٣٣١) وهذا التفسير جاء مطبقاً لأراء علماء القانون الافرنسيين وقرارات محاكمهم انظر قرار محكمة استئناف باريس في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٠٤ جريدة المحاكم بتاريخ ١٧ كانون الاول سنة ١٩٠٤ وكذلك شرح كتاب بوليه عدد ٣٢٩ والاستاذين هنري واندرى الار كتابهم العلامة الفارقة) لانه بني على رغبة

المستترع في توفير الاسباب لانشاء المصانع الصناعية والتجارية حتى الاجنبية في تركيا. ذلك استردت لثروة البلاد باستيراد الاموال الاجنبية لان يجعل للاجانب سبيلاً. صريف مصوباتهم في البلاد العربية وحيث انه يمكن كل تاجر وطني او اجنبي في سوريا ولبنان ان يسجل باسمه علامة لثروته حتى على المصنوعات الاجنبية التي هو وكيل عنها وذلك لالانتفاع بنص القانون المذكور ولكن لا يجوز لصاحب معمل في احوارج وهو لا يثبت فعلاً في سوريا ولبنان محلاً (كما صرحت بشت قرارات محاكم التمييز في الاسنانة) او مستودعاً حقيقياً ان يسجل علامة الفارقة للغرض نفسه.

وحيث انه لا يمكن الاخذ بتدعيات المدعي من ان رتيا دولة اليونان يتمتعون كالعثمانيين شأن حماية علاماتهم الفارقة عملاً بابتد التاسع من معاهدة الدنة العثمانية مع الدولة المصرية المؤرخة في ٩ حزيران سنة ١٩٠٢ وذلك باستناده الى النقرة المخصوصة من معاهدة الدولة العلية مع الدولة اليونانية المؤرخة في ٢١ يـ سنة ١٨٥٥ بمنح رعايا اليونان التمتع مباشرة مما يمكن ان يمنع لاحق هذه المعاهدة لمدلة ما امتيازاً اكثر اتساعاً لرعايا الدولة اليونانية لانه وان يكن مجرد اعلان الحرب بين الدولة العثمانية واليونانية والمصرية الغيت جميع المعاهدات بينها الا ان المعاهدة العثمانية المصرية تحمها المساواة بين العثمانيين والصـ من شأن العلامة الفارقة الامر الذي لا يمكن اعتماده في الانتفاع به في البلاد اليونانية كمنح امتيازاً اوسع للمدعي الذي اراده المدعي لان ذلك هو من قبل ثبات الحقوق بين الدوليين ولا يتعدى العاقدين لذلك تقرر بالاكثرية لصلاحيه خصومة المدعي في هذه الدعوى ان يكون له محل تجاري او مستودع فعلي باسمه الخاص.

وحيث انه يمكن من جهة اخرى فامة ادايل والاثبات على وجود محل تجاري او صناعي اما في لبنان او سوريا الاستفادة من حماية الصناعة في كلا القطرين.

وحيث انه بالرغم عن انفصاله سياسياً فهو خاضع في الواقع النظام وقانون واحد صادر من مرجع واحد وهو مفوضية العليا وخاضعان أيضاً لدائرة

واحدة وهي دائرة التسجيل الاداري لعلامات العارضة الصناعية والتجارية في المفوضية العليا .

وبالنسبة للوحدة المالية الاقتصادية واسارية بين سوريا وسائر فقد تقرر بالاكثارية من هذه الجهة بما ان وجود محل تجاري حقيقي لمُدعي في دمشق كما هو مبين في الشهادة المرززة قبل إقامة هذه المدعى كلف وحده بملاحقة الخصومة والمطالبة بأخاية ولو لم يكن له محل في مكان وحيث ان الشهادة المرززة لم يظهر منها ان المحل التجاري المزعوم وجوده في الشام كانت سابقاً لإقامة المدعى فعليه تقرر بالافاق تكليف المدعي اثبات كونه محل الاداري خصيصاً في دمشق كان سابقاً لإقامة المدعى وفيه حد يضر بالانحسار .

آب سنة ١٩٢٣

قرار

« صادر من محكمة التمييز في لبنان الكبير »

دائرة الجراء

قرار رقم ٥٩٤ تاريخ ١٥ ايلول سنة ١٩٢٤

✽ خلاصة الاعلام ✽

(١) تمييز قرارات الهيئة الاتهامية بجمع احكامها يجب قبولها من المدعي الشخصي اذا قدمه تمييز بصفاً من جانب النيابة العامة

(٢) يجوز للمستنطق ان يبين عدم المستنطق الاصيلي لديه حق بالدعوى

(٣) يجوز للمستنطق المخصوص اذلة المستنطق الاصيلي باحراء الكشف بدون حاجة الى اخذ قرار بذلك من الهيئة الاتهامية

رفع دائرة حراء محكمة تمييز في لبنان الكبير دلائل النيابة العامة لديها مؤرخ في ٣ تموز سنة ١٩٢٤ رقم « ٥١٩ » المضبطة الصادرة في ١٠ تموز سنة ١٩٢٤ من دائرة تمييز لبنان الكبير والادارة المتبرعة عنها بان على استدعاء تمييز النيابة العامة الاستئنافية والمدعي الشخصي مصطفى حيدر

وما ان الاستدعاءين المذكورين وحدا مقدمين ضمن مدتهما وكان المدعي قد اتى الشرائط القانونية حررت التدقيقات تمييزية فوحدت خلاصة المضبطة الممثلة المذكورة : انه تبين كون مرشد يعني اقدم على اطلاق الرصاص قصد القتل عن سبق تصور وتصميم على مصطفى حيدر واصابه في كتفه وخصصرته وان عباس يعني كان يترقب بطريق حين اطلاق الرصاص وقد زيد ذلك بالادلة التي وردت في قرار المستنطق ومجمل التحقيقات وما اجراه المستنطق المخصوص وانه لا ادلة كافية بحق عي حسن الزين وحويشان كايد ومحمد سومان وعبد العني يعني وسعيد عتمت دره ومصطفى خليل ياغي لجهة المواقرة على القتل والتدخل الفرعي به وان محمد الاسود قد حسمت بمسدس ممنوع وان عباس خليل يعني ومحمد جواد تبلي وحسن جواد تبلي ورضا خليل ياغي وعبد

الغني خليل ياني ومحمد ياسين البطاني وعبد اللطيف عثمان وابراهيم السيد حسن عثمان وعباس قره قوللي . محمود مهدي ياني وحن مهدي قانصو واحمد حند قانصو ويوسف بك حيدر ومحمد اساج حسه سومان وسعيد عثمان دره والشيخ توفيق ساروط وديب مهدي حزن . محمد ياني والسيد بي الزين . السوي والشيخ حسن علاء الدين وصالح هند الزين بنى حسن عقيل حيدر قد اسسوا جمعية بدون اخذ اجازة لما كانت الادلة الواردة بحق مرتد وعاس كفيه تقرر اتهام مرتد ياني بمقتضى المادة ١٧٠ معطوفه على المادة ٤٦ وبمقتضى المادة ١٢ . قانون الجمعيات واتهام عباس ياني بمقتضى المادتين ١٧٠ و٤٦ المعطوفتين على المادة ٤٥ من قانون الجزاء وبمقتضى المادة ١٢ من قانون الجمعيات . ومع محكمة بني حسن الزين وحريشان كايد ومحمد سومان وعبد الغني ياني وسعيد عثمان دره ومصطفى حبيب ياني بحرم التداخل الفرعي من جرم اضلاق الرصاص واعلاء سبيلهم ان يكونوا موقفين بسبب آخر . واتهام محمد الاسود بمقتضى المادة ١٠ من القرار نمرة ٥٣٧ واتهام الآخرين المذكورين اعلاه بمقتضى المادة ١٢ من قانون الجمعيات على ان يتحاكموا بالحاجة تبعه للجنايه في محكمة جنايات لبنان الكبير

ووحدة خلاصة اعتراضات النيابة العامة مستدعية التمييز . ان المستنطق بخصوص المعين من ان الهيئة الاتهامية استناب في بعض التحقيقات التي اجراها مستنطق بعلبك . هو المستنطق الاصلي الذي حقق الدعوى واعطى قراره النهائي فيها وهذا غير حار . ان كان عليه ادعاء الاستنابة ان يستناب احد اعضاء محكمة البداء لذلك فانها تستدعي غرض المنسطة المميزة

ووحدة خلاصة اعتراضات المدعي التحصي مستدعي التمييز . ان المستنطق بخصوص قد استناب مستنطق القضاء لاختلاف اعادة بعض الشهود وهذا غير حار لان المستنطق بخصوص ان يملك حق الانابة عنه واذا جز فلا يجوز استنابة مستنطق الاصلي بل احد من اعضاء المحكمة . (٢) انه استناب ايضاً مستنطق القضاء لاستجواب احد المظنون فيهم مع ان القانون يحتم عليه ان يستوجب للظنين بنفسه (٣) وانه عهد الى مستنطق القضاء اجراء الكشف الحسي على

محل وقوع الحادثة في حين انه لم يأخذ بذلك قراراً من الهيئة سيما انه لا يجوز له استنابة المستنطق الذي حقق الدعوى ولان الكشف هو من الامور التي يعود حق تقدير نتيجتها للهيئة التي تبني تقديرها على ما تراه هي لا على ما يراه غيرها ولان الكشف لا تصح الاستنابة به ويجب احراؤه بحضور النائب العام والمدعي الشخصي والظنيين الى آخر ما هنالك ولم يجر شيء من هذا ولذلك فانه يستدعي نقض المضبطة المميزة

وجاء في بلاغ النيابة العامة التمييزية . انه لما كان المستنطق اخصوص استناب المستنطق البدائي بهذه الدعوى باستجواب احد المظبوط فيه عباس ياغي . واستنابه ايضا باجراء الكشف المحلي . ولما كان ذلك مخالفاً للاصول بموجب شرح القانون العثماني ولا جناح به على المستنطق المخصوص بمقتضى القانون الافرنسي . ولما كان اختلاف علماء القانون وشراحه بالنقطة المتقدمة مما يوجب التدقيق او التمحص ولما كان السبب الذي تدني به النيابة العامة الاستئنافية بلائحتها التمييزية غير وارد فانها تترك البت في النقطة المتقدمة بها من حيث جواز الاستنابة للمستنطق البدائي باستجواب الظنين او عدمه واحراء الكشف المحلي بواسطته الى رأي المحكمة

« ولدى التدقيق والمذاكرة »

(١) في قبول استدعاء المدعي الشخصي

حيث ولئن كانت قرارات الهيئة الاتهامية بمنع المحاكمة لا يجوز تمييزها من جانب المدعي الشخصي لانه لا يملك تعقيب حق عام لم يعطه اياه واضع القانون فان من المسلم مع ذلك ان استدعاء المدعي الشخصي يجب قبوله اذا تقدم التمييز ايضاً بحق مثل هذه القرارات من جانب النيابة العامة وحيث ان النيابة العامة قد ميزت القرار المخوف فيه في هذه القضية

« لذلك »

تقرر بالاتفاق قبول استدعاء المدعي الشخصي

(٢) في ايجت في استدعاء النيابة العامة الاستئنافية بما يتعلق بادعائها عدم الجواز للمستنطق المخصوص المعين من الهيئة الاتهامية بان يستناب المستنطق

الاصلي الذي حقق الدعوى ووجوب استنابة احد اعضاء محكمة البداية
حيث ان للهيئة الاتهامية ان تأمر المستنطق الاصلي باجراء بعض المعاملات
التي نوهت عنها المادة ٢١٧ - اصول جزائية

وحيث ان المادة ٢١٦ منها لا تحظر على استنطق المخصوص المعين من بين
اعضاء الهيئة الاتهامية استنابة المستنطق الاصلي

وحيث ان ذكرها لتعيين احد اعضاء محكمة الدرجة الاولى لم يكن الا
للتيسير والتوسيع وحيث ان علماء القانون والمفسرين للمادة ٢١٩ يرون ان
على المستنطق المخصوص ان يستناب المستنطق الاصلي لاستجواب الظنين واجراء
الكشف المحلي وان له ان يستنابه ايضاً لاستماع الشهود

وحيث ان محكمة التمييز هذه مع عدم البت في مسألة الوجوب عند ما
يتوقف الامر على استجواب الظنين واجراء الكشف فانها تسلم بهذا الجواز

(٣) في البحث في اسباب تمييز المدعي التحصي

حيث ان السببين الاولين قد صار الرد عليهما في ما تقدم من الحينيات
وحيث ان المستنطق المخصوص له - ان لم يقل عليه - ان بعدد الى المستنطق
الاصلي اجراء الكشف على موقع الحادثة بدون اخذ قرار من الهيئة الاتهامية
وحيث ان القانون لم يفرض اخذ مثل هذا القرار منها

وحيث ان استصحاب المستنطق المدعي العام لاجراء الكشف على محل
الحادثة لم يقع تحت طائلة النقص في المادة «٥٧»

وحيث ان العلم يوجب على المستنطق افادة النائب العام بعزمه على الكشف
الا انه لم يؤيد ذلك بل روء ابطال الكشف اذ لم تقع تلك الافادة منه

وحيث ان الاجتهاد مشى على هذه الطريق

«لهذه الاسباب»

قرر بالاتفاق تصديق مضبطة الهيئة الاتهامية وقيد مبلغ الجزاء النقدي
ايراداً للحزينة وايجاب مائة غرش الخرج على المدعي الشخصي

قرارات

صادرة من محكمة التمييز في الاتحاد السوري

(دائرة الجزاء)

قرار يتعلق في تعيين المحكمة الصالحة لرؤية دعائي تهريب الدخان
رفع لدائرة الجزاء من محكمة تمييز الاتحاد السوري سلاع من المدعي المأم
لديها القرار الصادر في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ من حاكم الصالح في قضاء
العمرائية ما تفرع عنه من الاوراق ليدان تمييزاً بناءً على استدعاء وكيل ادارة
حصر الدخان هناك . وبعد ان قرئت لاوراق الواردة دقق في اساس الدعوى
فتبين منها ان مستدعي التمييز ادعى لدى محكمة البداية في العمرائية طالباً احكم
بتعريم سليمان يوسف حيدر مائة ايرة وست ليرات سورية جزاءً تقديماً لقضاء
تهريبه ثلاثة وخمسين كيلو من التبغ فقررت عدم صلاحيتها لرؤية هذه الدعوى
لانها من صلاحية حاكم الصالح وهذا قرر بدوره صلاحيته وحكم على الظنين
بالمبلغ المدعى به لادارة الحصر . واستدعاء التمييز يتضمن طلب نقض الحكم
لانه ليس لحاكم الصالح ان يحكم في امثال هذه القضايا التي يرجع النظر فيها
لمحكمة البداية معها كانت الغرامة التقديرية المطلوبة

والبلاغ يتضمن طلب رد التمييز لوعده بعد المدة القانونية ولعدم قابلية
الحكم للتمييز لانه قابل للاستئناف

ولدى التدقيق والمذاكرة بمقتضى ذلك اتخذ القرار الآتي :

لما كانت دعوى تهريب الدخان وسائر الاعمال المخالفة لقانون احصر والمخلة
بحقوق ادارة الحصر معدودة من الجرائم التي من نوع الجحعة بمقتضى صراحة
المادة (٤٠) من قانون حصر الدخان

وكان تعقيب هذه الدعاوي ومحاکمتها تسعين لمحاكم الجزائية وللأصول
الجزائية فتجري فيها القوانين والظلمات المختصة بالجرائم العادية كما تنص على
ذلك الفقرة الثانية من المادة (٤٠) السالفة الذكر

وكان القرار الصادر بمواجهة الفريق الواحد غير تابع لمعاملة التبليغ بل تبدأ

المدة المعينة لاستئنافه او تمييزه من تاريخ تفهيمه عملاً برسول المحاكمات الجزائية وكان قرار حاكم الصلح المستدعي تمييزه صدر في ٢ كانون الثاني سنة ١٩٣٤ ومفهماً للمدعي التحضي مؤمراً ادارة احصر في التاريخ عيه واستدعاء تمييز هذا المدعي السحفي قد اعطي حاكم الصلح " ١٠ نيسان سنة ١٩٣٤ " مستنداً فيه الى ان صورة القرار المستدعي تمييزه بلغ اليه في ١٣ نيسان سنة ١٩٣٤ ولما كانت معاملة التبليغ هذه لاعبة بما عني ما ذكر كان استدعاء التمييز مقدماً بعد مضي المدة القانونية وهي ثمانية ايام تقتضي المادة ١٦٣ من قانون

حكام الصلح

ولما كانت ادعوى تضمن جزاءً تقديماً يزيد مقداره عن خمسين ليرة عثمانية ذهبا كان الحكم الصادر منه قالاً بالاستئناف كما يطهر من المادة ١٥٨ من قانون احصر المدان وما لا يمكن صادر بالدرجة الاحيرة على هذا لوجه كان لا يجوز تمييزه رأساً عملاً بالمادة ٣٣ من اصول المحاكمات الجزائية لهذين السببين اجمعت الآراء في ٢٧ شوال سنة ١٣٥٣ وفي ٣ ايار سنة ١٩٣٤ على رد استدعاء التمييز

الا انه :

لما كانت دعوى تهريب الدخان كادعوى الخاصرة من نوع الخسعة كما سبق ايضاحه في بدء هذا القرار

وكان منتهى الجزاء النقدي الذي يحكم فيه لاجل تهريب ادخن يتجاوز تسعين ذهباً عثمانياً جزاءً تقديماً

وكانت العبرة في تعيين مرجع اعماكة خرم ما هي منتهى الجزاء لمعين قانوناً لذلك الجرم لا لمبدئه

لما كان ذلك كذلك كانت ادعوى التي هي من هذا النوع خارجة عن وظيفة حاكم الصلح المعينة في المادة التامة من قانون حكام الصلح ومرجع انظر فيها هي محكمة الداية ولما كانت المادة السادسة عشر من قرار التسيكلات

العسكرية الاخير معطوفة على المادة السالفة الذكر

ولما كانت المدة القانونية لاستدعاء المحكوم عليه عيانياً استئناف الحكم او

تميزة تبدأ من تاريخ تبليغه صورته . ولم يوجد بين اوراق الدعوى ما يدل على وقوع هذا التبليغ

• كان الواجب على حاكم الصلح ان يبلغ المحكوم عليه غيابياً صورة الحكم قبل ارسال اوراق الدعوى لتعكك التمييز حتى اذا اعترض عليه او استدعى استئنافه بطر في امر الصلاحية حين تدقيق الاعتراض والاستئناف واذا لم يستدع ذلك عرض الامر لمديرية العدلية لتري رأيها في اصدار امر خطي بقص الحكم عملاً بملاذه ٣٤٧١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .
• كن الامر كما ذكر قرر الرأي على اعادة اوراق الدعوى كافة لرأس المدعين العاملين لارسالها لمحاكمها لتوفيق العمل على الوحد القانوني الموضح

قرارات

صادرة من محكمة استئناف حقوق وتجارة بيروت

الهيئة الحاكمة : الرئيس بشاره بك خليل الحوري

المستشاران : كامل بك حميه والشيخ حبيب لطف الله

المادة ٦٤ المعدلة من قانون اصول المحاكمات الحقوقيّة .

قانونية المقاولّة المنطقة عليها وفسادها بسبب عدم امكان التنفيذ .

الادلاء بسبب جديد لفساد المقاولّة جائز استثنائاً .

المستأنف : يوسف معيقل من بيروت

المستأنف عليه : ميشال يوسف القرم

تبين من مراجعة اوراق هذه الدعوى ان الخوجه ميشال يوسف قرم ادعى لدى محكمة ادابة حقوق بيروت ان الخواحه يوسف معيقل دفع ٥٠٠ بموجب مقاولّة في ٧ نيسان سنة ٩٢٢ عقارات غير مبيدة الحدود والاصواف ولا يملك حق بيعها بتمن سماه في استدعائه وقبض منه مبلغ اربعين الف ليرة سورية من اصل التمن المذكور بذلك التاريخ وقبض بعدئذ مبلغ الفين وستماية قرش سوري فكان مجموع ما قبضه اثنين واربعين الف وستماية قرش سوري وانه عند تحقق المدعي فساد وبطلان هذه المقاولّة وان ما قبضه المدعي عليه كان غير حق طالبه بدفعه فمأظله الى ان ارسل اليه هذا المدعى عليه اخطاراً في ٤ ايار سنة ٩٢٢ بتسبب بصحة المقاولّة وتكليفه لدفع رصيد التمن ورسم الفراغ ليطوب له العقارات المذكورة وعند تلفه هذا الاخطار اخطار المدعى عليه بتاريخ ٨ ميس سنة ٩٢٢ في مدة ثماني واربعين ساعة من تاريخ تبليغه الاخطار الى دفع الاثنين والاربعين الف والستماية قرش التي قبضها مع فاندتها وانه نظراً لبطلان المقاولّة لكون المبيع غير معبوم لعدم ذكر حدوده واصوافه ولان المدعى عليه باع ما ليس يملكه ولا حق له بيعه ولان البيع لا يتم الا بعد الفراغ والانتقال فانه يطلب الحكم على الخوجه يوسف المدعى عليه بالتبليغ المدعى به وبالفائدة من تاريخ الاخطار وبالمصارفات والرسوم واجرة الوكالة

فدعت المحكمة الفريقين الى المحاكمة ووجد سند المقاومة والاخطار كما هو مدرج في الضبط وقال وكيل المدعى عليه ان موكله اقام دعوى على المدعى اخواجه ميشال قزم بهذا الخصوص وطلب توحيدها مع هذه الدعوى فقررت المحكمة توحيد الدعويتين وطلب وكيل حواجه يوسف امهاله نجواب فامهالته المحكمة وكففته لانت كون العقار كان جارياً على ملكية موكله حين عقد المقاومة على شرائه وفي حصة ناية صار اراز جميع الامراق والمستندات المدرجة في الاعلاء البدائي المستأنف وبعد مفاقة في صحة المقاومة وعدمها اعنت المحكمة ختام المحكمة وحكمت هذه صحة عقدي البيع المدعى بموجبه وتبوت اسلع المدعى به مقدره ربعية ليرة سورية بذمة المدعى عليه يوسف معيقل وتزومة منه بمدعي ميشال القزم مع فائدته القاوية من تاريخ ٩ مائس سنة ٩٣٢ وهم اوقت معين في الاخطار اني حين ادفع على ان لا تتجاوز الفائدة رأس المال

فاستأنف اخواجه يوسف معيقل تحكيم عليه هذا الحكم الى هذه الدائرة وحلاصة استئنافه وحلاصة جواب المستأنف عليه ما هو مذكور في الضبط وبعد ان قررت الدائرة قبول الاستئناف شكلاً كرر كل منهما كلامه ولو تحجج وبررت وكافة غنيفة شعبي عن وزها وافادة من اطانو ودائرة النفوس على ما هو امين في الصلح تم اعين ختام المحاكمة وبانذكره بها تقدم يابه لما كان النزاع قديم على مقاومة عقدت لفراع ملاه وعلى الغنبا الذي يطه المستأنف عليه لاسباب ينهاه على طلب الحكم بعطن والضرر المتعهد به بتلك المقاومة الذي يطه المستأنف كمال مستأنف عليه عن تعيد تلك المقاومة ولما كان ميشال قزم قد تفق مع يوسف معيقل على ان يفرغ هذا الاحير املاكاً لميشال المذكور مبينة في صك المقاومة وان الشاكل مبهما يدفع للآخر مبلغ مائتين وخمسون ليرة مصرية مقابل عطن وصرر وما كان عند تكليف يوسف معيقل لميشال القزم بخاطر رسمي قبول الفراع احبه ميشال باخطار اخر يدلي به لبطالان تلك المقاومة ويطالده باءدة مبلغ الاربعية ليرة سورية التي كان دفعها ميشال المذكور من اصل ثمن المبيع

ولما كانت محكمة البداية وحدت الدعويين دعوى ابطال المفاولة واعدة مبلغ الاربعماية ليرة سورية ودعوى العطل والضرر ولما كانت محكمة البداية حكمت بعدم صحة عقدين البيع المدعى بوجوه واعدة المبلغ وبالتالي رد دعوى العطل والضرر للنكول عن المفاولة

ولما كانت نقطة البحث على صحة المفاولة التي كانت اساساً للمعاملة ولما كانت المادة ٦٤ المعدلة من قانون اصول المحاكمات الحقوقية وان كانت تجيز المفاولات التي هي غير مسموعة قانوناً للآداب ولا محلة بالراحة الا ان تلك المفاولات لا تترتب مما اذا كانت يمنع تنفيذها اسباب قانونية كما اشارت الى ذلك ذات المادة المعدلة

ولما كان ميتال القرم عند اخطاره من قبل يوسف معيقل وان كان بني نكوله باخطاره ودعواه الدائرية على اسباب له ترها هذه الدائرة عند التمهين حرية بالقبول رغم ما ورد بتأني الحكم الدائري الا انه ادلى استثناء سبب جديد لاظهار فساد تلك المفاولة

ولما كان يجوز قانوناً في المحكمة الاستئنافية الادلاء بأسباب جديدة ولما كان عدم اجراء البيع لدى مأمورية الطابو لا يفسد المفاولة المعقودة اذ ان العقد عقد مفاولة وليس عقد بيع اذ ان الغاية من دعوى العطل والضرر ليست اجبار العاقدين قبول الفراغ بل الحكم على احد الطرفين بالعطل والضرر المتفق عليه نكوله عن اتمام لمعاملة معقود عليها بموجب مفاولة موقفة للمادة ٦٤ المذكورة المعدلة

ولما كان السبب احديد ادلى به ميتال القرم لدى هذه الدائرة وان كان لا يعرفه حين النكول الا ان ادلاء به استثناءً مما يوجب المقت به وبه تأثيره القانوني على الدعوى

ولما كان هذا السبب خديد هو ان ملكية عفيفة احد المتعهد عنها يوسف معيقل بفراغ ملكها لميتال القرم وتبين بيده منها وكالة بالفراغة غير ثابت اساساً ولما مستند المستأنف عليه لذلك هو ان عفيفة المذكورة باعت الملك المذكور اساساً الذي رجع لها بانتيجة بوكالتها عن والدها يوسف عبد الله ابو شديد الغنيبي

بعد ان كان توفي والدها المذكور وبرز لذلك افادة لدائرة الطابو بتاريخ البيع الاول الصادر منها بوكالتها عن والدها الواقع في تشرين ثاني سنة ٣٣٣ وافادة مديرية النفوس مأخوذة عن دفتر الوقائع بتاريخ وفاة والدها المذكور الواقع في ٥ نيسان سنة ٣٣٣ مما يظهر ان اساس البيع كان بعد الوفاة بمدة تتجاوز الستة اشهر ولما كانت وكالة عفيته عن والدها والتي ابرزت صورة عنها ليست بوكالة دورية ولما كان المستأنف في دفاعه لم ينكر هذه النقاط وجب ما قال انها لا تعقل الوفاة سنة ٣٣١ لان الملك كان مقيداً على اسم يوسف المذكور في مارت سنة ٣٣٣ وفي ذلك خلط بين اذات افادة دائرة النفوس تفيد ان الوفاة حصلت في ٥ نيسان سنة ٣٣٣

ولما كان قول المستأنف بعدم حصول منازعة عفيته في ملكها وعدم منازعة من انصل الملك لم عنها غير وارد قانوناً لان عدم حصول هذه المنازعة لا يدل على انها لا تحصل في المستقبل وان هناك خطراً على المستري قد لا يتحقق في المستقبل بعد المنازعات والتعب وقد يتحقق ولما كان لا عبرة للوهم لفسخ العقود الا انه في مثل هذه الحالة يوجد خطر حقيقي يتهدد المستري ولا يجوز على القيام بتمهده او دفع العطل والضرر للنكول بوجود مثل هذا الخطر اي يتهدد ملكيته ولما كان هذا السبب كافياً لالغاء المقابلة وعدم توجب العطل والضرر

ولما كان حكم محكمة البداية جاء موافقاً بالنتيجة ولو كان مخالفاً بالاسباب ولما كان المستأنف عليه رجوع عن استئنافه التبعية بما يتعلق بالستة والعشرين ليلة السورية فللا سباب التي ظهرت بتدقيقات هذه الدوائر الميعة في هذا القرار حكمها كثرية الآراء بتصديق الحكم البدائي ووجب على المستأنف المضارفات والرسوم سندياً للمادة ٢٤ من ذين اصول المحاكمات الحقوقية والمادة ١٩٨ من القانون المذكور حكماً وجاهياً قابلاً للتمييز اعطي وتفهيم عدداً يوم صدوره في ٨ ايار سنة ١٩٣٤



السؤال والاقتراح

وضعنا هذا الباب وغرضنا الاول ان يكون واسطة لتبادل الآراء بين علماء الحقوق فيتناقشون ويتناظرون ويدلي كل برأيه فيما يطرح على القراء من الاسئلة القانونية على ان كل مشترك ان يسأل اذا شاء وأنه ان يناقش اذا اراد . وهما نطلب الى المتناظرين ان يجعلوا اظهار الحقائق في المناظرة غرضهم وان يتوخوا الاختصار ما استطاعوا فخير الكلام ما قل ودل

اسئلة العدد

السائل : « الحليل : فلسطين » محمد حسن الرئيس مفتش بوليس الحليل .

١ = اذا ادعى شخص بدين على آخر مبلغ يجب اتانته بمحجة حطية وارز سده للمحكمة العائدة لها روية تلك الدعوى مذيلاً بانشارة المدين الامي « ختم ايهامه » او موقعاً عليه من طرف كاتب « بان كتب اسم المدين » ظهر للمحكمة عدم صحة هذا السند بان تبين ان ختم الاصبع لم يكن ختم اصبع المدين او ان المدون لا يؤذن بوضع الاسم ولم تشهد الشهود فهل لا بعد السند مزوراً ويحقق مدعى عليه حينئذ ان يدعى التزوير ؟ وقد ذكر في فصل التزوير من قانون الحزام العثماني ان وضع اسم المدين من شخص آخر او وضع اشارته المخصوصة لا يمكن ان يعد تزويراً كيف لا وان التزوير كما يذكر في هذا الفصل يجب ان تجتمع فيه الاحوال الثلاثة وهي تسويه الحقيقة ، ونية الضرر ، واحتمال وقوعه في الحالة الاولى اذا كانت السند المبرز موقعاً عليه بختم اصبع المدين ومذيلاً بتهاداة شهود وتبث للمحكمة ان الختم ختم اصبع المدين يعتبر السند وتسمع تهاداة الشهود وفي حالة الاثبات هل لا تحكم على المدين بالمبلغ ؟ فاذا كان ايجاباً فلماذا لو ثبت عكس ذلك لا يعتبر تزويراً ؟

وقد ذكر في الفصل المذكور ان نحوى المتشابهة شرط في التزوير ومن المعلوم ان الاصابع يتبها بعضها بعضاً متشابهة قوية اد لا يوجد في المليون اصبع واحد طبق الاصبع الآخر حسناً ولو كانت في الوضعية والشكل متن بعضها ولا يمكن تمييزها الا بطريقة فنية دقيقة فاذاً والحالة هذه قد توفر معنا شرط المتشابهة اذ انه ليس بإمكان كل انسان ان يشاهد ختم الاصابع فيميزها عن بعضها (خلا الاختصاصيين) اذ انها في نظره شيء

واحد - وقس على هذه الحالة احالة النابية اي انه لو ثبت امام المحكمة اعطاء الاذن من طرف المدين لوضع اسمه بدين السند فيعتبر وتسمع شهادة الشهود فهل لا يحكم عند الاثبات على المدين بدفع المبلغ

واذا - تعتبر حالتان سببا لاقامة دعوى التزوير فها هو الحرم اذا ثبت ان حتم الاصبع خلاف ختم اصبع المدين او ان المدين لم يأذن بوضع امضاء وما هي المادة التي تنطبق عليها هذه الحالة تفصيلا ؟

السائل : « حيفا : فلسطين » المحامي سامي نور الله

٢ - قد نصت المادة (٥٩٨) من النجعة على انه لا يلزم ضمان المفعة في مال استعمل بتأويل الملك ولو كان معداً للاستغلال ١٠٠٠ الح

فهل ان كلمة (استعمل) اواردة في المادة المذكورة مقصورة على الاستعمال بالذات او هي شاملة الاستعمال مثل ذلك لو ان رجلا استقرى عقارا بشمن مؤجل على شرط الفرائع رسما وبعد ان استلم العقار المذكور آخره من زيد وقبض اخرته ثم نكل عن التراء واعاد العقار لصاحبه فهل يرمه سدة لآخرة التي استوفها ام لا ؟

السائل : « الكرك : الشرق العربي » بشارة عصب كاتب اول بمحكمة الكرك
٣ - جاء في المادة ٦٦ من نظام كاتب العدل ان السند المصدق من قبل كاتب العدل يعمل به بلاينة فهل يجوز والحالة هذه استمع المدين بحجة به كاذب في اقراره بما تضمنه السند ويخلف الدائن ايمين على ذلك فهل لا تعد ايمين من البيئات - وان حصل ذلك فهل لا يكون ناقضاً حكم المادة المذكورة ؟

اجوبة اسئلة العدد الامل

الجيب : « بيروت : سوريا » المحامي يوسف الخوري

جواب الاول - ان القصد من وضع قيود المادة ٦٢ الحقوقية « المعدلة » منعه نناذ التمهيدات المخالفة للقانون والآداب العامة وان الغناء والرقص ليس فيها مخالفة لا للآداب ولا لقانون والذي اراه ان اطلاق حرية الغناء والرقص كافٍ لصيرورة العقد نافذاً ومحترماً .

جواب الثاني - ان القانون لا يشمل ما قبله « الا بامور » ولما كان الشك

مسئوما قبل صدره فاقول التكتات فيه مستند ضمن الدعوى العادية . اما مصادقة الطرفين على انه ثبت فلا تكفي ولا تجعله تسكنا كما اذا لم تتوفر فيه شروط التكت ولم يكن موقعه تاجراً . اما اذا كان موقعه تجارياً ، فمصادقة صحبة والدعوى به تجارية وغير عادية . مع ان مصادقة كدفعة بغير صورة التكت قد يمكن اذا كان فلسطين انظمة خاصة فيرجع اليها

جواب الثالث : المذاق ان يدعي على مدير التكت اما في محو التعهد بالبيع واما في محو اقامة المدير . التكت بطر حكمته الخفية تخص معلمي التكت من التخاص بادن وفرمان منها فهي معترفة به وبه لا ادع . عليه ان يحكم عليه بحجب على الحكومة له ان يطالب صيغة التكت في محو واحد احد شركاء لاصيب وفقاً لقانون الاد الموجود فيه . ضمن دعوى لا يمكن ان يكون له بعد معرفته قبضته . هذا ما نرى لي والله الهادي الى الصواب

الحبيب : « يافا : فلسطين » المحامي محمد فائز الكنتفاني

جواب الاول : ان مال هذه الاماقيات لا تدخل تحت احكام المادة ٦٢ من اصول التماكت الحقوقية لعدم محنتها ، بقانون والآداب مومية من لاجه الآتية :
: مشاهدة احكامات عقد مثال هذه الاماقيات وعدم معها الرافعات من ارقص بية على ان التعل والعقد غير محنت بقانون ولا سيما كثر من الحكومات يسن القوانين الخاصة لامثال هذا الفن

٢ : ان من الرقص لا يعد من الفنون المتلفة للآداب العامة ولا بدخل تحت قيد المادة المذكورة

جواب الثاني : يعني اذا اعتبرته تسكنا نصق عليه القواعد التجارية والا فالاصول المدنية فعلى ذلك اقول :

١ : حيث انه ليس للشكوك قنونة في ذلك الوقت بين الشروط الواجب وجودها فيها كما هو اليوم « والقانون لا يشمل ما قبله »

٢ : وحيث ان جميع المصارف كانت تتداول وتتعامل بامثال هذه التسكوك وتعتبرها تجارية

٣ : وحيث ان التكت التجاري للتكت الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت

هو شبهه بذلك الشك

٤ :- وحيث ان قانون الثقة المقدم شره عن تاريخ شر قانون الشك ذكر فيه فقرة تبين منها بان الحكومة كانت تقبل هذه الشكات وتعتبرها تجارية

٥ :- وحيث ان المحكمة العتية كانت تقبل هذه السندات وتعمل بها وتطبق ربحها التواعد التجارية العامة اذا كانت موافقة لمقوانين التجارة

٦ :- وحيث ان المادى العمومية في اوروا خصوصاً في فرنسا كانت تعتبر هذا الشكل من السندات شكاً وذلك قبل اتفاقية «لاهاي» التي تعقدت بدول بموجبها على توحيد احكام التث وعيره من السندات التجارية

٧ :- وحيث ان الطرفين يعترفان بان هذا الشك شكاً تجارياً لهذا جمعه على احكام ان تعتبر امثال هذه الشكات المسحوبة في ذلك الزمن على المصارف شكاً وتطبق عليها القواعد التجارية

جواب اما :- كانت المحكمة عتيت مأمور تصفية لهذا المصرف فتقام الدعوى على هذا المأمور لانه لو كين عن الشك المذكور والا فاداء يكن كذلك فما على زيد الا اقامة الدعوى على مديري المصرف امام محاكم القدس ذات الصلاحية صفتهم مديري مصرف وهذه الصورة يصير تعيين مأمور طابق لتصفية حسابات هذا البنك وكل دعوى تقام فيه بعد قيام على هذا المأمور .

التقدُّمُ والتقرُّنُ

تاريخ العرب في اسبانيا

أو

تاريخ الاندلس

تأليف الاستاذ الفاضل عبد الله افسدي حسان نعمي حيدر تاريخ العرب في
لاندلس منذ الفتح الى ملوك الطوائف واستوعب ما جرى بين العرب والافرنج من
حروب والوقائع والحوادث السياسية والاجتماعية والاضوار التي قامت فيها لاندلس
بين رفعة وضة ونعيم وؤس وقد استقى المؤلف تاريخه هذا من موارد عربية وافرنجية
ولقي نصيباً من استخلاصه الحق من بين هذه الموارد المختلفة المتباينة وقد قسم تاريخه الى
كتابين الكتاب الاول في فتوح العرب في افريقيا واسبانيا والماني في دولة بني امية
منذ سنة ١٣٨ — ٢٣٨ هـ ٧٥٦ — ٨٥٢ م واتبع ذلك بفصل مفرد في النظم
السياسية والاجتماعية

وقد وضع العرب كتاباً في تاريخ الاندلس بعضها موحزة وبعضها مطولة وبعضها
محص وبعضها عام فمن ذلك تاريخ الاندلس للمراكشي وتفتح الطيب وغيرهما الا ان تلك
كتب وضعت لزمان غير زماننا ولم ترتب على اسلوب يروق العصر وبقرت المطلب وقد
وضع الافرنج ايضا كتباً كثيرة في تاريخ العرب في الاندلس واجتهدوا في ذلك كثيراً
ولكن جهل كثير منا باللغات الاجنبية حال بيذا وبين مطالعة هذه الكتب والانتفاع
بها على ان مؤلفي هذه الكتب لم يخل بعضهم من هوى حاد به عن مخرج الحق ومال به
عن طريق الصدق فغدا بذلك كتابه مضلة افهام ومزلة اقدام فاصبح من المتعسر على
حماة العلم وانصار الحق وحراس مجد الآباء ان يقوموا بوضع كتب في تاريخ الاندلس
تضيئ السبيل لطلاب الحق فتهدية اليه بلا عاء ولا نصب ونفي البطل كما ينبغي الكبر
خت الحديد فيصل ابتأونا الى تاريخ آباءهم الغرأ ايضاً وضاحه قد نادى به العرض
لاستاذ الفاضل والحقوقي البار عبد الله افسدي العاني فوضع كتابه هذا على الحد
الذي وصفناه

ونحن سنبذل لدراسة هذا الافتحار بين المؤلف احد كتاب مجلتنا الذين تردنا
بمقالاتهم الممتعة

والكتاب مطبوع طبع حس منس على ورق جيد ويقع في ١٦٠ صفحة من القطع
المتوسطة ويبيع بـ ١٥ قرشاً

وقد راقب منه الفصل المنرد الذي اشترنا اليه .. جذاذ ملائمة لموضوع مجلتنا فعزمتنا
على التحاف القراء به في العدد القادم

تاريخ سوريا الاقتصادي

تأليف الامير علي عبد العزيز الحدي المذكور في الاقتصاد السياسي من جامعة
بينا وماذون المكتب الزراعي العالي في برلين

اشتمل هذا الكتاب على خمسة اوت الاول في تاريخ سوريا الاقتصادي منذ
الازمنة القديمة حتى ظهور الدعوة الاسلامية

والثاني تاريخي منذ ظهور الدعوة لاسلامية حتى حروب الصليبية
والثالث تاريخي منذ احروب الصليبية حتى اكتمال خط اهند البحري
والرابع منذ اكتشاف خط هند بحري الى افتتاح ترعة السويس
والخامس منذ افتتاح ترعة السويس الى يومنا هذا

منير خف عني من يعرف علم الاقتصاد ان هذا الكتاب يتكلم عن سياسة التروة في
سوريا وموارد اترك احباب سبب سببهم في هذه الاطوار كلها وان ذلك يستلزم
الكلام عن الزراعة والنجارة والصناعة فكتاب يحتوي على مثل هذه المباحث ونحن في عني
عن ان .. الماس الى ما فيه من التوسع العظيمة والى وجوب درسه سواء في ذلك
الزراعة والتجارة والصناعة

ويبع هذا الكتاب بمائة قرش سوري

رواية شرف العواطف

او صاحب المعامل الحديدية

هدت الينا محلة مبنية هذه الرواية التمثيلية كما اهدتها لقراءها تأليف جورج اونو

ونعرب شيلي افندي ملاط الشاعر المعروف وهي من اشهر الروايات التي مثلت على
مرايح اوروبا مئات من المرات .

رواية واقعة معان

احدى وقايع الجيش العربي

واهدانا محمد افندي امين الكيلاني هذه الرواية التمثيلية ايضا فنشكر له هديته

لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني من مجلة الحقوق الاولى

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان
الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداءة الورق
وقد قمنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعددين الاول والثاني المذكورين في المطبعة
العباسية بحيفا على ورق صقيل فجاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولسنا في حاجة الى بيان
افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا
ثمان النسخة عشرة قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة
فلسطين العلمية في القدس

محاضرات في القانون التجاري

الاستاذ الفاضل فرئيس افندي خياط القاضي في محكمة الاستئناف العليا لفلسطين
هذا الكتاب من ادارة الحقوق يافا ومن مؤلفه بالقدس وثمانه ٧٥ قرشاً مصرياً
وقد نشرنا في عدد سابق عن الكتاب ما فيه الكفاية من انه مع اشتماله على القوانين
التجارية العثمانية لم بدع بيان القوانين التي حدثت فيما بعد

صدى لبنان

جريدة انتقادية من كبيرات الصحف اللبنانية يصدرها حضرة المحامي الفاضل

سبحان بك عارج في محافظة جونية وقد نصبت هذه الجريدة نفسها لخدمة الحق ومناهضة الباطل فنعمت خطتها من خطة ترسمها الصحف وخصوصاً في عهدنا العهد الذي فسدت فيه الضمائر واستبد القوي بالضعيف . بدل اشتراك هذه الجريدة الكبرى السنوي (٣٥٠) قرش سوري فقط فتحت كل مناصر للحق وكاره للباطل على الاشتراك فيها

ناجى صبيح

وكيل جريدة لسان العرب سابقاً

زارنا هذا الرجل في الادارة ورجانا ايجاد عمل له في ادارتنا فاخذتنا الشفقة عليه وسلمناه ثلاثة وصولات فقط لتحصيل البدل من ثلاثة مشتركين من مشتركي مجلتنا قد عيناهم له واعطيناه لذلك اعتماداً منا لتخبر حاله ونعلم امانته فقلوبه بعد ذلك جميع بدلات الاشتراك في احدى المناطق ولكن ابى عليه كرمه الا ان يكشف لنا عن جوهره لاول تجربة فلم يحصل شيئاً من البدلات ولا ارجع اليها الوصولات ولا الاعتماد وقد علمنا انه عازم على السفر الى طرابلس الشام مسقط رأسه فالرجاء من عموم مشتركى مجلتنا الكرام في الافطار العربية كلها عدم اعتماده في شيء من شؤون مجلتنا والسلام

فهرس الحقوق

الجزء الثاني من السنة الثانية

صفحة	
١	الموضوعات الحقوقية الجنس والجريمة
٥	حرمة الاديان (٢) حرية الاديان في فرنسا
١٠	شريعة الصينيين (٢) تعريب الادارة
١٥	الملكية الادبية وحقوق المؤلفين
١٨	السرقه
٢٢	شذور واخبار قضائية
٢٥	الحمامون ومهتهم وفضل الحمامة بقلم عزيز خاكي
٢٧	اليمين الكاذبة بقلم المحامي عبد القادر شبل (عكا)
٣٠	مباحث قضائية (١)
٣٧	البوليس اصول التحقيق قاضي التحقيق
٤٠	اعتراف لمص (القراءة الحديثة)
٤٣	تشكيلات الشرطة العدلية ببرلين تعريب الادارة
٤٨	السرفات
٥٨	من مفكرات المسيو غورو (١) ماضي موظف (تعريب الادارة)
٦٤	قرارات صادرة من محكمة التمييز بالاستانة
٧٦	= = = = الاستئناف بالقدس
٨٦	= = = = التمييز في الاتحاد السوري
٩٦	قرار صادر = = = لبنان الكبير
١٠٠	قرارات صادرة من محكمة التمييز في الاتحاد السوري
١٠٣	= = = = استئناف حقوق وتجارة بيروت
١٠٧	السؤال والاقتراح
١١١	النقد والتقريب



مطبعة النفير

حيفا (فلسطين) صندوق البريد ٤٤

مستعدة لطبع الجرائد والمجلات والكتب وعموم الدفاتر «ريجستر»

لزوم البنوك وإدارات السكك الحديدية والإعلانات مهما كان حجمها

كبيراً حتى أصغر بطاقة زيارة بغاية الاتقان بأسعار معتدلة

جريدة النفير

جريدة وطنية سياسية أدبية أسبوعية

اشتراكها السنوي جنيه مصري واحد عن سنة كاملة في حيفا

وفي الخارج تضاف اجرة البريد

مجلة حيفا

مجلة اشتراكية أسبوعية لخدمة العمال والفلاحين

المجلة الومبرية من نوعها في العالم العربي

اشتراكها السنوي ٢٥ غرشاً في حيفا عن سنة كاملة وفي الخارج

تضاف اجرة البريد